خصخصة التعليم قبل الجامعي فى كل من جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية
« دراسة مقارنة »

إعداد

دكتور/ أحمد عبد النبي عبد العال

مدرس التربية المقارنة والإدارة التعليمية

كلية التربية- جامعة سوهاج

أولاً: مقدمة الدراسة:

مع بداية تسعينيات القرن العشرين وسقوط الشيوعية واختفاء المفهوم التقليدي لتقسيم العالم إلى قطبين رئيسيين، أصبحت معظم دول العالم تسير نحو تطبيق النظام الاقتصادي الذى يقوم على الاقتصاد الحر الذى أدى إلى تحقيق التقدم التكنولوجي والعلمي فى معظم الدول التى تبنته، وكان لإخفاق العديد من دول العالم الثالث فى تحقيق نمو اقتصادي واضح من خلال تطبيق النظم الاقتصادية الاشتراكية التى تقوم على مركزية التخطيط وملكية الدولة لعناصر الإنتاج أكبر الأثر فى زيادة مديونية هذه الدول وحاجتها إلى إعادة بناء اقتصادها على أسس جديدة تزيد من قدرة هذه المجتمعات على تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة(٨٩: ٩٩-١٠١).

وقد أدى ذلك بالضرورة إلى إعادة البحث فى الكثير من القضايا ومنها القضايا المتعلقة بالتعليم وتمويله والتى تُعد من أهم قضايا التحول التنموى خلال عقدى الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين، فعلى الرغم من إيمان الحكومات بالرسالة السامية للتعليم العام، فإن ارتفاع كلفته، ومحدودية مواردها مع زيادة أعباء الحياة، وازدياد الطلب الاجتماعي على التعليم، وانتعاش الفكر الرأسمالى واقتصاديات السوق،وإسراع العديد من دول العالم

إلى تطبيق سياسة الانفتاح، كل ذلك دفع إلى تعالى الأصوات التى تنادى بضرورة تخلى الدولة عن بعض مسئولياتها تجاه التعليم.

من هنا أصبحت الحاجة ماسة للبحث عن مصادر أخرى لتمويل التعليم، فبدأت تلك الحكومات فى مراجعة سياستها المالية فى دعم وتمويل التعليم إما بفرض رسوم مدرسية أو بتوسيع دور القطاع الخاص فى إنشاء المدارس الخاصة، ومن هذا المنطلق أخذ القطاع الخاص فى توسيع قاعدته بافتتاح المزيد من المدارس الخاصة(٨٣: ٥٢-٥٣).

وهكذا أصبح دور القطاع الخاص فى التعليم موضوعاً لمزيد من التحليل والدراسة فى السنوات الحالية، ففى العديد من الدول تعد المصادر العامة للتعليم محدودة، مما جعل الحكومات تعتمد بشكل كبير على التعليم الخاص Private Education وذلك لمواجهة المطالب المتزايدة للتعليم، وحتى إذا لم تكن المطالب المتزايدة للعملية التعليمية هى القضية الأساسية، فالمدافعون عن خصخصة التعليم يرون أن التعليم الخاص أكثر كفاءة وفاعلية من القطاع التعليمي العام المناظر فى توصيل الخدمات التعليمية والنهوض بتحصيل الطلاب ومستواهم(١٣٦: ١).

وفى ضوء ذلك تتضح أن هناك اهتماماً متزايداً بموضوع الخصخصة بصفة عامة وخصخصة التعليم بصفة خاصة ليس على مستوى اقتصادي بعينه ولكن على المستوى العالمي، حيث اتجهت معظم الدول- النامية أو المتقدمة- إلى الاهتمام باقتصاديات السوق والتحول إلى القطاع الخاص وذلك بغرض معالجة العجز فى موازنة الدولة وخفض الإنفاق الحكومي على التعليم والتدهور فى الأداء التعليمي، وما تواجهه العملية التعليمية من تحديات حقيقية، تحتاج إلى إصلاحات جذرية، وقد لجأت مصر إلى تطبيق سياسة الخصخصة فى العديد من الأنشطة وذلك رغبة منها فى التغلب على مشكلة

النقص فى الموارد المالية والتخلص من المشروعات الخاسرة، بالإضافة إلى التخلف الذى عانى منه القطاع العام كثيراً خاصة فى مجال التعليم.

ولذلك تعد ظاهرة الخصخصة من أهم العلامات المميزة فى الوقت الراهن فى عالمنا المعاصر وما يشهده ذلك العالم من تطورات وتغيرات متلاحقة تسعى لإعادة ترتيب الأوضاع الاقتصادية، رغبة فى تحقيق معدلات نمو اقتصادية متزايدة تتمشى مع معدلات الزيادة السكانية والارتفاع فى المطالب والطموحات الفردية من ناحية أخرى، فمن خلال عملية الخصخصة يتم منح القطاع الخاص دوراً أكبر فى كافة الأنشطة مع تقليص دور الدولة فى المقابل(١٠١: ١٥٤).

وعلى الرغم من ذلك فإن قضية خصخصة التعليم أثارت العديد من الموضوعات التى تحتاج إلى مزيد من التحليل والدراسة، لكى يمكن التغلب على مشاكل تطبيقها وحماية المجتمع من المشكلات التى يمكن أن تنتج عنها بوصفها قضية ينبغى النظر إليها بوعى ويقظة، ومع ضرورة تقييمها ووضعها دائماً فى بؤرة الاهتمام والعناية باعتبار أن التعليم ليس سلعة تباع وتشترى ولكن قيم تغرس وفضائل تربى ومعارف تنمى ومنهج للتفكير لابد من تحديده منذ السنوات الأولى(١٠١: ١٥٤).

فقطاع التعليم يدعم التوجه إلى الخصخصة والاعتماد على آليات السوق، بل يمكن القول أنه يسبق الدول ببضع خطوات فى هذا المضمار، وقد تمثل ذلك فى حركة إنشاء المدارس الخاصة بأنواعها ومستوياتها الرئيسة وخاصة فى مرحلة التعليم(٦٨: ٥).

وقد ظهر ذلك جلياً فى مؤسسات التعليم الخاص التى انتشرت فى مصر فى الآونة الأخيرة،والتى هدفت إلى الربح فى المقام الأول. ولقد اتجهت بعض الدول نحو خصخصة التعليم كالولايات المتحدة الأمريكية حيث

يسير التعليم على نهج صناعات أخرى مرت بموجات من الإصلاح سببها المنافسة ووسائل التشغيل والاتصال والرعاية الصحيحة.

كما نمت خصخصة التعليم بشكل كبير فى تنزانيا Tanzania خلال العقد الماضى، وذلك بسبب المطالب المتزايدة التى حفزت الحكومات إلى التوجه إلى القطاع الخاص، كما قامت باتخاذ قرارات بإزالة الحواجز والدخول إلى القطاع الخاص فى التعليم،وتبعاً لذلك ارتفع معدل القيد والالتحاق بالتعليم الخاص خلال فترة زمنية قصيرة، كما تعمل المدارس الخاصة تحت نظام قوى وعوامل السوق فى قدرتها على جذب الطلاب معتمدة على نجاحها فى الارتفاع بتحصيل الطلاب وزيادة النواتج التعليمية(١٣٦: ٢).

وكذلك يرجع اللجوء إلى خصخصة التعليم فى المجر Hungary إلى نقص مصادر التمويل العام والمدارس الخاصة فى المجر أغلبها مدارس دينية، وفى بولندا Poland وجدت خصخصة التعليم ترحيباً من أولياء الأمور، مما كان له عظيم الأثر على انتشار المدارس الخاصة ببولندا، وفى رومانيا Romania ينظر إلى خصخصة التعليم على أنها طريقة لملء الفراغ الأيديولوجى لقوى السوق حتى يمكن القيام ببعض الإصلاحات التعليمية، ويظهر ذلك عندما تواجه الأيديولوجية الحكومية المسيطرة على التعليم بأيديولوجية المؤسسات التعليمية الخاصة(١٦٤: ٣٧٠).

وفى إنجلترا اتجهت أفكار الحكومة الإنجليزية منذ عام ١٩٨٠م إلى القطاع الخاص وذلك لإيجاد الحلول المناسبة للأزمات المفترضة فى تمويل الخدمات بصفة عامة والتعليم بصفة خاصة(١٧٠: ٧٠).

وفى أستراليا اتجهت حكومات العمال لعمليات الخصخصة على مستوى الدولة خاصة فى مجال التعليم(١٧٢: ٨٠)، وتهدف الخصخصة

الأسترالية إلى تحقيق الأداء الفعال والنتائج التعليمية الأفضل لطلاب وجعل التعليم أكثر فعالية مع متطلبات سوق العمل والتغيرات العلمية والاقتصادية المتلاحقة(١٧٤: ٢-٣).

وفى الصين هدفت خصخصة التعليم إلى تشجيع النمو والتطوير فى التعليم الخاص والذى أصبح ضرورياً لمواجهة المطالب التعليمية المتزايدة(١٢٨: ١١٩).

أما خصخصة التعليم فى الهند فحرصت على تزويد الطلاب ببيئة تعليمية فريدة لا توجد فى المدارس العامة وتوفير معلمين ذوى جودة عالية ومصادر ذات إمكانات مرتفعة للمدارس الخاصة(١٦٥: ٢).

كما طبقت تشيلى Chile أسلوب الخصخصة الجزئية واللامركزية الكاملة فى التعليم قبل الجامعي منذ عام ١٩٨٨م بهدف تحسين جودة التعليم(١٢٧: ٦).

وفى ضوء ذلك يتضح أنه منذ عقد الثمانينيات من القرن العشرين زاد التوجه العالمي نحو الخصخصة فى شتى المجالات خاصة مجال التعليم بهدف رفع مستوى الأداء وتحقيق مستوى عال من الجودة فى العملية التعليمية من خلال إتاحة الفرصة الأكبر للقطاع الخاص فى المشاركة فى النهوض بالتعليم وصنع قراراته.

ولذلك أدى تطبيق سياسة الانفتاح وما اتسمت به من تراجع دور الدولة وتخليها عن التزاماتها السابقة فى مجال التعليم وتحميلها للقطاع الخاص للإنفاق على التعليم، فقد انخفضت الميزانية المخصصة للتعليم فى مصر حتى وصلت نسبة الإنفاق على التعليم فى الثمانينيات من إجمالي الناتج القومي ٥,٢٪ وهى نسبة ضئيلة إذا ما قورنت بدول أخرى(١٠٧: ٢٤٧).

ولما كان التعليم من الأنشطة التى بدأت من خلال مبادرات فردية خاصة ثم قامت الدولة بالإشراف الكامل عليه، ومع تزايد معدلات النمو السكاني والآمال والطموحات الفردية فى التعليم أصبحت الدولة لا تستطيع أن تستجيب لكافة المطالب الشعبية لتوفير تعليم مناسب ذو جودة مرتفعة لكل فرد، وبات من الضروري اللجوء للقطاع الخاص لتمويل بعض مشروعات التعليم وإدارته.

وهذا ما دعى الباحث للقيام بهذه الدراسة للاستفادة من خبرة الولايات المتحدة الأمريكية، التى لها دور بارز فى تفعيل القطاع الخاص فى مجال التعليم قبل الجامعي وذلك رغبة فى التغلب على المشكلات التى تعانى منها العملية التعليمية، ومنها مشكلة النقص فى الموارد المالية، وضعف الأداء التعليمي، فضلاً عن التخلف الذى عانت منه مؤسسات التعليم العام طويلاً، لذلك كان لابد من الاهتمام بدراسة قضية خصخصة التعليم قبل الجامعي ومناقشتها بوعى ويقظة حتي يمكن الاستفادة منها مع ضرورة تقييمها ووضعها فى بؤرة الاهتمام والعناية.

ثانياً: مشكلة الدراسة:

نعيش اليوم حضارة (عصر المعلومات)، حضارة القرن الحادي والعشرين، التى تتسم بترابط العالم وتفاعله واتساع نطاق العلاقات الدولية المتبادلة، ونمو صناعات جديدة، تنحصر نشاطاتها فى جمع المعلومات وتنظيمها وتخزينها واسترجاعها، واستخدام الإلكترونيات فى المجالات الاقتصادية والعسكرية، وتوجيه الإستثمار فى مجالات المعرفة والبحث العلمي، واعتماد المنافسة الاقتصادية على قدرة المعرفة البشرية على الإنتاج والإبداع، وكذا القدرة على الدخول الى مجالات العلم المتطورة، الأمر الذى يستلزم تطوير المهارات البشرية، وتنمية كوادر وقدرات تستطيع

التعامل مع مخرجات هذا العصر والتكيف مع نتائجه(١٨: ٦٤-١٩)، نقلاً عن (٤٤٠: ٥٥).

وإذا كان التجديد سمة من سمات العصر، فإن التجديد التربوي أكثر ضرورة للنظم التعليمية حتى تكون أكثر فاعلية فى تلبية احتياجات المجتمع، والإسهام فى تطويرها فى ظل التحولات العالمية المعاصرة، والتى من بينها(٥٥: ٤٤٠-٤٤٨)،(٦٣: ١٠):

- التحول المعلوماتي والتكنولوجي، حيث التدفق اللامتناهى واللامحدود للمعرفة والأفكار.
- التحول الاقتصادي، ففى الآونة الأخيرة تشهد الأوضاع الاقتصادية على المستوى العالمي محاولات وتغيرات لإعادة الهيكلة الاقتصادية.
- التحول الاجتماعي، حيث الانفجار السكاني خاصة فى الدول النامية وارتفاع نسب الطلب الاجتماعي على التعليم.
- التحول الحضاري، حيث الحضارة الإلكترونية (حضارة التكنولوجيا الفائقة الذكية) التى جاءت بعد الحضارة الزراعية والحضارة الصناعية.
- التردى البيئى نتيجة تكنولوجيا الحضارة الصناعية التى أضرت بالبيئة المحيطة.

وأن هذه التحولات العالمية المعاصرة لها انعكاساتها على النظم التعليمية خاصة فى الدول العربية ولها أيضاً متطلباتها الملحة من هذه النظم وقد تكون الاستجابة لهذه المتطلبات أمراً بالغ الصعوبة وخاصة فى ظل الأزمة التعليمية التى تمر بها الدول العربية ومن بينها مصر.

وفى ظل هذا الإطار واستجابة للتحولات العالمية المعاصرة، سعت بعض الدول العربية إلى تطوير نظمها التعليمية، ورغم الجهود التى تبذل لتطوير التعليم فإنها لم تحل دون ظهور بعض التحديات الناتجة عن

التحولات العالمية المعاصرة والتى تعوق تحقيق الهدف المنشود فى توفير تعليم بضارع أحدث النظم التعليمية العالمية، وبات التعليم الحكومي العام يعانى العديد من التحديات التي تعرقل تقدمه ومن بين هذا التحديات ما يلي(٥: ٥٦-٥٧):

- الانفجار المعرفى المتنامى، والاحتياج لمزيد من الربط بين مناهج التعليم واحتياجات المجتمع.
- ضعف ثقة بعض فئات المجتمع بمؤسسات التعليم الرسمى وظهور نسق لا نظامية موازية للنظام التعليمي.
- ضعف الثقة فى الركن الأساسى للعملية التعليمية، وهو المعلم وانخفاض قدره الاجتماعي وتقليص صلاحياته فى تقويم التلاميذ.
- التوسع والانتشار غير المسبوق للمدارس فى كل أنحاء مصر بما فيه من إيجابيات، حمل تحدياً كبيراً فى الإدارة وصعوبة الارتفاع بمستواها وتقييم أدائها.
- وجود أكثر من فترة يومية فى حوالي ٢٠٪ من المدارس العامة وبالتالي انخفاض ساعات الوجود بالمدرسة وانخفاض حجم الأنشطة الطلابية.
- ضغط الامتحانات بشكلها الراهن وأثرها على الطلاب وعلى الأسرة وكونها ترسخ قدرات الطلاب على الحفظ ولا تقيس قدرات التفكير على الإبداع.
- تراكم القوة المقاومة للتغيير والتطوير مما يعوق محاولات التقدم فى العملية التعليمية، ويحمل الوزارة وحدها مسئولية إحداث التغيير وإدارته.

وتقتضى هذه التحولات وما أنتجته من تحديات من النظم التعليمية ضرورة مراجعة أهدافها وهياكلها على النحو الذى يتوافق مع جدرية هذه التحولات وتحقيق المطالب التى تمليها التنمية المستدامة بما يضمن توفير

كوادر فنية مؤهلة لفهم هذه التحولات والمشاركة فى توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للأفراد، وتهيئة الفرص للمشاركة الفعالة فى اتخاذ القرارات المتصلة بتطوير بيئة وحياة الفرد والمجتمع ككل(٥٢: ٢٤).

لذلك أصبح التوسع فى التعليم الخاص هدفاً من أهداف الحكومات، لتخفيف الضغط على التعليم الحكومي العام نظراً لتزايد أعداد الطلاب، فالتعليم الخاص يخفف الضغط على الميزانية المخصصة للتعليم، وقد يقدم مخرجات جيدة وتخصصات نادرة للمجتمع، والأهم من ذلك هو ضرورة اهتمام هذا التعليم بقيمة الإنسان والارتقاء بمستواه كإنسان وليس كسلعة استثمارية توزن بميزان الربح والخسارة(٨٥: ٧١).

فنقص المخصصات المالية للتعليم خاصة فى الدول النامية ومن بينها مصر أدى إلى تدهور المرافق والخدمات التعليمية وأصبحت المؤسسات التعليمية تفرز مخرجات ذات مستوى مدنى لا تتناسب مع الاحتياجات الفعلية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وهذا الوضع سيؤدى إلى كارثة فى المستقبل إن لم تتم مواجهته، فلابد من إيجاد مصادر غير تقليدية لتمويل التعليم(٨٤: ٦٦).

ولهذه الأسباب لجأت الحكومات إلى خصخصة التعليم، محاولة منها لمعالجة مشكلات التعليم العام ومواجهة المتطلبات المتزايدة للعملية التعليمية التى لم تستطيع الميزانيات الحكومية الوفاء بها لمواجهة الأعداد المتزايدة من الطلاب وتوفير التخصصات النادرة التى يتطلبها المجتمع ويحتاجها سوق العمل.

وعلى الرغم من الإنجازات التى يحققها التعليم الخاص على المستوى التعليمي، ومدى التقدم الذى يحدث فى نظمه كماً وكيفاً، فإن هناك العديد من القضايا تعترض مسيرته وتعوق تقدمه، منها:

- أن هذا النوع من التعليم سيكون حكرا على أبناء الطبقات الغنية والقادرة وبهذا سيحرم منه أبناء الطبقات الدنيا، الأمر الذى يشعرهم بالإحساس بالنقص والقصور، لأن مدارس التعليم الخاص تتمتع بموارد وإمكانات أعلى وتكنولوجيا متقدمة وقدرات أكبر على تطبيق النظريات التربوية نظرا لتوافر المعامل التعليمية المتطورة بالمدارس الخاصة والتى لا تتوافر فى الوقت نفسه بمدارس التعليم العام(٨٥: ٧٧).
- أن أصحاب رأس المال ومعظمهم من خارج الميدان التربوي يتدافعون إلى استخراج تراخيص لافتتاح مدارس خاصة بغية تحقيق الربح السريع، ومعنى ذلك انسحاب الدولة من ممارسة مسئولياتها فى تمويل التعليم والاقتصار على نوع رخيص متواضع من الخدمات التعليمية الأساسية والضرورية، فى حين يسمح للقطاع الخاص بالاستثمار فى مجال التعليم وتقديمه الخدمات التعليمية للفئات القادرة ماليا(٧٢: ٢٨).
- تتركز المدارس الخاصة فى مصر فى مجتمع الحضر عنه فى مجتمع الريف، كما أنها تزداد فى الوجه البحري عنه فى الوجه القبلي والمحافظات الصحراوية المتطرفة، مما يخلق نوعا من الطبقية والشعور بالنقص والقصور لدى أبناء تلك المناطق، ويحرمهم من التمتع بمزايا تلك المدارس والتي لا تتوافر فى المدارس الحكومية العامة، وربما يرجع ذلك إلى ميزان القوى فى حضر مصر ما زال فى صالح أبناء الطبقة الميسورة(٢٣: ٥٠).
- يرى البعض أن التعليم الخاص يؤثر بشكل كبير على تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، حيث إنه لا يجب أن يكون المستوى الاقتصادي والاجتماعي عائقا يقف أمام الطبقات الفقيرة التى لا تجد أمامها إلا التعليم

وانتشاره مما يجعل من الضروري الاستفادة من خبرة الولايات المتحدة الأمريكية فى خصخصة التعليم قبل الجامعي فى مصر حفاظا على تطوره وضمانا لحسن مسيرته وتوسعه.

ثالثاً: أسئلة الدراسة:

فى ضوء ما سبق تتبلور مشكلة الدراسة فى الإجابة على السؤال الرئيس التالي:

١- ما الاتجاهات العالمية المعاصرة فى خصخصة التعليم قبل الجامعي؟

٢- ما واقع خصخصة التعليم قبل الجامعي فى مصر، وما القوى والعوامل الثقافية المؤثرة فيه؟

٣- ما واقع خصخصة التعليم قبل الجامعي فى الولايات المتحدة الأمريكية وما القوى والعوامل الثقافية المؤثرة فيه؟

٤- ما أوجه الشبه والاختلاف فى خصخصة التعليم قبل الجامعي فى كل من مصر والولايات المتحدة الأمريكية؟

٥- ما هى بعض جوانب الإفادة من التجربة الأمريكية فى خصخصة التعليم قبل الجامعي والتى يمكن أن تسهم فى تفعيل خصخصة التعليم قبل الجامعي فى مصر بصورة أفضل.

رابعاً: أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة الحالية إلى مجموعة من العوامل، منها:

١- طبيعة الدراسة الحالية حيث الدراسة المقارنة يمكن بدورها أن تحلل وتفسر الجوانب والصيغ للتعليم الخاص قبل الجامعي فى كل من الولايات المتحدة الأمريكية ومصر لذا تحاول الدراسة الحالية الاستفادة من خبرات

الحكومي العام الذى تفاقمت مشكلاته، وبهذا أصبح التعليم الخاص فى رأيهم أداة لكسر مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية(٦٢: ١٤٦-١٤٨).

وعلى الرغم ما تتمتع به مؤسسات التعليم الخاص من إمكانات ومميزات أدت إلى إقبال أولياء الأمور عليها إلا أن هناك بعض المشكلات التى تتعلق بالتعليم الخاص منها(١٥: ١٢٤)،(٨٣: ٦٢-٦٣):

١- تدخل بعض أولياء الأمور فى أشياء وأمور ليست من حقهم.
٢- نقص بعض الوسائل التعليمية فى بعض المواد.
٣- الاهتمام الكبير بالكسب المادي عند بضع أصحاب المدارس الخاصة.
٤- عدم توافر المعلم الكفء المتواجد أغلب الأوقات داخل المدرسة.
٥- المباني المدرسية معظمها لم يتم إعدادها لتكون مؤسسة تربوية، مما يجعلها تفتقر إلى التجهيزات والملاعب الضرورية للأنشطة.
٦- سوء معاملة المعلم ماديا ينعكس سلبا على أدائه داخل الفصل، مما يدفعه إلى المساومة العلنية مع الطلاب على الدروس الخصوصية.
٧- تسلط بعض إدارات المدارس الخاصة،ومحاولة فرض رأيها على الطلاب والوزارة لعدم وجود البديل الذى يلجأ إليه الطالب.
٨- عدم وجود فهم للغة الإنجليزية يتفق مع طبيعة وقيم مبادئ التربية الإسلامية.

هذا بالإضافة إلى أن التعليم الخاص يساعد على حدوث شروخ فى بنية الكيان المجتمعي المصري حيث يؤدى إلى حرمان بعض الفئات غير القادرة واقتصاره على بعض الفئات الغنية والقادرة على تحمل مصروفاته.

وفى ضوء ما سبق، تكمن المشكلة فى اختيار أولياء الأمور للتعليم الخاص بمؤسساته المختلفة، وذلك للميزات المهمة التى يتسم بها وفى نفس الوقت ما يتعرض له التعليم الخاص من عقبات تعوق توسعه وتعرقل قدرته

- التعرف على واقع خصخصة التعليم قبل الجامعي فى مصر والولايات المتحدة الأمريكية، والاستفادة من التجربة الأمريكية للتغلب على المشكلات التى تواجه خصخصة التعليم قبل الجامعي فى مصر.
- تقديم بعض التوصيات والمقترحات التى يمكن أن تفيد فى خصخصة التعليم قبل الجامعي والتغلب على مشكلاتها وذلك فى ضوء الخبرة الأمريكية فى هذا المجال.

سادساً: حدود الدراسة:

تقتصر الدراسة الحالية على الحدود التالية:

- **الحدود الموضوعية:**

تتناول الدراسة الحالية خصخصة التعليم قبل الجامعي فى كل من مصر والولايات المتحدة الأمريكية فى ضوء المحاور التالية: فلسفة خصخصة التعليم قبل الجامعي وأهدافها، معارضتها وتأييدها، مبرراتها ودوافعها، أشكالها وأساليبها، تمويل التعليم الخاص قبل الجامعي، ودراسة هذه المحاور فى ضوء القوى والعوامل الثقافية المؤثرة فى خصخصة التعليم قبل الجامعي فى دولتي المقارنة، والتعرف على بعض الاتجاهات العالمية المعاصرة فى مجال خصخصة التعليم قبل الجامعي.

- **الحدود الجغرافية:**

حيث تقتصر الدراسة الحالية على دراسة واقع خصخصة التعليم قبل الجامعي فى كل من مصر والولايات المتحدة الأمريكية، وبعض التجارب العالمية المعاصرة.

الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الاتجاهات العالمية المعاصرة، للتغلب على المشكلات التى تعوق التوسع فى خصخصة قبل الجامعي فى مصر.

٢- تقدم الدراسة الحالية بعض التوصيات والمقترحات من خلال التجارب العالمية فى مجال الخصخصة للقائمين على التعليم فى مصر.

٣- كما أنها تقدم بعض المفاهيم والمصطلحات المتعلقة بالخصخصة بوجه عام وخصخصة التعليم قبل الجامعي بوجه خاص.

٤- تقدم الدراسة الحالية فلسفة وأهداف خصخصة التعليم قبل الجامعي ومبررات اللجوء إليها، وحجج المؤيدين والمعارضين لها، وأساليبها، وتمويلها فى ظل القوى والعوامل الثقافية المؤثرة فيها بدولتى المقارنة.

٥- تساعد الدراسة الحالية القائمين على صنع القرار التعليمي فى مصر على السير وفق خطط علمية مقننة وتجارب أثبتت نجاحها فى مجال خصخصة التعليم قبل الجامعي.

خامساً: أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية إلى تحقيق الأهداف التالية:

- الإلمام بأهم المفاهيم المتعلقة بالخصخصة بوجه عام: معناها وفلسفتها، وأهدافها ودوافعها وأشكالها، كما تهدف أيضاً إلى الوقوف على أهم المفاهيم المرتبطة بخصخصة التعليم قبل الجامعي: معناها، ودوافعها، وأهدافها ومبرراتها، ودواعي تأييدها ومعارضتها وأساليبها وأشكالها وتمويلها.
- التعرف على بعض التجارب والخبرات الدولية فى مجال خصخصة التعليم قبل الجامعي.

ويعرفها دليل الخصخصة الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP بأنها: «إخضاع عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية فى المشروعات لقوى السوق،وفقاً لهدف الربحية»(١٧٨: ١-٢).

كما يقصد بأنها: «عملية نقل ملكية أو إدارة المؤسسات العامة الصناعية أو التجارية أو الخدمية إلى القطاع الخاص، وهى عملية تقلل من الأعباء الإدارية والمالية والاقتصادية للقطاع العام من خلال مشاركة القطاع الخاص فى النشاط الاقتصادي»(١٠٩: ٧٢).

وفى ضوء ما سبق يتضح أن مفهوم الخصخصة مفهوم واسع، يختلف باختلاف وجهات النظر المتعددة ومن ثم يمكن تعريف الخصخصة بأنها عملية اقتصادية تهدف إلى إعادة النظر فى تنظيم وتطوير القطاع العام من ناحية، وإعطاء دور متزايد وحيوى للقطاع الخاص من ناحية أخرى، ليعملا معاً جنباً إلى جنب، وفقاً لأسس اقتصادية سليمة تحقق التوازن بين كل من العائد والتكلفة الحقيقية للمنتج، الأمر الذى يؤدى إلى الاستخدام الأمثل للموارد، وفقاً لمعايير الكفاءة الاقتصادية.

كما أن الخصخصة لا تعنى مجرد التخلص من الوحدات الخاسرة للقطاع العام، وإنما هى مجموعة متكاملة من السياسات التى تستهدف إدارة الاقتصاد القومي بكفاءة وفاعلية، من خلال آليات السوق، وإزالة كافة القيود البيروقراطية التى تعوق حركة الأفراد والقطاع الخاص فى مباشرة الأنشطة الاقتصادية.

- **الحدود الزمنية:**

حيث تعالج الدراسة الحالية الوضع الراهن لخصخصة التعليم قبل الجامعي بدولتي المقارنة.

سابعاً: مصطلحات الدراسة:

ترتكز الدراسة الحالية على المصطلحات التالية:

- **الخصخصة Privatization:**

كلمة خصخصة هى كلمة حديثاً نسبياً، تواكب تطورات العصر الحديث، والتحولات الاقتصادية التى تحدث فيه، ويمكن تعريفها لغة واصطلاحاً على النحو التالي:

الخصخصة لغة:

يمكن إرجاع الفعل خصخص إلى الفعل الثلاثى خصّ وخصّ الشئ خصوصاً: نقيض عمّ، وخصّ فلاناً: أعطاه شيئاً كثيراً، وخصّ فلاناً بكذا، خصّاً وخصوصاً وخصوصية، وخصيصى: آثره على غيره وخصّ كذا لنفسه: اختاره فهو خاص، واستخصه: عده خاصاً، ويقال الخصيص الأخص من الخاص، والخصوص: نقيض العموم، والخصوصية: حالة الخصوص، والخصوصية: خصوصية الشئ: خاصيته(٨٠: ٢٣٧-٢٣٨).

الخصخصة إصطلاحاً:

الخصخصة هى الترجمة العربية للمصطلح الإنجليزى Privatization، ويطلق عليها أيضاً" خاصخصة، وخوصصة، وخوصوصية، وتخاصية، وتخصيصية، إلى غير ذلك من المسميات، كالتحول إلى القطاع الخاص، أو توسيع الملكية، أو إعادة الهيكلة، غير أنه قد ذاع مصطلح (الخصخصة) باعتباره أكثر المسميات قبولاً وتذوقاً(٤١: ٩).

- **التعليم الخاص: Private Education**

يعرف التعليم الخاص بأنه تعليم يملك مدارسه أفراد وهيئات غير حكومية، ويقوم بأية ناحية من نواحي التعليم العام قبل مرحلة التعليم الجامعي(٢٨: ١).

ثامناً: الدراسات السابقة:

سوف يتناول الباحث بعض الدراسات العربية والأجنبية التى تناولت خصخصة التعليم والتعليم الخاص بهدف الاستفادة منها فى بلورة مشكلة الدراسة الحالية، ويمكن تقسيمها إلى:

أ - الدراسات العربية:

١- **دراسة تودرى مرقص حنا (١٩٨٠م):** والتى تهدف إلى محاولة التعرف على المشكلات التى تعوق المدارس الثانوية العامة والخاصة عن تحقيق أهدافها التربوية، وقد توصلت الدراسة إلى أن المدارس الخاصة فى مصر تفتقر إلى المقومات التى يجب توافرها، أظهرت بعض المشكلات التى تعوق هذه المدارس عن تحقيق أهدافها التعليمية، ضرورة العمل على توفير احتياجات المدارس الخاصة(٢١).

٢- **دراسة المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية (١٩٨٣م):** والذى كان يهدف إلى القيام بمسح اجتماعى شامل للمجتمع المصري من ١٩٥٢-١٩٨٠م،وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: هناك نقص فى أعداد المعلمين فى المدارس الخاصة بمصروفات، انخفاض مستوى كفاءة معلمي المدارس الخاصة، سوء الأوضاع المادية الخاصة بمعلمي المدارس الخاصة، التلاعب فى تحصيل المصروفات المدرسية(٩٧).

- **خصخصة التعليم قبل الجامعي:** Privatization of Pre-University Education

يمكن رد التعليم إلى الفعل علمَ، حيث يقال علمَ فلانا الشئ: جعله يتعلمه، وتعلم الأمر: عرفه وأتقنه، أى أن التعليم يعنى: المعرفة والإتقان(٧٩: ٤٣٢).

وتشير أكثر استخدامات مصطلح التعليم إلى التنشئة والتدريب الفكري والأخلاقي وتنمية القوى العقلية خاصة عن طريق التلقين المنظم سواء فى المدارس أو فى منظمات أخرى تتولى عملية التربية طوال اليوم(٨٦: ٣٢).

وتعرف خصخصة التعليم قبل الجامعي بأنها: «السياسة التى تهدف إلى جعل التعليم خاصاً وليس حكوميا، بمعنى أنه يسمح بإنشاء مدارس مملوكة لأفراد أو شركات أو هيئات غير حكومية، لا يكون هدفها أساساً التربح، ولا يمنع هذا أن يكون لها عائدها الاقتصادي للقائمين على إنشائها والاستثمار فيها، وأن تستهدف هذه المدارس نفس الأهداف التى تقصدها المدارس الحكومية»(١٠٥: ١٣).

ويرى آخرون أن خصخصة التعليم تعنى: «سياسة نقل ملكية بعض المدارس العامة والخدمات التعليمية وإدارتها من الدولة إلى القطاع الخاص»(١٠١: ١٦٢).

وتعرفها الدراسة الحالية: بأنها السياسة التى يمكن من خلالها للقطاع الخاص أن يدخل مجال التعليم حيث يسمح للأفراد أو الهيئات غير الحكومية والجمعيات بإنشاء مؤسسات تعليمية خاصة يتم تمويلها ودعمها من التمويل الخاص، وأن لا يكون هدفها الأساسى التربح فقط، وأن يكون هدفها تقديم خدمات تعليمية ذات جودة عالية تفوق ما تقوم به المدارس الحكومية العامة.

٣- **دراسة مجدى صلاح المهدى (١٩٩٠م)**: وتهدف إلى التعرف على واقع نظام التعليم بالمدارس الإسلامية الخاصة في مصر، معرفة إلى أى حد نجحت المدارس الإسلامية فى تحقيق أهدافها، وقد توصلت الدراسة إلى أن مديرى هذه المدارس يواجهون العديد من المشاكل أكثر من نظرائهم فى المدارس الحكومية، يلم المعلمون فيها بالأهداف التى تنشدها هذه المدارس، فاعلية تلك المدارس(٧٧).

٤- **دراسة محمد زايد الدسوقى (١٩٩٠م)**: والتى هدفت إلى معرفة أهم الفروق بين المدارس الحكومية والمدارس الخاصة من حيث الجودة، معرفة العوامل التى أدت إلى هذه الفروق، وقد توصلت الدراسة إلى أن التعليم أكثر جودة فى المدارس الحكومية عن المدارس الخاصة، تعانى المدارس الخاصة عجزا واضحا فى أعداد المعلمين، ضعف الطلبة فى المدارس الخاصة، انخفاض مستوى معلمي المدارس الخاصة(٨١).

٥- **دراسة ثروت على على الديب (١٩٩٥م)**: وتهدف إلى محاولة تأسيس مدخل سوسيولوجى منظم لفهم قضية التعليم الخاص والتعرف على أبعاد التغير الاجتماعي للمجتمع المصري المعاصر، وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك تغيرات اجتماعية لها تأثيرها وانعكاسها على التعليم الخاص فى مجتمع الدراسة، تأثير عينة البحث فى مجتمع الدراسة بالتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية(٢٣).

٦- **دراسة آمال الغرباوى مهدى (١٩٩٨م)**: وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على سياسة الإصلاح الاقتصادي وأثرها على التعليم، وتكافؤ الفرق التعليمية، وقد توصلت الدراسة إلى أن معظم المباني المدرسية غير صالحة وتحتاج إلى ترميم، ضرورة أن تكون برامج الإصلاح الاقتصادي مراعية لظروف المجتمع المصري، انتشار هذه

المدارس في القاهرة والجيزة يمثل إخلالاً بمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية(١٢: ٢٨٤-٣١٣).

٧- **دراسة ميادة محمد فوزى (٢٠٠١)**: وهدفت هذه الدراسة إلى ما يلى: التعرف على مفهوم الخصخصة ونشأتها فى مصر وأهم التجارب التى سعت لزيادة حجم التمويل وزيادة دور القطاع الخاص فيه، التعرف على آراء أعضاء هيئة التدريس بالجامعات والقيادات الشعبية والتنفيذية وأولياء الأمور وإمكان خصخصة بعض مدارس التعليم العام فى مصر. واستخدمت الباحثة المنهج الوصف، ومن بين نتائج الدراسة: هناك أسباب دعت بعض أفراد العينة لتأكيد الخصخصة وأسباب أخرى دعت بعضهم لرفضها(١٠١).

٨- **دراسة أحمد مختار مكى (٢٠٠٢م)**: وهدفت هذه الدراسة إلى وصف وتحليل الواقع الاقتصادي للمجتمع المصري فى ظل التغيرات الاقتصادية، وتوصلت إلى أن مجانية التعليم ضرورة حتمية لا يمكن التخلى عنها، تواجه الأسر المصرية حالة تدنى فى المستوى المعيشى بسبب السياسات الاقتصادية، التعليم الخاص ليس حلاً بديلاً للتعليم الحكومي، تكافؤ الفرص التعليمية ضرورة اجتماعية(١١).

ب- الدراسات الأجنبية:

٩- **دراسة تيس ريتشارد (١٩٨٦م)**: وقد تناولت المدارس الخاصة فى فرنسا، واهتمت بالتغيرات السياسية وانعكاساتها على القوانين التى تصدر من قبل الحكومة، كما تعرضت لدور القطاع الخاص فى زيادة اهتمامه فى السنوات الأخيرة بإنشاء العديد من المدارس الخاصة، كما أكدت أن المدارس الخاصة الطائفية تأخذ اهتمام أكبر من القطاع الخاص فى السنوات الأخيرة(١٧٣).

هناك توسع كبير للمدارس الجديدة من خلال تقديم برامج الاختيار وخصخصة التعليم(١٤٠).

تاسعاً: منهج الدراسة وخطواته:

نظراً لطبيعة الدراسة استخدم الباحث المنهج المقارن الذى يتلاءم مع تلك الدراسة، إذ يعتبر أنسب المناهج المستخدمة وأكثرها دلالة على التربية المقارنة وأكثرها شمولاً للمناهج الفرعية المستخدمة فيها(٥٦: ٧٨).

لذا يعد المنهج المقارن من أهم المناهج المستخدمة فى الدراسات المقارنة حيث يتم فيه تحليل الأنظمة المتبعة فى دولتين أو أكثر فى ضوء السياقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والفكرية ومن خلال ذلك يمكن التوصل إلى فهم أوجه الشبه والاختلاف فى تلك الدول(١٣٢: ١).

وتسير الدراسة وفق المنهج المقارن، حسب الخطوات التالية:

- **الإحساس بالمشكلة وتحديدها:** وتتطلب هذه الخطوة تحليل المشكلة إلى عناصر وتحديد العناصر التى تتطلب البحث والدراسة، وهذا التحديد الدقيق يساعد الباحث على أن يحدد نوع البيانات.
- **الوصف:** وفيها يقوم الباحث بجمع المعلومات والبيانات عن خصخصة التعليم قبل الجامعي فى ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة ودولتى المقارنة، وذلك من خلال الاضطلاع على المصادر الأساسية، فضلاً عن المصادر الأخرى العربية والأجنبية وذلك للإلمام بفلسفة خصخصة التعليم قبل الجامعي فى كل ن مصر والولايات المتحدة الأمريكية فى ضوء القوى والعوامل الثقافية المؤثرة فيها.
- **التفسير:** وفى هذه الخطوة يقوم الباحث بتفسير المادة التعليمية التى قام بوضعها فى الخطوة الثانية. وفى هذا التفسير يرجع الباحث ظاهرة

الدراسة خصخصة التعليم قبل الجامعي إلى القوى والعوامل الثقافية التى أثرت فيه بدولتى المقارنة.

- **المقارنة**: حيث تتم المقارنة بين خصخصة التعليم قبل الجامعي بكل من مصر والولايات المتحدة الأمريكية، لإبراز أوجه الشبه والاختلاف بينهما من خلال التحليل المقارن فى ضوء القوى والعوامل الثقافية المؤثرة بدولتى المقارنة.
- **التعميم**: حيث يتم الخروج من أوجه الشبه والاختلاف وتفسيرها بالقواعد التى تحكم المشكلة موضوع الدراسة، مما يقود الباحث إلى مجموعة من القوى التى يمكن تعميمها واتخاذها إطاراً مرجعياً بغية الوصول إلى بعض جوانب الإفادة التى يمكن أن تسهم فى وضع مجموعة من التوصيات والمقترحات.
- **التنبؤ**: حيث الثمرة الحقيقية للتربية المقارنة ويقوم الباحث فى هذه الخطوة بوضع صورة مستقبلية لظاهرة الدراسة، حيث تعتمد على الدراسة العلمية،ولا تعتمد على الحدث والتخمين(٥٥: ٩٦-١٠١).

وتتمثل خطوات الدراسة فيما يلى:

- دراسة تحليلية لبعض النماذج والخبرات والتجارب الدولية فى مجال خصخصة التعليم قبل الجامعي.
- دراسة تحليلية لخصخصة التعليم قبل الجامعي فى مصر فى ضوء القوى والعوامل الثقافية المؤثرة فيها.
- دراسة تحليلية لخصخصة التعليم قبل الجامعي فى مصر فى ضوء القوى والعوامل الثقافية المؤثرة فيها.
- دراسة تحليلية مقارنة لخصخصة التعليم قبل الجامعي فى كل من مصر والولايات المتحدة الأمريكية.

- تحديد جوانب الإفادة من التجربة الأمريكية فى صورة مجموعة من التوصيات والمقترحات.

أولاً: بعض الاتجاهات العالمية المعاصرة فى خصخصة التعليم قبل الجامعي:

١- تجربة أستراليا:

ويرجع التعليم الخاص فى أستراليا إلى زمن طويل، متمثلاً فى رغبة الأسر وأولياء الأمور فى اختيار تعليم أفضل لأبنائهم، لأنهم يرون أن التعليم من أهم العناصر التى تحدد نوعية الفرد الذى سوف يصبح عضواً فى المجتمع الأسترالى، وبناءً على ذلك حدث تحولاً فى القيد والسجل من المدارس العامة إلى المدارس الخاصة، حيث وصل القيد بالتعليم العام عام ١٩٨٠م إلى ٧٨٪، حيث وصل إجمالي الطلاب فى المدارس العامة ٢٢٤٨٢٧٥ مليون طالباً، أى حوالي ٦٩٪ من الطلاب فى التعليم العام والنسبة البقية فى التعليم الخاص وهى نسبة أعلى من مثيلتها فى الولايات المتحدة والمملكة المتحدة إذ بهما ٩٠٪ من الطلاب فى مدارس عامة(١٧٩: ١-٢).

وتهدف خصخصة التعليم فى أستراليا إلى تحقيق الأهداف التالية:

- توجيه وإرشاد الأفراد سواء على المستوى المهني أو الخلقي.
- مساعدة السلطات الحكومية فى وضع السياسة التعليمية وتنظيم العملية التعليمية.
- تقديم اختبارات متعددة للتعليم والتدريب فى المستوى الثانوي وما بعد الثانوي.

- ضمان أن خريجي التعليم الخاص سوف يحصلون على وظائف ومهن تتناسب مع مؤهلاتهم.
- يهدف التعليم الخاص إلى جعل المؤسسات التعليمية أكثر مرونة وتفردا وحرية(١٧٤: ١-٣).

كما يرى مؤيدو خصخصة التعليم قبل الجامعي في استراليا أن الدراسات الأسترالية تقدم دليلاً واضحاً بأن التعليم الخاص يؤثر بشكل فعال وإيجابي في أداء المدارس والمنافسة بينهم، مما يؤثر على سمات وخصائص التلاميذ،وطلاب المدارس الخاصة يؤدون بشكل جيد وأفضل ويحققون مستوى أكاديمياً متميزا ولديهم رغبة أكبر فى المنافسة المدرسية عن طلاب المدارس العامة(١١٤: ١٤٧).

وفى أستراليا تمول المدارس الخاصة بشكل جزئى عن طريق الحكومة، أما التمويل العام للمدارس الخاصة فيتوزع على أساس كل طالب ويحسب على أساس نسبة تكلفة التعليم لكل طفل فى المدرسة العامة، ويسمى متوسط النفقات المرتدة المدرسية للحكومة، وحجم التمويل الكلى للمدرسة الخاصة يعتمد بشكل أساسي على الممتلكات الخاصة داخل المدرسة،وكلما كان دخل المدرسة أكبر كلما كان تمويل ودعم الحكومة أقل، وابتداء من عام ٢٠٠١م اعتمد تمويل المدارس الخاصة على الحالة الاجتماعية والاقتصادية للأسرة، وهكذا فالمدرسة ذات الأسر الغنية سوف تتلقى دعماً مالياً أقل من ١٣,٧٪ من النفقات المرتدة، والمدارس ذات الأسر الفقيرة سوف تتلقى دعماً مالياً يصل إلى ٧٠٪ من النفقات المرتدة(١٤٧: ٧٠).

وبلغ تمويل المدارس الخاصة غير الحكومية ٦,٩٩٣ بليون دولار للعام الدراسى ٢٠٠٥/٢٠٠٦م، كان للحكومة الفيدرالية النصيب الأكبر فى هذا التمويل، حيث بلغ حملة ما قدمته لتمويل التعليم بالمدارس غير الحكومية

٥,٠٣٩ بليون دولار أى بنسبة ٧٢,١٪ من جملة تمويل المدارس غير الحكومية فى نفس العام، وتنقسم المدارس الخاصة فى أستراليا إلى قسمين، مؤسسات التعليم الديني الذى يعمل عن طريق الإنجليكان، الرومان الكاثوليك، والمدارس الكاثوليكية، وهى مدارس مستقلة، وعادة ما تكون مدارس نحو بروتستانتية، وتمويل المدارس المستقلة يأتى غالباً من الاتحاد التعليمي الأسترالى Australian Education Union، ومن حزب العمل الأسترالى Australian Labor Party كما تحصل على دعم أيضاً من الحكومة، وهناك عدد من المدارس الإسلامية الخاصة واليهودية المستقلة، ولكن الأغلبية الشائعة من المدارس المستقلة تحصل على تمويل من الحكومة إضافة إلى مصاريف يدفعها أولياء الأمور، وهذه المصاريف أعلى من مصاريف الطلاب الذين يحضرون المدارس الحكومية(١٦٠: ١)، (١٦١:١) (١٦٢: ٧).

٢- تجربة كندا:

يحتل التعليم الخاص فى كندا مكانة مرموقة حيث يتراوح بين النمط التقليدي للمداس الداخلية لأبناء الطبقات الغنية وبين المدارس النهاية لأبناء الأسر التى تؤمن بضرورة وجود حرية فى التعليم أكثر من الموجودة فى المدارس العامة. ويستوعب التعليم الخاص ما يقرب من ٤٪ من أماكن المرحلة الابتدائية والثانوية، ورغم الارتفاع المستمر فى المصروفات التى تتقاضاها المدارس الخاصة، إلا أن زيادة الطلب والقيد لم تضعف، وبصفة عامة تتركز أغلب المدارس الخاصة فى ولايتى كيوبيك Quebec، وأونتاريو Ontario، وقد اعترف التقرير الصادر عن لجنة الآباء عام ١٩٦١م بأن السلطات العامة ليست الوحيدة التى لها الحق فى تقديم التعليم،

وإنما يشاركها فى هذا الحق بعض الأفراد والجماعات فى إنشاء بعض المدارس والمعاهد(٩٩: ٩٦).

وهذا يؤكد اتجاه كندا فى الستينيات إلى الرغبة فى خصخصة التعليم والذى ساعد فيما بعد إلى التوسع فيه ونشره بين أنحاء ولايات كندا، ويؤيد أولياء الأمور فى كندا خصخصة التعليم والاختيار المدرسي حيث إن أولياء الأمور لهم الحق فى اختيار المدرسة، وهذا الاختيار التعليمي يشجع التنافس لجذب الطلاب وتحسين مستوياتهم التعليمية،وبهذا تنظم المدارس حسب قوى ومتطلبات السوق، وبهذا فخصخصة التعليم العام جذابة لهؤلاء الذين يعتقدون أن نظام المشروع الخاص أكثر فاعلية ويظهر نواتج تعليمية أعلى فى كل الأحوال(١٢٩: ٢٢).

كما أن خصخصة التعليم فى كندا تقلل من الإنفاق الحكومي على التعليم، كما يمكن أن تساعد الخصخصة على زيادة المسئولية وإعطاء الآباء مزيدا من المعرفة لما يحدث داخل المدرسة عن إحداث، والخصخصة تزيد من الاختيار المدرسي والمنافسة بين المدارس وتراعى التميز والتفوق، هذا بالإضافة إلى أن المدارس المخصصة أكثر فاعلية من المدارس العامة(١٣٨: ٧٤).

وفى كندا التعليم مجاني فى كل المدارس العامة، ومع ذلك فقد يدفع الآباء بعض المصروفات ليرسلوا أبنائهم إلى خارج منطقتهم المدرسية، وكيوبيك هى الولاية الوحيدة التى تتقاضى مصروفات دراسية فى المرحلة الابتدائية، وتأتى الموارد المالية للإنفاق على التعليم من مستويات ثلاث هى الحكومة الفيدرالية والحكومة المحلية والإقليمية، هذا ويراعى أن المدارس الخاصة فى كندا لا تتلقى أية معونات منه، الحكومة المحلية أو الإقليمية أو الفيدرالية ما عدا بعض المدارس الخاصة فى كيوبيك التى تعان من قبل

الحكومة الإقليمية، وهذه المدارس تعتمد كلية فى تمويلها على المصروفات التى تحصل عليها من التلاميذ والتى يقدمها الأهالي وعلى الكنائس التى تخضع لها(٩٩: ٩٤).

كما أن مدارس التعليم الخاص في كندا تعمل في ظل غياب السيطرة الحكومية عليها، ويتم تعيين المعلمين فى هذه المدارس الخاصة وفقاً لمعايير معينة لهذه المدارس، ويلاحظ أن الولايات فى كندا تقوم بتقديم الإعانات تحت مسمى الدعم Fund، ويختلف هذا الدعم من ولاية إلى أخرى(١٥٥: ١٨١).

٣- إنجلترا:

عندما تولت السيدة تاتشر رئاسة الوزراء والتى بدأت فى عام ١٩٧٩م، قادت الحكومة خلال طموحات تحررية جديدة، حيث دفعت بأجندة الخصخصة للأمام(١٥٩: ٢٢)، حيث قدمت تاتشر بشكل أكثر جذرية قانون إصلاح التعليم لعام ١٩٨٨م، والذى أحيا العلاقة بين العمل والتعليم.

وطبقاً لقسم إحصاءات التعليم والمهارات، يتضح أن أكثر من ٦٪ من المدارس هى مدارس خاصة "مستقلة فقد كان فى عام ٢٠٠٤م هناك ٢٥٥٤٣ مدرسة فى إنجلترا منها ٢٣٣٨ مدرسة خاصة، كما تطورت نسبة مشاركة التعليم الخاص عبر الزمن، حيث بلغت تقريباً ١٢,٥٪ من المدارس فى أوائل عام ١٩٦٠م، ثم تراجعت هذه النسبة إلى ٨٪ عام ١٩٨٠م ثم ارتفعت تدريجيا خلال عام ١٩٩٠م حتى وصلت فى عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥م ٢٥٥٤٣ مدرسة(١٧٠: ٣٢).

والمدارس الخاصة فى إنجلترا تعتمد بشكل كبير على الإعانات والمنح، وعلى سبيل المثال بحلول عام ١٩٦٩م ما يزيد على نصف المدارس كان لها أكثر من نصف تلاميذها فى أماكن مجانية، حتى الطلاب الذين يدفعون المصاريف الدراسية قد تقوم الحكومة بدفع الفرق بين ما دفعوه

والمصاريف الكاملة، وقد أدى هذا الاتصال الوثيق مع القطاع المعاني إلى انتقال ملكية هذه المدارس فى عام ١٩٧٥م، فقد أعطت حكومة العمال المدارس الخاصة الاختيار فى أن تصبح مدارس شاملة أو أن تعود إلى الحالة الخاصة، وبحلول عام ١٩٧٨م تم اختيار ٦٠ مدرسة من ١٧٨م مدرسة لأن تصبح مدارس شاملة، بينما باقي المدارس اختارت الخصخصة الكاملة، وفى الحقيقة كان يأملون أن الحكومة القادمة ربما ترجح بعض أنواع المنح لهذه المدارس(١٣٥: ٣).

والمدارس المستقلة Independent باستثناء كليات المدينة التكنولوجية تمول عن طريق المصاريف التى يدفعها الآباء عن طريق الهبات والمنح التى تحصل عليها من أهل الفضل والخير، وتحت إطار الترتيبات التمويلية فى إنجلترا تقدم الحكومة بعض المصاريف للطلاب من خلال مخطط الأماكن المساعدة والمعانة، وهذا المخطط تم تأسيسه فى عام ١٩٨١م، تحت شروط قانون التعليم ولكنه انتقل بعد ذلك ليتبع قانون المدارس لعام ١٩٩٧م(١٣٥: ٥).

كما تطورت نسبة مساهمة تلاميذ المدارس الخاصة فى إنجلترا من عام ١٩٦٠م حتى ٢٠٠٥م حيث بلغت هذه النسبة ٨٪ عام ١٩٩٠م، ووصلت ٧,٥٪ عام ١٩٦٥م، ثم وصلت ٦,٥٪ عام ١٩٧٥م، إلا أن هذه النسبة قد انخفضت فى الأعوام من ٧٥-١٩٨٥م، وقد يرجع ذلك إلى عوامل تتعلق بالإنفاق والأوضاع المالية والاقتصادية للأسر ثم بدأت فى الارتفاع التدريجى ما بين أعوام ١٩٨٥ حتى ٢٠٠٥م نظراً لزيادة الطلب على التعليم الخاص وإقبال أولياء الأمور والأسر على التعليم الخاص(١٧٠: ١٥).

وطبقا لقانون التعليم لعام ١٩٤٤م Buttler Act كان هناك حوالي ٢٣١ مدرسة تحصل على منح مباشرة، وقد أعطى هذا القانون حرية

المدارس فى الاختيار وفى أن تستمر فى هذه المنح مباشرة وأن تصبح قطاعاً معاناً أو أن تتحول إلى مؤسسات خاصة بدون هبات ومنح، ولقد قبل الأغلبية من هذه المدارس حالة المنح والإعانة، مما تتطلب منها أن يكن لديها ٢٥٪ من أماكن مجانية تمولها السلطات التعليمية المحلية، أما الباقى فيتم من خلال المصاريف التى يدفعها الطلاب كرسوم دراسية(١٣٥: ٩).

والطريقة التى تحسب بها ميزانية كل مدرسة تقوم على أساس ما يعرف «بالتمويل العادل» والمعروف سابقاً بـ«الإدارة المحلية للمدارس»، والذى يتطلب مستوى عالٍ من التعليم، حيث تقوم السلطات التعليمية بتقديم التمويل لهذه المدارس، وكل سلطة تعليمية محلية تضع المشروع التمويلى الخاص بها وذلك بما يتوافق مع التنظيمات القومية، وقد تم تنفيذ هذه الترتيبات التمويلية من أبريل ١٩٩٩م والسلطة التعليمية المحلية مسموح لها بأن تحتفظ ببعض التحويلات مركزياً لتغطى الإدارة المواصلات، والخدمات المدرسية، والحاجات التعليمية الخاصة(١٢٦: ١-٢).

٤- اليابان:

لقد باشرت الحكومة اليابانية عملية الخصخصة انطلاقاً من سياسة مالية جديدة، بدأ تطبيقها فى تلك الفترة تتضمن بيع أى قطاع للدولة لا يقوم بسد نفقاته بنفسه أو يحمل الدولة أعباءً إضافية لا طاقة لها على حملها أو يعجز عن منافسة القطاع الخاص، وتقديم سلع جيدة يقبل الناس على شرائها(٩٨: ٢٥٤).

ولم يكن التعليم بمنأى عن هذه التغيرات، فلقد توافرت عوامل عديدة دفعت بأولياء الأمور والأسر إلى التحول إلى القطاع الخاص فى التعليم، وتبنى فكرة خصخصة التعليم كسياسة تهدف إلى إدخال القطاع الخاص فى العملية التعليمية والمشاركة فى إدارتها وتمويلها.

ولقد نفذت الوزارة العديد من الإصلاحات التعليمية لعلاج المنافسة المتزايدة وسير الامتحانات، وكان هذا الإصلاح يهدف إلى «تعليم خال من الضغوط»، وهو التعليم الذى يعطى الأطفال مزيداً من الحرية، وعلى ذلك فما حدث فى الواقع هو خصخصة للسوق التعليمية واشتراك الطلاب فى منافسات تعليمية،وفى الحقيقة فالعديد من الدراسات والمؤسسات التعليمية الخاصة ترفض فكرة وضع ضغوط على التعليم، كما أن الآباء يفضلون إلحاق أبنائهم بمدارس خاصة، ويرون أن مثل هذا الحضور طريقة جذابة لفرصة أكبر فى القبول بكليات القمة، فطلاب الجامعات ذات المكانة القيمة فى اليابان يأتون من مدارس خاصة، كما يمكن أن يكون إرسال الآباء أبنائهم إلى المدارس الخاصة استراتيجية لتجنب العنف والبلطجة التى تتزايد باستمرار فى المدارس العامة(١٥١: ١٠).

والإصلاحات التعليمية فى اليابان كانت تهدف إلى: النفعية وتتضمن الحاجة إلى أفراد يستطيعون العمل بمرونة مع الدول الأخرى ومع الأجانب داخلا اليابان، السياسة التطبيعية بمعنى أن يكون لها أصوات وإسهامات فى الشئون العالمية مقارنة بمكانتها وإسهاماتها، المثالية، حيث يدركون أن كل فرد عضو فى الأسرة الإنسانية وينبغى أن يشترك فى تعاون مع بعضهم البعض(١٥٤: ٢٥).

وتلعب المدارس الخاصة «مدارس الجوكو» دوراً مهماً حيث الأطفال اليابانيون يرون أنهم يحبون الذهاب إلى المدارس الخاصة لأنهم قادرون على تكوين صداقات جديدة مع زملائهم ويطلب العديد من الطلاب أن يذهبوا إلى مدارس خاصة أصدقائهم يذهبون إليها، وبعض الطلاب يفضلون المدارس الخاصة «الجوكر» بسبب العلاقة الشخصية الوثيقة التى يكونوها مع معلمهم، بالإضافة إلى أن المدارس الخاصة تمثل محاولة أولياء الأمور لأن يمارسوا

اختيارات فعالة فى التعليم اليابانى، كما أن بعض المدارس الخاصة تقدم موضوعات غير متوافرة فى مناهج المدارس العامة، بينما البعض الآخر يؤكد على اتجاه خلقى وفلسفى خاص(١٥٨: ٨).

كما أن البعض يرى أن بيروقراطية التعليم العام ومركزيته مسئولة عن فشل التعليم العام، كما أن المعلمين فى المدارس العامة لا يهتمون كثيرا بحاجات الطلاب وميولهم لأنه ينقصهم الدافعية والحافظ للقيام بذلك تحت احتكارية المدرسة العامة، ويرون أن المركزية والبيروقراطية يمكن استبدالها بنظام تعليمي يتميز بالمنافسة والتنوع، فتقديم المنافسة فى التعليم يكسر احتكارية المدارس العامة، ويركز البعض تصورهم حول السمات التنظيمية للمدارس العامة، ويصرون على أن المدارس العامة ما لم تتحرر من السيطرة البيروقراطية للإدارة التعليمية فلن تحسن المدرسة العامة من أدائها(١٥٠: ٢٨).

ويعتمد تمويل التعليم الخاص بشكل كبير على الرسوم والمصاريف التى يدفعها أولياء الأمور للطلاب عند التحاقهم بالمدرسة الخاصة وتصل نسبة هذه الرسوم والمصاريف إلى ٦٦٪ من التمويل الكلى للمدرسة الخاصة، هذا بالإضافة إلى إعانات مالية تصل إلى ١٠ إلى ١٥٪ للمدارس الخاصة، وذلك تحت إطار قانون مساعدة المدارس الخاصة لعام ١٩٧٥م، والذى سمح للحكومة بأن تعين المدارس الخاصة وبناءً عليه زاد من سيطرة الوزارة على كل المدارس الخاصة، إلا أن الميزانية الخاصة بالوزارة لها حدودها وقيودها، إضافة إلى أن الأموال الاقتصادية أدت إلى وجود عوائق فى التمويل العام الذى أدى إلى تحديد وتخفيض مثل هذه الإعانات والتى ظلت منخفضة نسبيا(١٦٣: ٦٥).

٥- الصين:

خصخصة التعليم ليست جديدة فى الصين، فقد بدأت الكونفوشية كتقليد وعقيدة فى القرن السادس قبل الميلاد، واستقرت حتى ١٩٤٩م عندما سيطر الشيوعيون على السلطة وأعلنت الجمهورية، ومن ثم يُسمح للمدارس الخاصة أن تنتشر تدريجياً مرة ثانية فى عام ١٩٨٠م، وقد شجعت الخصخصة حالياً كطريقة لتحريك النشاط الاقتصادي فى التعليم، وأصبحت المدارس الخاصة حالياً ذات أشكال وأحجام متعددة من مدارس ابتدائية صغيرة يقوم عليها معلمين مثاليين إلى كليات مهنية متعددة بشكل كامل، وقد وصل سجل وقيد الطلاب إلى ٣,٥ مليون طالب أى أن ١,٥٪ من المجموع الكلى كانوا مسجلين فى مدارس خاصة غير حكومية ومن خمسة أعوام وصل هذا إلى ٤٠٥,٠٠٠ طالباً فى مدارس غير حكومية خاصة(١٢٣: ١)

وتهدف خصخصة التعليم فى الصين إلى تحقيق الأهداف التالية (١٢٨: ١١٩):

١- تشجيع النمو والتطوير فى التعليم الخاص والذى سيكون ضرورياً لمواجهة المتطلبات التعليمية.

٢- إمداد الأفراد بمصادر تعليمية مؤهلة ومدربة قادرة على الارتفاع بمستوى العملية التعليمية.

٣- إيجاد مزيد من الفرص استجابة لحاجات السوق الظاهرة.

٤- إيجاد مزيد من الأفراد المتعلمين اللازمين لتدعيم مؤسسات المجتمع.

وقد يرجع تبنى سياسة خصخصة التعليم فى الصين إلى وجود نقص فى المباني المدرسية للتعليم، ولذلك يتبع نظام الفترتين الدراسيتين فى هذا النوع من التعليم، وهذه المباني وإن كانت أفضل مما هى عليه فى التعليم الابتدائي، إلا أنها تعتبر متواضعة فى تجهيزاتها وإضاءتها، وتشير

التقارير الرسمية ولاسيما تقرير عام ١٩٨٨م إلى وجود مشكلات رئيسية فى البلاد للتعليم، ومن أهمها نقص التمويل وانخفاض مرتبات المعلمين وانعزال التعليم عن الواقع والممارسات العملية وإهمال التربية والأيديولوجية الأخلاقية (٩١: ٢٤٠).

وقد وصل عدد المدارس الخاصة إلى ٧٩,٠٠٠ مدرسة خاصة بنهاية ٢٠٠٥م ذات أنواع متعددة ومستويات مختلفة، كما وصل القيد والسجل إلى ١٧,٦٩٤ مليون، تتضمن ٢٢٨ مدرسة خاصة عادية للتعليم الثانوى وصل القيد فيها إلى ١,٣٩٨ مليون طالباً، كما وصل فى أنواع أخرى للمدارس الخاصة للتعليم الثانوى (١,١٨٧) إلى ١,٠٥٣ مليون طالباً(١٢٨: ٣).

وهناك أيضاً بعض المدارس الخاصة التى تهدف إلى تكوين ربح وتوصيل عوائد للمستثمرين والذين يعتبر التعليم بالنسبة لهم صناعة خدمية، ولهذا فهى تهدف أيضاً إلى تكوين وكسب عملاء جدد ومعظمهم من الطلاب الأثرياء الذين لا يختارون الذهاب إلى أفضل المدارس العامة ويختارون التعليم الخاص، وإلى جانب ذلك تهدف إلى مساعدة الطلاب وذلك من خلال تزويجهم بمعلمين ذوى جودة عالية(١٢٤: ٢).

ويرى المؤيدون لخصخصة التعليم قبل الجامعي فى الصين أن المدارس الخاصة تزود بمعلمين على جودة مرتفعة يقومون بتشجيع الطلاب ومساعدتهم، كما أن المدارس العامة ترتبط بشدة بالمنهج الحكومي، وتركز على امتحانات القبول، ويرون أن أفضل المدارس فى يوم ما سوف تكون هى المدارس الخاصة، بالإضافة إلى أن الآباء عادة ما يرسلون أبنائهم إلى المدارس التى يعتقدون أنها ستفتح لهم الأبواب إلى المدارس الثانوية ذات المكانة المرموقة، ومن ثم إلى الكليات ذات مكانة عالية(١٢٤: ٢-٨).

الجودة، ومن هنا أصبح على الدولة أن تسعى لإزالة أى عوائق تكون من شأنها إعاقة القطاع الخاص عن المشاركة فى تمويل التعليم(١٠١: ١٥٧).

كما يستند الاتجاه المؤيد لهذه السياسة إلى ما يلى(١٣: ١١٥-١١٧):

١- تحسين مستوى الكفاءة والفاعلية لأداء التعليم الخاص مقابل التعليم الحكومي، وفى هذا الإطار فإن النفقة فى الأول تعوض عن انخفاض النفقة فى الثانى.

٢- توفير المرونة للسياسة التعليمية بقدر أكبر مما تتوفر فى إطار التعليم الحكومي، وتعنى المرونة هنا قدرة النظام التعليمي على التجاوب والاستجابة للاحتياجات المتغيرة للمجتمع والاتجاهات المتطورة فى نظام التعليم.

٣- القطاع الخاص فى التعليم من شأنه أن يوفر ممارسات وتوجيهات تتسم بقدر أعلى من الترشيد الاقتصادي فى تعامله مع الموارد المخصصة للتعليم.

٤- يفيد من التعليم المجانى وبشكل أساسى أبناء الأغنياء أكثر من أبناء الفقراء، فالشريحة الأولى تحصل على التعليم بلا مقابل رغم قدرتها المالية العالية، بل إنها تملك فرص أكبر للنجاح والاستقرار فى التعليم، ومن المعروف أن ظروف البيئة الاقتصادية والاجتماعية تؤثر إيجاباً وسلباً على أداء الطلاب.

كما يرد مؤيدو التعليم الخاص فى مصر أن هناك عدة ركائز يستندون إليها، من أهمها(٢٤: ١٤-١٥):

١- أن التعليم الخاص هو موضع طلب شديد من قبل أولياء الأمور، لأنها أفضل نوعيا من التعليم الرسمى الحكومي.

٢- أن التمويل الذاتى لمؤسسات التعليم الخاص، يخفف العبء المالى الملقى على عاتق ميزانية الدولة، التى تسمح ظروفها بالخصخصة.

٣- أن التعليم الخاص يستجيب على نحو أسرع وأفضل لمطالب واحتياجات سوق العمل لتقديمه تعليم جيد ملائم ومتميز يلبى حاجات الفرد والمجتمع.

٤- أن غالبية مؤسسات التعليم الحكومي مسيسة وتتحكم فيها الدولة، بينما مؤسسات التعليم الخاص لا تخضع لاعتبارات السياسة لعدم سيطرة الدولة عليها سواء من الناحية الإدارية أو التمويلية.

٥- يتمتع خريجو التعليم الخاص بحظوظ أفضل وأوسع فى سوق العمل، ومزاولة مهن أرفع مكانة اجتماعية وأعلى أجراً من الناحية المالية فى المجتمع.

٦- إن التعليم الخاص- وإن كان يحمل طابعاً صفوياً ومالياً- إلا أنه قد يسمح بظهور إمكانات وقدرات إنسانية متميزة يمكن أن تحدد وفق معايير القبول بالتعليم الحكومي والكفاءة العلمية.

٧- إن مرونة تمويل التعليم الخاص توفر تخصصات تكنولوجية عصرية ومستقبلية ملحة، لا تستطيع اعتمادات التعليم الحكومي تلبيتها، نظراً لوجود البيروقراطية الإدارية والمالية المقيدة، والتى تستغرق وقتاً طويلاً لاتخاذ القرار(٢٣: ٢٣٢-٢٣٣).

ويتضح مما سبق أن هناك مميزات أدت إلى تفضيل التعليم الخاص قبل الجامعي فى مصر، ومنها زيادة فرص الاختيار أمام الطلاب وأولياء الأمور لإلحاق أبنائهم بالمدارس المتميزة علمياً، الاستخدام الأمثل للموارد الموجهة للعملية التعليمية بالمدارس، خلق سياسة تعليمية مرنة تسمح بتوفير الاحتياجات المتغيرة فى المجتمع، توسيع نطاق المنافسة فى تقديم العملية التعليمية بين المؤسسات التعليمية، ضمان قيام الإدارة بالعمل وفقا لمعايير

- القطاع الخاص المحلى يتسم بالضعف الشديد وليس لديه القدرة على إدارة المؤسسات التعليمية، بينما القطاع العام لديه خبرة كبيرة فى إدارته للمؤسسات التعليمية.
- ستؤدى عملية خصخصة التعليم إلى الاستغناء عن بعض العاملين فى المؤسسات التعليمية مما سيؤدى إلى عقبات كثيرة.
- كما ستؤدى خصخصة التعليم إلى زيادة الفروق بين المدارس العامة والمدارس الخاصة وهذا سيؤثر على سير العملية التعليمية.
- المطالبة المستمرة لأولياء الأمور من قبل المدارس الخاصة بدفع المصروفات ستفسد العلاقة الطيبة بين المدرسة وأولياء الأمور.
- إن فتح باب الخصخصة الكاملة فى قطاع التعليم هو مقدمة انتهاء لسيطرة الدولة على التعليم وبداية ابتداء لسيطرة القطاع الخاص على التعليم وتحويله تدريجياً إلى مؤسسات تعليمية خاصة، وإلى كيان طبقى إقطاعى يبيع العلم والشهادة لمن لديه القدرة المالية، فلن يجد إلا أبناء طبقة الأغنياء المنخفضين تحصيلياً زبائن وعملاء(٢٤: ١٦٠-١٦١).

ويتضح مما سبق أن المعارضين لخصخصة التعليم فى مصر يرون أن خصخصة التعليم ستؤدى إلى زيادة الفروق بين المدارس العامة والمدارس الخاصة لصالح المدارس الخاصة،كما أن عملية خصخصة التعليم ستؤدى إلى الاستغناء عن بعض العاملين فى المؤسسات التعليمية محل الخصخصة، مما سيؤدى إلى الكثير من المشكلات، خصخصة التعليم ستؤدى إلى عدم الحفاظ على خصوصية الثقافة للمجتمع المصري، كما أن دفع المصروفات المدرسية سيقلل من نسبة الالتحاق بالمدارس بين أبناء المجتمعات الفقيرة.

وفى ضوء الآراء المؤيدة والمعارضة لخصخصة التعليم قبل الجامعي، يمكن الوقوف على بعض الحقائق المهمة، منها:

- مع مطلع القرن الحادي والعشرون وفى ظل ازدياد الطلب الاجتماعي على التعليم وعجز الدولة عن تلبية حاجات المجتمع من التعليم الجيد لنقص التمويل وقلة الإمكانات أصبح لزاماً على الدولة أن تتيح الفرص الكافية للمشاركة المجتمعية ممثلة فى القطاع الخاص بأن يلعب دوراً تنموياً فى مجال التعليم، وذلك لتوفير تعليم يفى بمتطلبات عصر العولمة ويستوعب الأعداد المتزايدة على التعليم ويقلل من الأعباء الملقاة على عاتق الحكومة فى التمويل، وينبغى أن يكون ذلك فى ظل ضمانات تتضمن نجاح عملية الخصخصة وتقلل من سلبياتها.
- إن فتح باب الخصخصة على مصراعيه أمام القطاع الخاص والمستثمرين الأجانب لإنشاء المدارس الخاصة يكون سبباً لطبقية التعليم حيث يصبح التعليم الحكومي تعليماً للفئات الفقيرة فقط(١٠٥: ١٣)، لذا لابد وأن يلتزم أصحاب المدارس بعدم الاستغلال.

٣- مبررات ودوافع خصخصة التعليم قبل الجامعي فى مصر:

يعرض الباحث فيما يلى أهم المبررات والدوافع التى تساعد على خصخصة التعليم الجامعي فى مصر.

أ - مبررات ودوافع تاريخية:

بدأت المدارس الخاصة فى مصر قبل أن تبدأ المدارس العامة بفترة كبيرة، فقد أتاح التعليم الديني بمصر - قبل ظهور المدارس العامة فى عصر محمد على - قدراً كبيراً من الحرية أمام أولياء الأمور والطلاب لكى يختاروا نمط التعليم الذى يرغبونه، فقد كانت حلقات التعليم الديني منتشرة بالمساجد،

ومن يرغب الالتحاق بأية حلقة كان له الحق في الالتحاق بها دون قيود تذكر (٧١: ٣٣٤-٣٣٥).

ومنذ ظهور المدارس العامة مع عصر محمد على وتراجع حركة المدارس الدينية تقلصت فرص الاختيار أمام أولياء الأمور، وفى خلال القرن العشرين سادت فكرة المدارس الحكومية كما سادت فكرة التعليم الإلزامى المجانى، وأجبر الطلاب على الالتحاق بالمدارس الحكومية، وتضاءلت فرص الاختيار أمام الأسر وخاصة الفقيرة منها إلا فى المدارس القريبة من سكن الأسر، وكان يمكن فى الفترة السابقة لأولياء الأمور الذين لديهم مقدرة مالية أن يلحقوا أولادهم بمدارس خاصة(١٠١: ١٦١).

ومع بداية الثمانينيات تزايدت أعداد المدارس الخاصة وارتفع مستواها التعليمي وتزايدت فرص الاختيار أمام الأثرياء لإلحاق أبنائهم بالمدارس المتميزة علمياً، ويبدو أن عملية خصخصة المدارس العامة تزيد من فرص الاختيار أمام الطلاب وأولياء الأمور والمعلمين.

وكانت هذه المدارس تتمتع باستقلال مالى وإدارى، إلا أن هناك الطابع الخاص انحسر تدريجياً عندما ظهرت فكرة مسئولية الدولة عن التعليم فى مختلف صوره ومراحله. وظهر ذلك جلياً فى إنشاء المدارس الرسمية (الحكومية) خلال القرن التاسع عشر والقرن العشرين، وهى المدارس التى تتولى الدولة مسئولية الإنفاق عليها وتحديد أهدافها واعتماد برامجها الدراسية(١٠٥: ٥٣).

ويبدو أن النظرة إلى خصخصة التعليم قبل الجامعي تختلف تاريخياً عن الفكرة الحديثة للمدارس الخاصة التي ترى أن التعليم الخاص مشروع استثمارى له عائده الملموس في تحقيق أرباح مادية من وراء العملية التعليمية إلى جانب قيامه بدوره فى تحقيق أهداف التعليم قبل الجامعي.

ب- مبررات ودوافع اجتماعية:

تواجه المؤسسة التعليمية ضغوطا متزايدة وهى ناتجة عن النمو المتزايد فى عدد السكان وما يستتبعه من زيادة فى أعداد التلاميذ، بالإضافة إلى زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم مع ما يستتبعه ذلك من المطالبة بزيادة المرتبات واستمرار نقص أعداد المعلمين وغيرهم، والضغوط المتنوعة فى سبيل تحقيق عدالة الفرص التعليمية، وفى الوقت نفسه تتزايد هجرة المتعلمين إلى خارج المجتمع، وتتدهور نوعية المدارس مع هذه الضغوط، كل هذه الضغوط تؤدى إلى ضرورة البحث عن أساليب متنوعة لزيادة الإنفاق على المؤسسة التعليمية وتمويل هذه المؤسسات(٧٣: ٤٧).

والواقع أن التهافت على إلحاق الأطفال بمدارس اللغات والمدارس الخاصة ظاهرة اجتماعية من إفراز المتغيرات الطبقية فى مجتمعنا والتحولات فى فرص العمل التى أتاحتها فى فترة الانفتاح الاقتصادي فى مجال الشركات والمصارف وقطاع الاستيراد والتصدير والتجارة الخارجية وأعمال الفنادق والسياحة، أضف إلى هذا ما حدث من تدهور فى البيئة والأساليب التعليمية فى المدارس الرسمية(٢٣: ٢٢٤).

ويبدو أن وجود قطاع تعليمي خاص فى عصر الانفتاح، قد دفع أولياء الأمور من الأغنياء تدبير تعليم أبنائهم عن طريق نظم تعليمية خاصة، فهذه الطبقات لديها القدرة المالية على أن تلحق أبنائها بمدارس خاصة كنوع من الرفاهية الاجتماعية أو بغرض الحصول على تعليم جيد ومتميز لأبنائهم.

إن أصحاب القوة الشرائية العالية التى ظهرت مع سياسة الانفتاح سوف يكون همهم الأساسى الحصول على أفضل الخدمات التعليمية الانفتاحية الجديدة، فى حين أن أصحاب القوة الشرائية الأقل سيفضلون الناتج التعليمي الأرخص والأقل جودة، وبالتالي فإن التحول المستمر للخدمات

التعليمية العامة إلى خدمات خاصة يغلب عليها طابع الاتجار، كما ساعدت سياسة الانفتاح الاقتصادي على تعميق درجة التفاوت في الدخول على المدى الطويل(٢٣: ٢٢٥).

وقد تأثر التعليم الخاص بالتركيب الطبقى للمجتمع، لأن النظام التعليمي يعكس الوضع السائد للمجتمع، والمدرسة ما هى إلا مرآة مصغرة للمجتمع تعكس الوضع الذى توجد فيه وطالما أن المجتمع رأسمالى طبقى يسوده التسلط واللامبالاه والتحيز إلى طبقة معينة فإنه بدوره ينطبق على المجتمع المدرسى حيث يكون هدفه الحقيقى هو إعداد أبناء كل طبقة للأماكن الوظيفية التى يشغلها آباؤهم(١٠٢: ١٤٠).

حيث أدت التغيرات المتسارعة فى المجتمع المصري إلى إعادة النظر فى القطاع العام والقطاع الخاص، فقد ارتفعت أصوات عدة فى الفترة الأخيرة تطالب بإعادة النظر فى القطاع العام والقطاع الخاص، بحيث لا تمتد مظلة المسئولية الحكومية ومسئولية الدولة إلى تلك الأنشطة الجزئية الصغيرة تاركة إياها للقطاع الخاص(١: ٧٥).

وعلى الرغم من إيمان الحكومات بالرسالة السامية للتعليم بشكل عام إلا أن تكاليف كلفته ومحدودية مواده، ومع زيادة أعباء الحياة، وازدياد الطلب الاجتماعي على التعليم بجميع مراحله، كل ذلك أدى إلى تعالى الأصوات والتى تنادى بضرورة تخلى الدولة عن هيمنتها وعن بعض مسئوليتها تجاه التعليم لتخفيف العبء عن كاهل الحكومة، وأصبحت الحاجة ماسة للبحث عن مصادر أخرى لتمويل التعليم.

لذلك فقد وجد التعليم الخاص وخاصة مدارس ومعاهد تعليم اللغات نفسها فى فترة الانفتاح أمام طوابير طويلة من راغبى الالتحاق به، مما أدى إلى ارتفاع أسعار الالتحاق به، وتدخل الوساطات والمحسوبيات، وبذلك

تحدث عملية فرز وانتقاء مستمر بحيث لا يلتحق بهذه المدارس إلا أبناء الطبقات الغنية، أما أبناء الطبقات الفقيرة فليس أمامهم إلا المدارس التى بدأت تئن بأوجه النقص والمشكلات مما أفقر الخدمة بها(٤٧: ١٨٧).

والتعليم الخاص بهذا الشكل سيكون حكراً على أبناء الطبقات الغنية والقادرة وسيحرم منه أبناء الطبقات الدنيا التى لا تستطيع سداد رسوم المدارس الخاصة عالية التكاليف مما يؤدى إلى مشكلات اجتماعية وتفاوت وكسر لمبدأ التماسك الاجتماعي.

ج- مبررات ودوافع اقتصادية:

شكلت حركة الإصلاح الاقتصادي فى العديد من دول العالم- ومن بينها مصر- ضغوطاً متزايدة على قطاعات الخدمات بصورة عامة ومن بينها القطاع التعليمي، فلقد أدى تخفيض عجز الميزانية عن طريق تخفيض الإنفاق الحكومي وتخفيض الدعم المقدم للخدمات والسلع ورفع الضرائب إلى تخفيض الإنفاق على التعليم أيضاً(١٠٠: ١-٤).

كما أتاحت سياسة الانفتاح الاقتصادي أمام المستثمرين استثمار أموالهم فى مجال التعليم على اعتبار أنها تمثل عوناً للدولة من قبل القطاع الخارجى فى مجال الخدمات التعليمية وبالنسبة لخصخصة التعليم المصري، أى تحويل منظومة التعليم من القطاع الحكومي إلى القطاع الخاص(٣٧: ٣٥).

ومعنى ذلك أن انسحاب الدولة من ممارسة مسئولياتها فى تمويل التعليم والاقتصار على نوع رخيص متواضع من الخدمات التعليمية والأساسية والضرورية فى حين يسمح للقطاع الخاص بالاستثمار فى مجال التعليم وتقديمه خدمات للفئات القادرة مالياً على نطاق واسع وكاف ويترتب من وراء هذه السياسة أن دخل هذا المجال رجال أعمال مستثمرين لا علاقة لهم بالعملية التعليمية سوى تحقيق الكسب والربح(٧٢: ٢٨).

وباعتبار التعليم منظومة اجتماعية فرعية من المنظومة الكلية، لم يكن بعيداً عن هذه التحولات، فقد تعالت الصيحات تنادى بضرورة تخفيف الدولة عن أعباء مسئولياتها عن التعليم وخاصة فى ظل الأزمة الاقتصادية، مما يتيح فرصة للقطاع الخاص أن يقف فيه بجوار القطاع العام ويشارك فى تمويل التعليم قبل الجامعي.

وقد رأى بعض المستثمرين أن قطاع التعليم من قطاعات الأنشطة الجزئية الصغيرة التى يمكن للقطاع الخاص أن يقف فيه بجوار القطاع العام حتى يخفف العبء المالى عن كاهل ميزانية الدولة، بينما ينظر البعض إلى العملية التعليمية كميدان للاستثمار وتحقيق الربح وليس تطوير التعليم والنهوض به وخلق جيل يساعد فى دفع عجلة التنمية، وبالطبع فإن زحف المال الخاص على قطاع التعليم وبصفة خاصة أنواع معينة أقل تكلفة وأكثر ربحاً تحت شعار مساعدة الدولة وتخفيف عبء تمويل التعليم، وزعم بعض المستثمرين أن العائد من الاستثمار فى التعليم محدود جداً، وقد قدره قانون التعليم الخاص بنسبة ١٥٪ من حجم المشروع التعليمي(٣٧: ١٣).

منذ أن شهد الاقتصاد المصري خلال سياسة الانفتاح الاقتصادي من تحولات مهمة فى هيكله، وهناك آثاره الواضحة على السياسة التعليمية، فقد دعت إلى الانفتاح من أجل فتح المجال أمام الاستثمارات العربية والأجنبية وتشجيع القطاع الخاص المحلى، وقد تطلب اتباع سياسة تعليمية جديدة لتوفير القوى البشرية اللازمة لتنفيذ مشروعاتها، كما أتاحت الفرصة أمام المؤسسات التعليمية الخاصة أن تستجيب لتلك السياسة حتى توفر التخصصات المطلوبة، مما كان له انعكاس إيجابى على التعليم الخاص، حيث أصبح الغرض الأساسى من الالتحاق به هو الحصول على مهارات وخبرات تتناسب مع

متطلبات الانفتاح الاقتصادي، الأمر الذي ساعد على إحداث توسعات كبيرة في التعليم الخاص(٦: ٢٠-٢١).

ويبدو أنه في ظل ظروف الانفتاح الاقتصادي يتاح لأبناء القادرين ماليا العديد من السبل والوسائل التى تجعلهم يستقرون فى مكانتهم الطبقية فى الوقت الذى توضع العقبات التى تحول بين أبناء الطبقات الفقيرة وبين تخطى ظروفهم فى ظل الانفتاح الاقتصادي، فأصبح المجتمع يتسم بوجود شرائح مختلفة من نسيجه كل منهما يتلقى فى نوع معين من المدارس وفقاً للقدرة المالية، مما أوجد بينها الكثير من التباين والاختلاف فى الاتجاهات والميول.

ويتضح مما سبق أن سياسة الدولة التعليمية تعلن أن تمويل التعليم والإنفاق عليه لا يمكن أن تتحمل الدولة عبئه وحدها، وفى ظل سياسة الخصخصة والتحرر الاقتصادي سمح للقطاع الخاص فى أن يمتد ويسهم بالدور المنوط به أمام سياسة الدولة التعليمية وهو المشاركة والعون، ولكنه قدم تعليم مكفول للقادرين مادياً وليس لعامة الشعب، فهو تعليم ذو إمكانات وتكنولوجية حديثة متطورة وتقنية عالية، لذلك سوف يكون للتعليم تيارات التيار الخاص والتيار العام الحكومي الذى تتولى الدولة الإنفاق عليه، وقد رأى المجلس القومي أنه لا يمكن أن ينصهر تعليم الشعب فى بوتقة واحدة، كما كان فى العقود الماضية(٦٢: ١٣٤).

د- مبررات ودوافع سياسية:

عملت الحكومة بعد قيام الثورة على تحقيق نوع من الحرية للفرد بحيث تساعده على تحديد مكانه فى المجتمع وعلى التعبير عن رأيه وتساعده كذلك على صنع مستقبله بنفسه مستخدماً كل فكرة وتجربة ولا يكون الفرد حرا إلا إذا تحرر من الاستغلال والاحتكار فى النفس والعمل، ثم توالت بعد ذلك صدور القوانين والقرارات الاشتراكية التى تحقق الحرية فى المجتمع

الاشتراكي، فقد صدرت قوانين يوليو ١٩٦١م الاشتراكية والتي لم تكن تستهدف القضاء على القطاع الخاص وإنما كان لها هدفان أساسيان، هما:

١- خلق نوع من التكافؤ الاقتصادي بين المواطنين لتحقيق العدل المشروع ويقضى على احتكار القلة للكثرة ويذيب الفروق بين الطبقات.

٢- زيادة كفاءة القطاع العام الذى يملكه الشعب وتعزيز قدرته على تحمل مسئولية التخطيط وتمكينه من دوره القيادى(٩٣: ٢١٧).

لذلك اتجهت الحكومة إلى تشجيع القطاع الخاص وذلك بعد تزايد أعباء التعليم على موازنات الحكومة مما أدى إلى توسيع نطاق مساهمته فى برامج التعليم عن طريق إنشاء المدارس والجامعات والمعاهد الخاصة(٤٧: ١٨٦).

ومع تزايد الحاجة إلى استيعاب المزيد من الطلاب فى مدارس التعليم العام، وفى ظل الأوضاع الاقتصادية السيئة التى كانت تمر بها وما زالت قد بات واضحاً عدم قدرة الحكومة على ملاحقة الطلب على التعليم لجميع أبناء الشعب بالمجان، مما أدى إلى توسيع قاعدة التعليم الخاص وزيادة نسبتها، ولذلك فقد اتبعت الوزارة سياسة مساهمة المنظمات الشعبية فى مسئولية التعليم مما أدى إلى ظهور قطاع من التعليم الخاص(٢٢: ٢٢٦).

ويبدو أن اهتمام الثورة بالنهوض بالتعليم بصفة عامة للعمل على نشر الثقافة والتعليم بين أفراد الشعب أدى إلى الاهتمام بالتعليم الخاص وتشجيعه على أداء مهمته، بالإضافة إلى ارتفاع الوعى لدى الآباء ومن ثم ازداد حجم الطلب على التعليم

ومما لاشك فيه أن الحكومة أيقنت أهمية التعليم الخاص ودوره المتميز فى الخدمة التعليمية، وزادت هذه الأهمية مع النمو الحضاري فى المجتمعات، خاصة المجتمع المصري للتغير الذى طرأ على الأوضاع السياسية والاجتماعية والثقافية فى العصر الحديث، خاصة بعد ثورة يوليو،

فمنذ قيام ثورة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢م والدولة تحرص على توجيه المزيد من الاهتمام والرعاية والمتابعة للتعليم الخاص، فقد وضعته الدولة تحت إشرافها ورقابتها وذلك بغرض تحقيق الأهداف المرجوة منه(٨: ١٨٢).

ومن مظاهر الرقابة التى فرضتها الدولة على التعليم الخاص هو تتابع صدور القوانين والقرارات الوزارية التى صدرت بشأن التعليم الخاص فى عهد الثورة، فمنذ صدور القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٨م ولائحته التنفيذية رقم ٢٠ بتاريخ ١٩٥٩/٣/١٧م، ومن أبرز التعديلات التى جاء بها هذا القانون أنه اعتبر كلاً من المدارس الخاصة والمدارس الأجنبية نوعاً واحداً من المدارس وتندرج تحت التعليم الخاص(٢٢: ٢٢٦).

ويتضح من هذا أن التعليم الخاص بدءاً من السبعينيات أصبح له وضع اجتماعى وخاصة بعد سياسة الانفتاح التى سادت مصر عقب حرب السادس من أكتوبر، والتى كان لها أثراً واضحاً على رغبة أولياء الأمور فى إلحاق أبنائهم بالمدارس الخاصة.

وقد شهدت السنوات الأخيرة من القرن العشرين اهتماماً واضحاً من جانب الدولة بالتعليم الخاص، حيث خصص الباب السادس من القانون رقم (١٣٩) لسنة ١٩٨١م للتعليم الخاص عدة مرات تهدف إلى تنظيم ودعم مقومات العملية التعليمية من مبانى وتجهيزات مدرسية ومعلمين وإدارة مدرسية وغيرها من لوازم العملية التعليمية فى إطار السياسات والخطط القومية للتعليم وضمان توافر كافة مقومات العملية التعليمية(٣١).

ومن ضمن القوانين التى صدرت لأحكام السيطرة والرقابة على التعليم الخاص ما جاء فى المادة (٢١) من القرار الوزارى رقم ٣٠٦ لسنة ١٩٩٣م بأنه يمكن أن يقوم صاحب المدرسة الخاصة بوظيفة المدير أو الناظر إذا كان يحمل مؤهلا عاليا ويسبق له العمل فى مجال التربية والتعليم(٣٢: ١٦).

وقد منحت الدولة لصحاب المدارس الخاصة حق تعيين العاملين اللازمين للمدرسة بما فيهم مدير المدرسة أو ناظرها والوكلاء والمعلمين أو طلب إعارتهم أو ندبهم كل الوقت أو بعضة من المدارس الحكومية مع مراعاة النسب المقررة للعاملين الدائمين معارين أو متعاقدين ويلتزم بتأدية أجورهم وما يتبعها من التزامات(٣٢: ١٨).

وهكذا يعتبر التعليم الخاص أحد البدائل المعتمدة فى عدد كبير من دول العالم للتوسع فى التعليم، وقد أشارت استراتيجية تطوير التعليم فى مصر عام ١٩٨٧م إلى أن الدولة تشجع التعليم الخاص وترحب بمساهمته فى العملية التعليمية، وتقف بحزم وحذر ضد أن يستخدم مالاً للربح فقط أو لسوء الخدمة التعليمية فيه، أو يستعان فيه بمعلمين غير أكفاء أو غير مؤهلين تربوياً (٨: ١٨٢).

ويتضح مما سبق من قوانين وقرارات اهتمام الحكومة بالتعليم الخاص ورعايته على أساس أنه أهم الإجراءات البديلة لدعم وتمويل العملية التعليمية، وتخفيفاً من الضغوط التى تقع على كاهل الحكومات من نفقات العملية التعليمية المتزايدة، إضافة إلى أن سياسة الانفتاح الاقتصادي التي سادت مصر عقب حرب السادس من أكتوبر ١٩٧٣م كان لها أثراً كبيراً فى اندفاع أولياء الأمور على إلحاق أبنائهم بمدارس اللغات والمدارس الخاصة.

هـ- مبررات ودوافع تعليمية:

توجد فروق كبيرة بين المدارس داخل كل نظام تعليمي ، فنسبة المدارس التى تعد ناجحة فى ضوء الأهداف التعليمية التى وضعت لها منخفضة جداً، وبرغم أن الأداء فى الامتحانات العامة ومعدل الانتقال من مرحلة تعليمية إلى التى تليها هما من أهم المؤشرات التى تعبر عن الفروق بين المدارس الناجحة والأخرى غير الناجحة، إلا أن من الملاحظ أن التلاميذ

يحققون أكبر قدر ممكن من الاستفادة من التعليم فى المدارس ذات التكلفة المرتفعة والتى تتميز بالتنظيم الجيد والفاعلية الأكثر تأثيراً والتى هى فى الغالب من المدارس الخاصة، أما المدارس ذات التكلفة المنخفضة والتى تتسم بسوء التنظيم وعدم انتظام التلاميذ فى الحضور إليها وسوء استخدام مصادر التعليم، فإن تلاميذها لا يحققون إنجازاً يذكر، وهى فى معظم الأحيان من المدارس الحكومية(١٠١: ١٦٥).

وثمة توقعات مستقبلية للمزيد من الاستفادة من الثورة الحالية فى مجال المعلومات والاتجاه بالتعليم نحو الاستثمار والخصخصة، وحينما تتهيأ المدارس على أنظمة حديثة قادرة على استيعاب التكنولوجيا الحديثة، فإن طريق المعلومات السريع سوف يساعد على رفع المقاييس التعليمية لكل فرد من الأجيال القادمة، وسوف يتيح الطريق لظهور طرائق جديدة للتدريس ومجالاً أوسع للاختيار،وسيكون بالامكان توفير مقررات دراسية عالية الجودة بتمويل حكومى مجانى، وسيتنافس البائعون من القطاع الخاص على تجويد المواد المجانية، ربما كان البائعون الجدد مدارس حكومية أخرى أو مدرسين بالمدارس الحكومية أو مدرسين متقاعدين يعملون لحساب أنفسهم أو برامج للخدمة المدرسية المعتمدة على طريق المعلومات السريع والمدارسة من قبل شركات خاصة تريد أن تثبت إمكاناتها(٢٠: ٣٢٠).

وقد تساعد هذه الاتجاهات الطلاب والمعلمين على سرعة الحصول على المعلومات، كما يمكن أن يساعد القطاع الخاص فى تقديم برامج تعليمية متطورة لصالح الشركات الخاصة من أجل الدعاية، حيث ظهرت المدارس الخاصة التى تقدم البرامج التعليمية بشكل أفضل من المدارس الحكومية.

فإذا كان للقطاع الخاص أن يقوم بدور فعال فى قطاع التعليم فليتم تشجيعه على ارتياد مجالات التجريب فى وسائل التعليم ومناهجه، أو فى

مجالات التدريب العملى والمهنى، أو فى مجالات تعبئة الجهود الذاتية لبناء المدارس أو إصلاحها أو ترميمها، أو فى توفير بعض الأجهزة والمعدات. وعليه يجب دائماً أن نتذكر أن التعليم يمثل خطاً أساسياً من خطوط الدفاع والأمن الوطنى المصري، وتقتضى سيادة الدولة على قطاع التعليم، كذلك استثمار الخبرات الوطنية إلى أقصى حد، والاستفادة من المعونات الأجنبية غير المشروطة فيما يقتضيه تطوير تعليم وطنى فى ضوء احتياجاته، لا فى ضوء توجهات أو نماذج أجنبية.

كما يحتاج القطاع الخاص إلى خريجين من مهارات لا يقوم نظام التعليم الحالى بتوفيرها. فالوضع الحالى يحتاج لمن يتعامل فى الأسواق المالية والبورصات، ولمن يتاجر بصورة سليمة ولمن تتوافر لديه مهارات الإدارى السليم، وهى أمور لا يوفرها النظام الحالى للتعليم(١٠: ٢٩).

كما انطلقت مدارس خاصة عديدة تحاول أن تظهر أنها تقدم خدمة تعليمية متميزة لا يحصل عليها الطلاب في مدارس الحكومة، وفى نظير ذلك، بدأت المصروفات ترتفع تدريجياً حتى وصلت إلى ألوف الجنيهات فى الحضانة ورياض الأطفال(٤٣: ٣٤).

وهكذا يبدو أنه على الدولة أن تعيد النظر في النظم التعليمية ودور المؤسسات التعليمية حتى تستطيع مجابهة ما يفرض عليها من الدول المتقدمة، ولهذا فإننا فى حاجة إلى تطوير شامل لكل جوانب العملية التعليمية من أهداف وطرق وأساليب ووسائل ومحتويات ومعلم متعلم ومناهج بحث ووعى شامل بكل جوانب العملية التعليمية، وما يخدمها، ولابد من تعبئة الجهود المجتمعية وضمان مشاركتها الواسعة.

٤- أشكال وأساليب خصخصة التعليم قبل الجامعي فى مصر:

تعنى الخصخصة بصفة عامة قبول تحويل الاقتصاد من اقتصاد يعتمد على القطاع العام إلى اقتصاد يعتمد على القطاع الخاص، وعند تطبيق هذا المفهوم على التعليم، فإن ذلك يؤدى إلى قبول اعتماد التعليم على الدولة بصفة رئيسة إلى اعتماد التعليم وخدماته على الدولة والقطاع الخاص وذلك من خلال مجموعة من الأساليب والأشكال المتعددة، ومنها:

أ- الخصخصة الكاملة للمؤسسات التعليمية والمدارس العامة:

وفيما تتم خصخصة المدارس وبيعها للقطاع الخاص والسماح للقطاع الخاص بتحقيق الربح من خلال ملكيته لهذه المدارس مثل أى مشروع خاص آخر، وأن يقوم القطاع الخاص بتحصيل المصروفات الكاملة من التلاميذ، وتقوم الدولة بتعويض التلاميذ بمبالغ مالية تعادل ما كانت ستقوم بإنفاقه على المدارس العامة(١٠١: ١٦٣).

والخصخصة بمعنى البيع ليست واردة فى قطاع التعليم، فلن تبيع الدولة إحدى مدارسها للقطاع الخاص، ولكنها سوف تسمح للقطاع الخاص بأن يكون له نشاط مماثل فى قطاع التعليم(١٠٥: ٢٣).

كما أن هذا النمط قد يترك آثاراً خارجية على التعليم نتيجة عدم تدخل الدولة فى شئون هذه المؤسسات مما يدفعها إلى تحقيق أرباح مادية على حساب تجويد العملية التعليمية مما يؤدى إلى تخوف أولياء الأمور من إلحاق أبناءهم بها.

ب- الخصخصة الجزئية من خلال تنويع أساليب التمويل داخل المدارس العامة:

إن التغيرات التى طرأت على العملية التعليمية من زيادة نسب الطلاب إلى المعلمين وارتفاع كثافة الفصول الدراسية أدت إلى خفض كلفة التعليم وإعادة النظر في رواتب المعلمين، مما جعل الدولة تعتمد على معلمين

وفى ضوء ما سبق يتضح أن هناك أشكالاً متعددة لخصخصة التعليم قبل الجامعي فى مصر، وتختلف هذه الأشكال من دولة لأخرى نظراً لاختلاف القوى والعوامل الثقافية المؤثرة فى إيجاد مثل هذه الأشكال.

كما يتضح أن هناك نوعاً من الشراكة التعليمية بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص من أجل توفير خدمات تعليمية جيدة فضلاً عن خفض تكاليف الخدمات التعليمية التى تقدم فى المدارس، والتى قد يصعب على الحكومة وحدها توفيرها دون مشاركة القطاع الخاص.

٥- تمويل التعليم الخاص قبل الجامعي فى مصر:

احتلت قضية تمويل التعليم باعاً طويلاً لدى الساسة والقائمين على أمر العملية التعليمية والمخططين، فلقد بات جلياً أن الدولة وحدها لن تستطيع أن تتحمل تمويل التعليم والإنفاق عليه وحدها، ولكن فى ظل سياسة الخصخصة والانفتاح الاقتصادي ساهم القطاع الخاص بدور مهم أمام سياسة الدولة التعليمية وهو المشاركة والعون ولكنه قدم تعليم مكفول للقادرين مالياً وليس لعامة الشعب، فنمو تعليم ذو إمكانيات حديثة وتقنية عالية.

وتنقسم مصادر تمويل التعليم الخاص قبل الجامعي فى مصر إلى:

أ- مصادر تمويل المدارس الخاصة (المعانة):

تعد الإعانات التى تقدمها الدولة الممول الرئيس للمدارس الخاصة المعانة ولا يجوز للمدرسة الخاصة المجانية المعانة أن تتقاضى مصروفات من التلاميذ الملتحقين بها سوى مقابل الخدمات الإضافية المقررة على نظرائهم من التلاميذ فى المدارس الحكومية المماثلة(٢٢: ٢٢٤).

وهذه المدارس تملكها هيئات أو أفراد وتديرها وزارة التربية والتعليم وتعين لها النظار والمعلمين والإداريين والعمال، أما أصحابها فيتولون تقديم الخدمات التعليمية من أدوات وتجهيزات ويعطون فى المقابل إعانة إيجار

المبنى وإعانة التعويض وهذه المدارس تسير وفق مناهج وخطط الوزارة التى تقوم باعتمادها(٢٧: ١٠)،وتتشابه هذه المدارس مع المدارس الرسمية المجانية فى جميع النواحى باستثناء تمويلها الجزئى من الموارد الخاصة ويتم ذلك فيها بالمجان.

ب- مصادر تمويل المدارس الخاصة (غير المعانة):

وهذه المدارس يتقاضى أصحابها مصروفات أو رسوم من التلاميذ مقابل الخدمة التعليمية التى تقدم لهم وذلك لتغطية تكاليف لتحقيق ربح لرأس المال المستثمر وتتضمن مصادر تمويل هذه المدارس الخاصة غير المعانة ما يلى(٣٢: ٣٠).:

- المصروفات الدراسية المقررة على التلاميذ ورسوم النشاط المدرسى واشتراكات الخدمات.
- حصة المدرسة فى الأموال الموقوفة عليها إن وجدت.
- حصة المدرسة فى إيراد الشخص الاعتبارى صاحب المدرسة إن وجدت.
- عائدات المقصف والمسرح وما شابه ذلك.
- الإعانات والتبرعات غير المشروطة والممنوحة من المواطنين والهيئات الوطنية بعد موافقة المحافظ المختص.
- التبرعات والإعانات الممنوحة من أفراد أجانب أو هيئات أجنبية بعد موافقة المحافظ المختص فيما لا يتجاوز عشرة آلاف جنيه وبموافقة وزير التربية والتعليم فيما لا يجاوز خمسين ألف جنيه، وبموافقة رئيس مجلس الوزراء فيما يزيد على ذلك.

٦- القوى والعوامل الثقافية المؤثرة فى خصخصة التعليم قبل الجامعي فى مصر:

- **العامل الجغرافي:**

تقع مصر فى الركن الشمالى من قارة إفريقيا، وتأخذ شكلاً يكاد يكون مربعاً، ويحف بها من الشمال البحر المتوسط،ويحدها من الشرق فلسطين وخليج العقبة والبحر الأحمر، وفى الجنوب السودان عند خط ٢٢°شمالاً تقريباً، وفى الغرب ليبيا، وتبلغ مساحة مصر ١: ٣٠ من المساحة الكلية للقارة الإفريقية، أى حوالي مليون كيلو متر مربع، ويتميز مناخها بالاعتدال طوال فصول السنة(٨٢: ٣٤٩).

وقد أدى هذا الموقع المتميز إلى ازدهار التعليم الخاص فى مصر ورغبة أولياء الأمور فى إلحاق أبناءهم بالمدارس الخاصة، كما أثر مناخ مصر المعتدل فى موعد بداية ونهاية العام الدراسى، حيث يبدأ فى شهر سبتمبر وينتهى فى شهر يوليو من كل عام، كما أثر هذا المناخ على مدة الإجازات والعطلات حيث تكون الإجازة فى الصيف بداية من شهر يوليو حتى شهر سبتمبر.

ومصر لها موقع إستراتيجى مهم حيث أنها همزة الوصل بين قارتى أسيا وإفريقيا وهى ذات موقع إستراتيجى متميز بين الشمال والجنوب وهمزة وصل بين شطرى العالم العربى مما كان لهذا الموقع المتميز أثره الواضح فى الاستعمار الذى أوجد التعليم الخاص الأجنبى فى مصر حيث مدارس اللغات ومدارس الجاليات الأجنبية، وتنقسم مصر جغرافياً إلى أربعة أقاليم طبيعية: الصحراء الغربية والصحراء الشرقية وشبه جزيرة سيناء ووادى النيل ودلتاه، وهذا يعنى أن معظم مساحة مصر صحراء وتصل مساحة مصر حوالي ٩٧٪ تقريبا من جملة مساحة مصر فى الوقت الذى لا تزيد فيه

مساحة الوادى ودلتاه عن ٣٪ منها(٥٦: ٣٧٩)، وانعكس ذلك على تركيز إنشاء المدارس الخاصة فى الحضر أكثر منه فى الريف وفى الوجه البحرى ازدادت عدد المدارس الخاصة بصورة أكبر مما هو عليها فى صعيد مصر، ويرجع ذلك للتوزيع الجغرافي.

ويشغل معظم سكان مصر بحرفة الزراعة وأهم الحاصلات الزراعية القطن والقصب والذرة والأرز والفواكه، أما الصناعات فأهمها صناعة الغزل والنسيج والحديد والصلب والأسمنت والسكر، كما توجد الصناعات البتروكيميائية والأسمدة والأدوية والأدوات الكهربية وكذلك صناعة صيد الأسماك وتعليبها وتمليحها وتخزينها، وهناك صناعة حديثة استغلها المصريون فى الفترة الأخيرة هى صناعة السياحة والتى تدر على البلاد موارد مالية كبيرة(٨٢: ٣٤٩).

أثرت هذه الصناعات والحرف على ربط التعليم بقوى وعوامل السوق، فدعت الحاجة إلى ظهور تعليم يتميز بالجودة والكفاءة، فظهرت المدارس الخاصة التى تلبى الاحتياجات المختلفة والتى تتناسب مع التطورات العالمية المعاصرة والتى يتناسب خريجيها مع متطلبات سوق العمل الحديثة القائمة على التطوير والتكنولوجيا الحديثة.

إضافة إلى أن مصر أكبر دولة عربية فى تعداد السكان بل إنها تساوى كل سكان شمال إفريقيا، كما أنها ثانى دولة إفريقية سكان بعد نيجريا(٧٨: ٧٣)، لذلك تعانى مصر من مشكلة سكانية ناتجة عن تركز معظم السكان فى وادى النيل ودلتاه ونسبة قليلة تتركز فى المناطق الصحراوية، أدى النمو السكان المطرد إلى زيادة أعداد المدارس والمؤسسات التعليمية وإلى ظهور القطاع الخاص فى التعليم إلى جانب القطاع الحكومي ذو الإمكانات المحدودة

لتخفيف العبء الكبير على التعليم العام الذى أصبح يعانى من نقص الموارد والإمكانات.

- **العامل التاريخي:**

لخصخصة التعليم فى مصر جذور تاريخية قديمة، فقد نشأ التعليم الخاص قبل نشأة التعليم الحكومي بزمن طويل ليخدم طوائف المجتمع المصري المختلفة، فقد أتاح التعليم الديني الإسلامى بمصر قدراً كبيراً من الحرية والاختيار أمام أولياء الأمور والطلاب لكى يختاروا نمط التعليم الذى يرغبونه.

ويتضح من ذلك أن التعليم الخاص فى مصر ارتبط منذ نشأته بالطابع الديني حيث الكتاتيب وحلقات العلم ودكاكين الوراقين والمساجد التى كان يوجد بها حلقات التعليم الديني والتى كانت تترك الفرصة أمام الطلاب لاختيار الحلقة التعليمية التى يرغبونها دون قيد أو شرط، حيث أعطت الأوقاف الإسلامية الفرصة للمصريين جميعاً لتحصيل المعرفة والتعليم كيفما يرغبون وفقاً لميولهم ورغباتهم.

وعندما تولى محمد على الحكم عام ١٨٠٥م اهتم بالجانب التعليمي لتخريج كوادر الإدارة القادرة على تطوير البلاد وتقديمها فى جميع المجالات، وبهذا أصبحت الدولة هى المسيطرة على التعليم، فأصبحت هى المسئولة عن إنشاء مؤسساته وتمويلها ورسم قواعد العمل بها.

وبدأت مصر تعرف نوعاً آخر من التعليم الخاص هو تلك المدارس التى بدأت الجاليات الأجنبية والإرساليات الدينية تنشئتها والتى كانت بعيدة عن سيطرة الدولة، فظهرت مدارس التعليم الإيطالى والتعليم اليونانى والفرنسى والتعليم الإنجليزى والألمانى(٤٥: ٢٨).

وشجع محمد على المدارس الخاصة والأجنبية فى بداية الفترة الثانية من حكمه عام ١٨٤١م، وبدأت المدارس الخاصة فى الانتشار، ففى عهد إسماعيل فتحت ١٢ مدرسة أهلية و٤٣ مدرسة أوروبية للبنين والبنات.

ومن هنا ظهرت أهمية التعليم الخاص ودوره المتميز فى الخدمة التعليمية، وبعد ذلك انتشر التعليم الخاص على نطاق شعبى فى القرى وتكوين (اتحاد الشبيبة المصرية) الذى يدعو الأفراد إلى فتح المدارس الخاصة تخفيفاً للعبء الملقى على الميزانية العامة، وسعياً وراء نشر الثقافة(٤٨: ١٩٤).

وتوالى إنشاء المدارس الخاصة فى عهد خلفاء محمد على إلى أن وصل عددها ١٥٢ مدرسة فى آخر حكم إسماعيل باشا عام ١٨٧٩م، ثم ازداد عددها إلى ١٩١ مدرسة آخر عام ١٨٨٧م(٥٠: ١١٨).

وفى عام ١٨٨٢م ابتليت مصر بالاحتلال الإنجليزى الذى أغلق المدارس وأبقى على القليل منها وضيق الفرص التعليمية، الأمر الذى أدى إلى تكاتف الجهود الوطنية فظهرت الجمعيات الخيرية الإسلامية والقبطية وجمعية العروة الوثقى وفتحت مدارس لأبناء الشعب بمصاريف قليلة (٤٥: ٢٨).

واستمر ذلك إلى أن قامت ثورة ١٩١٩م للتخلص من الاستعمار الأجنبى وقد اهتمت الحكومة فى عهد الاستقلال الجزئى بإعانة المدارس الخاصة وشجعت الكثير من الأفراد على إنشاء مدارس خاصة ابتدائية وثانوية وفى ظل هذه الظروف وجدت المدارس الخاصة مجالاً رحباً للتوسع والإنشاء بجانب المدارس الحكومية حتى تزايد عدد التلاميذ فى المدارس الخاصة على من يتعلمون فى مدارس التعليم الحكومي(٤٦: ٥٢٤).

وفى ضوء ما سبق يتضح أن تشجيع التعليم الخاص قبل قيام ثورة يوليو ١٩٥٢م كان أحد أهداف الهيئة الحاكمة، وبقيام الثورة بدأ التوسع فى مجانية التعليم، كما تم إخضاع التعليم الخاص لإشراف وسيطرة وزارة التعليم بمصر.

وفي السبعينيات ومع تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي حدث تطور حقيقي فى مجال التعليم الخاص حيث شجعت الحكومة أصحاب رأس المال على استثمار أموالهم فى مجال التعليم، ومن هنا دخل التعليم الخاص بمختلف أشكاله طوراً جديداً من مراحل التطور وذلك نتيجة لما شهده المجتمع المصري من تغيرات أثرت على السياسة التعليمية.

كما بدأت بعض المدارس الخاصة تعمل على التوسع فى نشاطها التربوي فى إطار مطالب المجتمع الجيد وحاجاته والأوضاع الطبقية والاجتماعية التى شهدت ظهور فئة من الرأسمالية الانفتاحية، حيث كانت لسياسة الانفتاح أثرها الواضح على أولياء الأمور فى إلحاق أبناءهم بالتعليم الخاص، وهذا شجع أصحاب رأس المال على التوسع فى إنشاء المدارس الخاصة.

ومع مطلع الثمانينيات شهدت هذه الفترة حركة واسعة تجاه خصخصة التعليم، فأشارت استراتيجية تطوير التعليم فى مصر عام ١٨٨٢م إلى أن الدولة تشجع التعليم الخاص وترحب بمساهمته فى العملية التعليمية (٨: ١٨٢).

مهما كان لذلك أثر واضح على تزايد أعداد التلاميذ بمدارس التعليم الخاص،وفيما يلى يعرض الباحث الجدول التالى ليوضح معدل تزايد التعليم الخاص فى مصر فى الفترة من ١٩٨٥-١٩٩١م.

يوضح معدل تزايد التعليم الخاص فى مصر فى الفترة من

١٩٨٥-١٩٩١م مرحلة التعليم قبل الجامعي(٧٤)

البيان / شعبة التعليم	١٩٨٥م بنون	بنات	جملة	٪	١٩٩١م بنون	بنات	جملة	٪
خاص بمصروفات	١٧٤٧٥٩	١٤١٨٥٥	٣١٦٦١٣	٦٢,٣٪	٢١١٤٨٣	١٨٧٩٩٠	٣٩٦٧٣	١٦,٣٪
خاص لغات	٥٣٥٤٤	٦٠٩٧٩	١١٤٥٢٣	٢٥,٦٪	٧٤٧٩٠	٨٢٢٤٤	١٥٧٠٣٤	٢٦٪
خاص خدمات	٣٨٩٨٠	٣٧٧٣٠	٧٦٧١٠	١٥,١٪	٢٠٥٩٣	٢٥٨٦٧	٤٦٤٦٠	٧,٧٪
الإجمالي	٢٦٣٨٣	٢٤٠٥٦	٥٠٧٠٤٧	١٠٠٪	٣٠٦٨٦٦	٢٩٦١٠١	٩٢٩٩٧	١٠٠٪

ويشير الجدول السابق إلى مدى تأثير سياسة الانفتاح على التعليم الخاص فى مصر منذ عام ١٩٨٥م حيث تتزايد نسبة التعليم الخاص بمصروفات من ٤٥٠,٨٪ إلى ٦٦,٣٪، مما يؤكد أن الإقبال على التعليم الخاص بمصروفات فى حالة تزايد، وكذلك التعليم الخاص لغات من ١٥,٩٪ ووصل فى بداية السبعينيات إلى ٢٦٪ فى حين انخفض التعليم الخاص (خدمات) إلى ٧,٧٪ من جملة التعليم الخاص، وقد يرجع تزايد النسبة (مصروفات- لغات) إلى تشجيع الدولة على فتح أبواب التعليم الخاص على مصراعيه لبناء المدارس الخاصة وكذلك بصدور القرارات الوزارية التى عملت على إطلاق حرية بناء المدارس الخاصة.

ومن خلال العرض السابق للعامل التاريخي للتعليم الخاص فى مصر يلاحظ أن التعليم باعتباره أحد أهم الخدمات والاستثمارات فى المجتمع، كان ضمن الجوانب التى ينبغى توسيع قاعدة الملكية الخاصة به، وذلك من خلال السعى إلى زيادة مساهمة القطاع الخاص فيه وزيادة دوره، وأصبح التعليم الخاص ضرورة تفرضها الظروف والأوضاع التى مرت بها البلاد باعتباره قطاعاً مهماً يسهم فى تقديم الخدمات التعليمية وتخفيف العبء عن كاهل الحكومة ومواجهة قصور الإمكانات المالية التى تعانى منها الدولة.

ومع قرب نهاية القرن العشرين امتدت خصخصة التعليم لتشمل كافة مراحل التعليم، كما اهتمت الحكومة بدعم العملية التعليمية بمدارس خاصة وتوفير الأجواء المناسبة لها، كما أصدرت الدولة عدة لوائح وتشريعات وقوانين حرصاً على تسيير العملية التعليمية فى القطاع الخاص وفقاً للأهداف السياسية والقومية المعلنة للدولة.

- **العامل الاقتصادي:**

الأوضاع الاقتصادية هى حصيلة ظروف وأوضاع محيطة إلى جانب كونها نتيجة تطور تاريخى بعيد، وحيث إنه لا يمكن لأية دولة معاصرة أن تتجاهل ما يحدث حولها على مساحة الاقتصاد العالمي، فإن ذلك لابد وأن يكون أشد صدقاً فى ظروف دولة كمصر ينعكس اختلالها الاقتصادي فى اعتماد متزايد على الاقتصاد الخارجى.

مرت مصر بظروف اقتصادية عديدة كان لها الأثر على جميع المؤسسات الاجتماعية والتربوية بإيجابياتها وسلبياتها، فقد عانت مصر قبل الثورة بصفة عامة من التخلف متأثرة بسيطرة النفوذ الأجنبى،وضعف الرأسمالية المحلية وإنمائها فى أحضان الاستعمار وزيادة حدة الاحتكارات العالمية وسعيها نحو السيطرة على الاقتصاد المحلى بطريق مباشر وغير مباشر(١٠٦: ١٠٢).

ومع سياسة الانفتاح الاقتصادي منذ السبعينيات وحتى الآن تغير حال وضع التعليم الخاص كثيرا، فبعد الانكماشة التى شهدها فى الستينيات من القرن العشرين شهد فى السبعينيات وحتى بداية التسعينيات مداً تربوياً هائلاً، لم يسبق له نظير فى تاريخ التعليم الخاص فى مصر، فبعد أن استقرت الأوضاع الاقتصادية الجديدة والتى تمثلت فى سياسة الانفتاح الاقتصادي،وما تمثله من اندماج للاقتصاد المصرى فى النظام العالمي

الجديد، والأوضاع الطبقية والاجتماعية التى شهدت ظهور فئة من الرأسمالية الانفتاحية المصرية تعتمد فى نشاطاتها الاقتصادية على الأنشطة الخدمية من توكيلات واستيراد وتصدير ... إلخ، فقد كان لسياسة الانفتاح أثرها الواضح فى اندفاع أولياء الأمور إلى التكالب على إلحاق أبنائهم بالتعليم الخاص(٤٧: ١٨٦-١٩٢).

ومنذ الثمانينيات وأوائل التسعينيات أدركت الحكومة خطورة الاستمرار فى الدمج بين السياستين، سياسة القطاع العام وسياسة الانفتاح، وبدأت فى إعطاء القطاع الخاص دوراً كبيراً للمشاركة فى كافة الأنشطة الاقتصادية،خاصة بعد تزايد الضغوط الدولية التى تقوم بتحريك الاقتصاد المصري إلى اقتصاديات السوق وزيادة حجم الملكية الخاصة لحل الأزمة الاقتصادية(٣٥: ١٢٤-١٢٥).

والواقع أن الدافع إلى هذا التسارع على التعليم الخاص يرجع إلى الأنشطة التجارية التى انتشرت مع الانفتاح الاقتصادي من بنوك وفنادق وشركات وتوكيلات، فقد دعت الحاجة إلى أفراد يتمتعون بلغات أجنبية تتناسب مع متطلبات العمل الجديدة.

ويتضح أن الاتجاه قد تزايد فى الآونة الأخيرة نحو خصخصة التعليم حيث تقوم استراتيجية إعادة الهيكلة الرأسمالية على تراجع دور الدولة فى النشاط الاقتصادي وإفساح المجال للقطاع الخاص ليحل محل الدولة فى العديد من الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، فالاتجاه الذى يمكن توقعه فى ظل مناخ عام يدفع لتشجيع القطاع الخاص وكذلك فى ظل محاولة الدولة الاقتصاد فى الموارد العامة هو التوسع فى التعليم الخاص(٩٥: ١٠٣).

ومع سياسة الخصخصة لم يتقلص دور الدولة وإن كان قد تغير، إلا أن الدولة ما زالت هى السلطة التى تتدخل بسياستها الواعية لضبط وتوجيه

نشاط القطاع الخاص، فإذا كان تحديد دور الدولة الاقتصادي في ظل السوق وهو ما يبدو أنه أصبح من المتعارف عليه مناقشته تحت اسم الخصخصة يتطلب تخلى الدولة عن دورها كمنتج بشكل عام فإنه لا يعنى البتة أن تتخلى عن دورها كسلطة تتمتع وحدها دون غيرها بحق القهر للمشروع، فللدولة دور اقتصادي لا بديل عنه فى نظام السوق وهو دورها كسلطة وليس كتاجر (٣٦: ٤٩).

ولذلك فإن النظم التعليمية تخضع للأوضاع الاقتصادية السائدة فى المجتمع، كما أن الإمكانات الاقتصادية التى تتوفر لدى الشعوب تلعب دوراً مهماً فى نظمها التعليمية ومدى تمتع أفرادها بغرس التعليم ونوعياته، كما أن التوسع الأفقى والرأسى فى التعليم وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية وتحسين نوعية التعليم، وتطوير العملية التعليمية والقيام بالبحوث التربوية التى تخدمها يتوقف على العامل الاقتصادي(٤: ٣٠٥).

- **العامل الاجتماعي:**

تعرض المجتمع المصري فى الفترة الأخيرة لهزات اجتماعية عنيفة أثرت على نواحى الحياة فى المجتمع، فقد اتبعت مصر فى الفترة من ١٩٧٠-١٩٨٠م سياسة الانفتاح الاقتصادي التى كان لها الأثر فى ظهور طبقة اجتماعية غنية جداً، وطبقة اجتماعية فقيرة تمثل السواد الأعظم من الشعب، ونتيجة لهذا الوضع فقد بدأ المجتمع المصري يعانى من خلل فى القيم الاجتماعية والتقسيمات الطبقية لأفراده.

وهذه التقسيمات الطبقية قد أثرت على المجتمع المصري فى نواحى عديدة، وقد امتدت لتؤثر بدورها على التعليم، وتجلت هذه الطبقية فى عهد الاحتلال حيث استحدث الإنجليز التقسيم الطبقى فى التعليم المصري وفيه تتحدد نوعية التعليم على أساس القدرة المالية والوضع الاجتماعي للمتعلم

وبناءً عليه بدأ الرأى العام المصري ينظر إلى أنواع التعليم وفقاً لوضعها الطبقى وليس وفقاً لقيمتها الذاتية(١٠٣: ١٣٩).

كما أن من الآثار السلبية للخصخصة من الناحية الاجتماعية أنها تؤدى إلى التفسخ الاجتماعي، فمن خلال الأحداث التاريخية التى مرت بها خصخصة التعليم فى مصر أن التعليم الخاص حتى فترة ما قبل ثورة يوليو كان يشجع الطبقية فى المجتمع، فكان التعليم قاصراً على الطبقات الغنية القادرة على رفع تكاليف التعليم، فأصبحت الطبقية من أهم المشكلات التى تواجه التعليم.

كما أنه لا يمكن إغفال بعض الحقائق الاجتماعية الخاصة بواقع المجتمع المصري والتى تجعل من هذا التوجه أخطاراً عدة من أهمها أن التنافس الذى يشكل فلسفة الخصخصة هو أنسب لمجتمع الوفرة، أما مجتمع الندرة والاختلال الطبقى فإنها تتحول إلى عملية افتراس، من القادرين لغير القادرين، وتصبح الخصخصة وحشاً خطراً ينتظر آمالنا فى مستقبل التعليم لينقض عليه، فإن هذا يفترض عدم الإسراع بالاستجابة إلى هذا التوجه العالمي الجديد خاصة فى مجال التعليم(٤٣: ٣٨-٣٩).

ويتضح من هذا أنه من الصعب تخيل خصخصة التعليم دون اعتبار التغيرات الاجتماعية التى يشهدها المجتمع المصري وانعكاساتها على التعليم الخاص على اعتبار أن التعليم الخاص يساعد فى رصد هذه التغيرات الاجتماعية التى يشهدها المجتمع المصري.

بالإضافة إلى وجود قطاع تعليمي خاص فى عصر الانفتاح دفع أولياء الأمور من الأغنياء لتدبير تعليم أبنائهم عن طريق نظم تعليمية خاصة، فالطبقات الإنتاجية تنظر إلى كفاءة التعليم كنوع من الاستثمار الخاص سوف يحصلون منه على ناتج تعليمي ممتاز ومثمر إذ أن أصحاب القوة الشرائية

كما يهتم أيضاً بالعلم القائم على التجربة والتفكير،ولذلك فقد شجع الإسلام الإطلاع والبحث العلمي المجرد من كل قيد(٥٥: ١٤٨).

وللعامل الديني أثره فى المعاملات والعلاقات بين الطلاب وهيئة أعضاء التدريس، والهيئة الإدارية داخل المدرسة، كما له أثره فى الأجازات والعطلات التى ترتبط بمناسبات دينية خاصة تعطل فيها هذه المدارس عن عملها.

- **العامل السياسى:**

تؤثر الأوضاع السياسية فى أى مجتمع على تبنى فلسفة تربوية معينة، والعمل على تطبيقها فى مجال التربية فى ذلك المجتمع، ولذا فإن مناخ التربية وأنشطتها تختلف من مجتمع لآخر بل فى المجتمع الواحد من عصر إلى عصر حسب طبيعة السلطة السياسية التى تولى زمام الحكم فى هذا المجتمع(٧٠: ٦٥).

ففى أعقاب ثورة ١٩١٩م حصلت مصر على نوع من الاستقلال فى ظل الاحتلال الإنجليزى عام ١٩٢٢م،وصدر دستور عام ١٩٢٣م الذى نص على أن مصر ذات سيادة وحكومتها ملكية وراثية وشكلها نيابى(٥٤: ٣٩٢).

وهذا الدستور الصادر فى ١٩ أبريل عام ١٩٢٣م والذى نظم الحكم والسلطة فى مصر على النحو السابق قد حمل بين طياته اهتماماً خاصاً بالتعليم حيث جاء فى الباب الثانى منه «حقوق المصريين وواجباتهم» العديد من المواد المهمة بأمر التعليم فى مصر، ومن هذه المواد: المادة (١٧) التى تنص على أن التعليم حر ما لم يخل بالنظام العام وينافي الآداب، والمادة (١٨) تنظيم أمور التعليم يكون بالقانون، ومادة (١٩) التعليم الأولى الإلزامى للمصريين بنين وبنات وهو مجانى فى المكاتب العامة(٢٩: ٧٥).

وبعد قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م تم إلغاء دستور ١٩٢٣م وصدر بدلاً منه دستور ١٩٥٦م ولم يختلف كثيراً عن الدستور السابق فيما يتعلق بالنواحى التعليمية حيث أكد على مجانية التعليم ولكن مع توسيع مدة المجانية لتشمل جميع المراحل التعليمية(٥٣: ٢٥١).

ويعتبر عام ١٩٥٦م نقطة تغير فى اتجاه المدارس الأجنبية وإخضاعها للإشراف المصري وذلك بصدور اللوائح والقوانين التى تشرف على المدارس الأجنبية إلى أن تحول اسمها إلى مدارس لغات، إلا أنه فى عام ١٩٥٨م أطلق التعليم الخاص على كل المدارس الخاصة الحرة والمدارس الأجنبية وأخذت الحكومة على عاتقها رعاية وإشراف هذه المدارس الخاصة والأجنبية، وصدر القانون رقم ٥٨٣ لسنة ١٩٥٥م ولائحته التنفيذية رقم ٥١٢ عام ١٩٥٦م لينظم التعليم الخاص ويحدد شروط فتح المدرسة الخاصة(٣٠).

ولم يكن التعليم الخاص ونظمه ومشاكله غائباً عن توجهات النظام السياسى وأيديولوجيته بل كان حاضراً فى عمق النظام السياسى على اعتبار أنه أحد أجهزة الدولة والتى تسير بواسطة الأيديولوجية السائدة وكانت الجذور الجينية لسياسة التراجع قد تم وضعها فى الستينيات من القرن العشرين، وتم الحصاد فى السبعينيات والثمانينيات من خلال سيناريوهات عديدة بدأت بتقرير اللجنة الوزارية عن سياسة التعليم عام ١٩٥٦م مروراً بمؤتمر عام ١٩٧١م التعليم وبناء الدولة العصرية، وتقرير تطور التعليم وتحديث التعليم فى مصر عام ١٩٨٠م وانتهاء بتقرير استراتيجية تطوير التعليم فى مصر فى يوليو ١٩٨٧م، وكانت هذه التقارير والمؤتمرات والاستراتيجيات تعكس مدى التحول السياسى والأيديولوجى التى شهدها المجتمع المصري التى كان لها انعكاساتها على السياسة التعليمية

وقضية العدالة الاجتماعية من ناحية وسياسة التعليم الخاص من ناحية أخرى(٢٣: ب-ج).

التعليم باعتباره منظومة اجتماعية فرعية لم يستطع أن يكون تعبيرا عن هذه التحولات، فلقد ارتفعت أصوات تطالب بضرورة أن تخفف الدولة من أعباء مسئولياتها عن التعليم خاصة فى ظل الأزمة الاقتصادية وتتيح الفرصة للقطاع الخاص أن يشارك حتى لو كانت هذه المشاركة تمثل مرحلة التعليم الجامعي(٤٤: ٤٣-٤٤).

ومن ثم فقد برزت ضرورة خصخصة بعض مؤسسات التعليم الحكومي من أن التقدم العلمي والتطور التكنولوجي يتطلب ضرورة تغيير التعليم المقدم للفرد من حيث الكم والكيف، فالعلم يتطور ويأتي كل يوم بجديد، وخريج النظام التعليمي لابد أن يكون أكثر ثقافة وأوسع أفقاً ولديه القدرة على اكتساب المعرفة والمهارة التى تؤهله لعالم متغير سريع التطور.

- **درجة التقدم الحضاري:**

أدركت السياسة المصرية أن البشرية تمر الآن بمنعطف معرفى حاسم، يقود الحضارة الإنسانية نحو غايات جديدة وأبعاد مثيرة فى الوقت ذاته تتجه لما نعيش فيه اليوم من ثورة معرفية هائلة وما يلزمها من تطورات تكنولوجية مذهلة، وإذا كانت البشرية قد شهدت خلال السنوات العشر الأخيرة تغيرات سريعة وتغيرات متلاحقة طالت مناحى الحياة كافة، فإنها مرشحة لأن تشهد تغيرات أشد سرعة وتحولات أشد ضراوة(٣٣: ١٤).

والدولة تسعى حالياً إلى تطوير التعليم وتحديثه حيث تسعى إلى توفير الموارد المالية والبشرية اللازمة، والتعليم يشكل المصدر الرئيس لتوفير القوى البشرية المؤهلة والمدربة، وهذا يتطلب الأخذ بكل ما هو جديد ومواكبة التقدم وروح العصر الحديث.

وقد كان من نتاج الثورة العلمية والتكنولوجية حدوث تطور هائل فى تقنيات وسائل الإعلام والاتصال والسماوات المفتوحة، وانهيار الحواجز بين الدول، مما كان له أثره وانعكاساته على ثقافة المجتمعات، حيث حدث تداخل بين الثقافات القائمة ودخول أنماط سلوكية وقيمية جديدة لها سلبياتها على المجتمع وفئاته المختلفة(٤٠: ٩٨-٩٩).

ونظام التعليم الذى يقترح على المجتمع يعكس آماله وطموحاته ويعكس درجة التقدم الحضاري للمجتمعات، متطلباته من القوى البشرية بالكم والكيف المطلوبين، وفى الزمن المحدد، كما يمهد لحركة هذا المجتمع نحو مستقبله الذى ينشده أبناؤه وهكذا يخلق نظام التعليم أجيالاً إيجابية قادرة على المشاركة فى تطور المجتمع اجتماعياً واقتصادياً وعلمياً.

وكلما زادت درجة التقدم الحضاري زاد الإحساس العام فيه بأن دعم نظام التعليم ضرورة قومية لأن المجتمع بدون هذا الدعم يكون مهدداً بالتخلف بعد أن صار الصراع حضارياً بالدرجة الأولى، يحاول فيه كل مجتمع أن يكون متفوقاً على غيره من المجتمعات التكنولوجية(٧: ٨٥-٨٦).

ويتضح من ذلك مدى حاجة التعليم إلى الدعم والتمويل الكافيين حتى يستطيع أن يتحمل المسئولية عن أعداد الأفراد والأجيال، وعندما زادت هذه التمويلات على كاهل الدولة وميزانيتها لجأت إلى تشجيع خصخصة التعليم حتى يساعد الدولة فى دعم جزء من العملية التعليمية وتخفيفاً عن الميزانية التى أنهكتها المتطلبات والاحتياجات.

ومن هذا المنطلق كانت هناك ضرورة للبحث عن تعليم يوفر الكوادر الفنية والإدارية اللازمة والمؤهلة والتى يتطلبها سوق العمل، فنشأت المدارس الخاصة وظهر الاستثمار فى ميدان التعليم بفتح الباب أمام إنشاء المدارس

الخاصة، مما جعل الدولة تمنح مؤسسات القطاع الخاص الحرية في استخدام الأساليب العلمية وتطبيق التكنولوجيا المتقدمة.

ثالثاً: خصخصة التعليم قبل الجامعي في الولايات المتحدة الأمريكية:

١ – فلسفة وأهداف خصخصة التعليم قبل الجامعي في الولايات المتحدة الأمريكية:

يقصد بالفلسفة التربوية الرؤية الفكرية والنظرة الشاملة المتكاملة التي تستند إليها الأهداف العامة التي يتبعها المجتمع، والتي توجه النظام التعليمي والنشاط التربوي كله، وتنفذه، وتعمل على تعديله وتطويره في ضوء المتغيرات الثقافية(٥٩: ٤١).

والفلسفة السائدة في المجتمع الأمريكي هي الفلسفة البرجماتية النفعية، والتي أثرت على التعليم بكافة مراحله، حيث الحاجة إلى إعداد الأفراد للحياة وتزويدهم بمجموعة من المعارف والمهارات النافعة والمفيدة، بالإضافة إلى تخريج مجموعة من الفنيين والمهنيين المهرة(١٠٨: ١٠٩).

والجدير بالذكر أن الولايات المتحدة الأمريكية دولة رأسمالية تشجع رأس المال الخاص، وتؤمن بقوى وآليات السوق، وأنه إذا كان من حق الفرد أن يمتلك، فمن واجبه ألا يكلف الدولة نفقات تعليمية، وعليه أن يقوم بتحمل تلك النفقات، وقد انعكست ديمقراطية المجتمع الأمريكي على تشجيع أفراد وطوائف الشعب جميعهم بغض النظر عن اللون والدين والجنس على الإقبال على التعليم بكافة مراحله، كما أتاحت الحرية للطلاب في أن يختاروا التخصص الذي يناسبهم ويلبي رغباتهم وميولهم وفقاً لقدراتهم وإمكاناتهم.

والتعليم عملية اجتماعية تستمد أهدافها من فلسفة المجتمع الذي توجد فيه، لذلك فالنظام التعليمي يتأثر بالأوضاع الاجتماعية السائدة في المجتمع،

فإن وجد فى مجتمع إقطاعى فإن التعليم يتسم بسمات مجتمع الإقطاع بكل ما فيه من متناقضات وظلم وتعدى على حقوق الإنسان، والأمر يختلف تماماً فى حالة المجتمع الديمقراطى أو الاشتراكى، وبهذا يمكن القول أن التعليم يتأثر بالقيم الاجتماعية والعادات السائدة، ونوع العلاقات الاجتماعية بين الأفراد(٣: ١٠٣).

والنظام السائد فى المجتمع الأمريكي هو النظام الديمقراطى(٥٧: ١٨٥)، وهو الأمر الذى ينعكس بدوره على إتاحة الفرصة أمام جميع الطلاب للالتحاق بمؤسسات التعليم قبل الجامعي العامة أو الخاصة على حد سواء، وإتاحة الفرصة أمام الطلاب وأولياء الأمور لاختيار مدارس أبنائهم وفقاً لقراراتهم وإمكاناتهم.

والجدير بالذكر أن المجتمع الأمريكي يؤمن بالتغير السريع،وبأهمية التعليم فى إحداث هذا التغير، وإرساء قواعد الديمقراطية الأمريكية، والدفاع عنها،ولذا جاءت الفلسفة البرجماتية كتعبير مناسب للعقلية الأمريكية، ومن خلال هذه النظرية يمكن فهم طبيعة الشعب الأمريكي، حيث تقوم البرجماتية على عدة مبادئ رئيسة أهمها: التغيير، نسبية القيم الطبيعية الاجتماعية والبيولوجية للإنسان وأهمية الديمقراطية كطريقة فى الحياة، وقيمة الذكاء الناقد فى جميع ألوان سلوك الإنسان(٥٧: ١٨٩-١٩٤).

لهذا السبب يلاحظ حرص مؤسسات التعليم الخاصة قبل الجامعية على مواكبة التطورات الحديثة وتركيزها على تنمية مدارك الطلاب وتوسيع أفقهم، وتوفير الخدمات والإمكانات والأنشطة التعليمية ذات الكفاءة والمهارة والتى لا تتواجد فى مدارس التعليم الحكومي العام حيث تربيهم على المنافسة وحرية الاختيار وتراعى قدراتهم والفروق الفردية بينهم.

وتشتق الأهداف التربوية لأية مؤسسة تعليمية من طبيعة المجتمع وفلسفته وقيمه وأهدافه، وظروفه الاقتصادية والاجتماعية وطموحاته وخطط التنمية فيه، كما تشتق من خصائص المتعلمين النفسية ومطالب نموهم، وأخيراً من الاتجاهات التربوية المعاصرة(٧٥: ٢٠٧-٢١١).

مما سبق يتضح أن فلسفة المجتمع تنعكس بصورة أو بأخرى على فلسفة التعليم قبل الجامعي العام والخاص، وبالتالي على أهدافه،وعلى الرغم من اختلاف المجتمعات في فلسفاتها وأنماط تفكيرها، إلا أن هناك أهدافاً عامة للتعليم قبل الجامعي فى الولايات المتحدة الأمريكية هى(٨٧: ٩):

- التعليم والتعلم حق للجميع وإلزام وفرض عليهم وعلى المجتمع.
- تطوير التعليم ليواكب العصر وما يشهده من تغيرات وتحولات عالمية سياسية وتكنولوجية واقتصادية.
- تطوير التعليم بالتوسع الكمى وتحقيق الجودة النوعية والتميز الكيفى فى المدخلات والمخرجات معاً.
- إعادة اكتشاف التربية لتحقيق قيم الحق والخير والجمال.
- التعليم أداة صناعة القوة والتقدم ووسيلتها.
- استحداث مدارس جديدة تقوم على طرق وأنظمة جديدة للتعليم تستند إلى أسس من البحث والتطوير العلمي وليس فقط بناء المدارس الحديثة المزودة بتقنيات متطورة.
- مسئولية التربية عن إعداد الفرد لحياة المواطنة والمشاركة الديمقراطية.

والقراءة المتأنية للأهداف السابقة تبين أنها أهداف عامة لمؤسسات التعليم قبل الجامعي عامة أو خاصة، إلا أن مؤسسات التعليم قبل الجامعي الخاصة تنفرد ببعض الأهداف التى تعمل على تحقيقها، مثل(١٢٠: ٤):

١- تقديم حرية أكبر للاختيار المدرسي كبدائل للأسر واستجابة للأعداد المتزايدة من الطلاب.

٢- جعل المدارس أكثر فاعلية وكفاءة من خلال تنويع المصادر التمويلية المقدمة للتعليم الخاص.

٣- مساهمة التعليم فى تزويد المواطنين بالمهارات وتزويدهم بمجموعة من القيم والمبادئ.

٤- رفع الكفاءة والمهارة من خلال اكتساب سريع للمعرفة المتطورة.

٥- توسيع الحرية والاختيار ومحاولة النهوض بالمؤسسات التعليمية وتطويرها.

٦- تنمية مهارات التفكير والإبداع المبتكر لدى الطلاب وتدريبهم على الوفاء بالمتطلبات الناشئة عن التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والمعرفية.

كما ستهدف خصخصة التعليم إلى تدعيم الفاعلية والكفاءة،وتشير الفاعلية والكفاءة إلى الوصول إلى الحد الأقصى من النتائج التعليمية لأى مصادر مقدمة، كما تستهدف خصخصة التعليم إعادة تنظيم المدارس وتحسينها أو غلقها إذا كانت تعرض مستويات غير مرضية للتعليم، كما قد تستهدف خصخصة التعليم تكوين بعض الربح بمعنى أن أصحابها إذا لم يكونوا أربحاً فسوف يغلقون هذه المدارس لأنها لم تحقق لهم الأرباح التى ينشدونها(١٢٠: ٣٩)، (١٤٤: ٢٠).

٢- خصخصة التعليم قبل الجامعي بين التأييد والمعارضة فى الولايات المتحدة الأمريكية:

أثارت قضية خصخصة التعليم قبل الجامعي كثير من الجدل والنقاش حول مدى قبول هذه السياسة أو رفضها فى مجال التعليم، ولذلك كان لابد من التعرض لهذه الآراء لبيان وجهات نظر كل منهما على النحو التالي:

إضافة إلى مكانة هذه المدارس فى سوق العمل والتى يتمتع خريجيها بفرص أكبر فى العمالة عن غيرها من المدارس الحكومية الأخرى.

ب- معارضة خصخصة التعليم قبل الجامعي فى الولايات المتحدة الأمريكية:

١- إن خصخصة المدارس العامة من خلال المستندات التعليمية سوف تجعل المدارس العامة بشكل متزايد مستودع ومخزن للأطفال من العائلات الفقيرة والطلاب الذين من الصعب عليهم أن يتعلموا، وهؤلاء ذوى الحاجات الخاصة،والمشكلات المتزايدة وانخفاض الروح المعنوية لمعلمي المدارس العامة والإداريون، علاوة على أن المستندات التعليمية سوف تستخدم كتغير ومبرر لدفع اهتمام أقل لتحسين المدارس العامة (١٧١: ١٥)، (١٦٩: ١٣٢).

٢- يرى البعض أنه ليس لديهم ثقة فى أن خصخصة التعليم الابتدائي أو الثانوي سوف تصل إلى تعليم يؤدى إلى الوضوح والعدالة والديمقراطية، بل أنها تؤدى إلى حدوث تفاوت اجتماعي بين طبقات المجتمع المختلفة(١٧١: ١٥).

٣- فى اقتصاديات السوق، يُفترض أن تفضى المنافسة بين المشترين وبين البائعين، كما بين المجموعتين، إلى أفضل استخدام ممكن للموارد المتاحة، ولكن كتب الاقتصاد تشير إلى أن هذه النتيجة لا يمكن بلوغها إلا إذا توافرت شروط عدة، وأن بعض هذه الشروط غير متوافر فى حالة التربية(٢٥: ٣١٤).

٤- يرى البعض أن الخبرة مع التعليم الخاص فى التعليم الابتدائي والثانوي فى الولايات المتحدة توضح أن سياسات الخصخصة من غير المرجح أن تقدم إصلاحات تعليمية، والمدارس الخاصة لا تؤدى أفضل عن المداس

العامة، وهذا صحيح نسبياً للطلاب المتميزين ولهؤلاء الأسر ذوى الدخل المنخفض كنتيجة لخبرات المستندات التعليمية(٢٥: ٣١٤)، (١٧١: ٢٧).

٥- ينبغى المحافظة على دعم الدولة للتعليم العام وذلك لتأمين نوعية التربية، فما من وسيلة بيد التلاميذ أو بيد أسرهم تسمح لهم بتقدير نوعية التعليم تقديراً دقيقاً، وبالتالي فقد تميل مؤسسات التعليم الخاصة إلى زيادة الكم، أى عدد المقاعد المقدمة، حتى ولو أضر ذلك بالنوعية(٢٥: ٣١٤)، (١٢١: ٢).

٣- مبررات ودوافع خصخصة التعليم قبل الجامعي فى الولايات المتحدة الأمريكية:

أ- مبررات ودوافع تاريخية:

ظهرت الخصخصة فى الولايات المتحدة الأمريكية فى الثمانينيات فى عهد الرئيس «ريجان» حيث كانت سياسته تتمثل فى تقليص حجم الحكومة ورفع القيود الحكومية فى التنظيم والإشراف على القطاع الخاص بهدف تقليل العجز فى الموازنة العامة وتقليل النفقات الحكومية، كما ستؤدى المنافسة إلى تقليل التكاليف وتحسين النوعية وزيادة الأرباح وتحسين كفاءة الاقتصاد ككل(١٣٧: ٢٦).

وترجع خصخصة التعليم فى الولايات المتحدة الأمريكية إلى تاريخ طويل، فالتعليم الخاص موجود بشكل سابق على التعليم العام، فمنذ قرن ونصف من الزمان كان ينظر إلى التعليم العام على أنه إلزام أساسى من الحكومة، ففى الولايات المتحدة تحملت الدولة والحكومات المحلية هذه المسئولية، وذلك للقيام بتقديم الدعم المالى والتسهيلات للتخلص من هذا الإلزام الملقى على عاتق هذه الحكومات.

لمؤسساته، وزادت أيضا أعداد هذه المؤسسات بما يخدم المصالح الحكومية الأمريكية، وارتفاع أعداد الطلاب الملتحقين بها، بالإضافة إلى اهتمام هذه المؤسسات بتعليم العلوم والرياضيات والعناية بالتخصصات النادرة والحديثة، من خلال مشاركة القطاع الخاص فى تطوير هذا الجانب.

هـ- مبررات ودوافع تعليمية:

هناك بعض المبررات والاعتبارات التعليمية التى أدت إلى زيادة انتشار مؤسسات التعليم قبل الجامعي الخاص، ومن أهم هذه الاعتبارات: الكثافة الكبيرة للطلاب فى الفصول مما كان له أثر كبير فى ضعف كفاية التعليم المقدم منها،وعدم قدرة هذه المؤسسات على استيعاب الأعداد الكبيرة من الملتحقين بها.

ترى النظرية الاقتصادية أن الطلاب يدفعون أموالاً لتعليمهم، مما يضع الممولين تحت ضغوط كبيرة من أجل جودة عالية، وسوف ينادى أولياء الأمور أصحاب المدارس الخاصة بأن يعرضوا مزيداً من رأس المال البشرى لمصادر متنوعة من الأنشطة التى ترفع من الخدمات والأنشطة التعليمية إلى أقصى حد(١١٩: ٤).

وتشير الدراسات إلى أن الحضور للمدرسة الخاصة يزيد من القيد والتسجيل، فالأدباء يرسلون أبنائهم إلى المدارس الخاصة متفائلين بالنتائج التى تكمن خلفها من سمات الشخصية، المهارات الاجتماعية، الثقة بالنفس، مكاسب مستقبلية، ورجال الاقتصاد يرون أن العوائد من التعليم الخاص أكثر تفاؤلاً عن التعليم العام(١١٧: ٣-٤).

كما أن المدارس العامة تميل لأن تكون أقل حرصاً على تحقيق الأهداف التعليمية والتربوية وعلاقتها مع الإدارة عند المدارس الخاصة، إضافة إلى أن المدارس العامة يبدو أنها تفى بمقاييس وإجراءات تقليدية عبر

المدارس الخاصة، على الرغم من أن مرتبات المعلمين فى المدارس العامة تفوق رواتب المعلمين فى المدارس الخاصة، إلا أن توافر عدة عوامل جعل من المهم اختيار المدارس الخاصة لأولياء الأمور، فهناك المواصلات الميسرة والكافتريات والمناهج المتميزة التى جعلت الطلاب تنجذب تجاه التعليم الخاص(١٢٣: ٢٦٦).

كما أنه بعد تقرير كتاب أمة فى خطر عام ١٩٨٣م، تبعته تقارير أخرى متعددة وكل منها تعلن عن مصيبة التعليم العام الأمريكي التى تزداد سوءً، وكل تقرير يقترح حلولاً لهذه المشاكل؛ حيث عرف الناس منذ فترة طويلة أن المؤسسات التعليمية العامة قد فشلت وأن الحل الوحيد هو تقديم مخرج من هذه المشاكل واللجوء إلى توفير مصادر وموارد أخرى لهذه المدارس(١١١: ٥٣٣)، (١٢٥: ١).

كما أن هناك تدهوراً ملحوظاً فى درجات اختبارات القبول، حيث تدهورت هذه الدرجات فعلاً عبر الفترة من ١٩٦٣-١٩٩٧م مع أن درجات اختبار القبول هو اختبار تطوعى، وليس ممثلاً لأى شئ وعديم الفائدة كمقياس لأداء الطلاب أو جودة المدارس، بالإضافة إلى أن الشباب الأمريكي أكثر موهبة وذكاء ولديهم توقعات وطموحات وآمال كبرى، كما أن قانون الضرائب والمصاريف المعتمدة قد تم عرضه عام ١٩٩٧م، مقدماً للآباء والطلاب الفرصة لحضور المدارس الخاصة، وأن الاعتماد الضريبى الذى يصل إلى ٥٠٠ دولار لتغطية تكاليف المصاريف المدرسية والمشرفين واستشهدوا بتقرير (SAT) كدليل بأن المدارس العامة فاشلة وأن المدارس الخاصة تحتاج إلى تأييد وتشجيع ومساندة(١٢٥: ٣).

٤- أشكال وأساليب خصخصة التعليم قبل الجامعي فى الولايات المتحدة الأمريكية:

يمكن النظر إلى خصخصة التعليم قبل الجامعي فى أمريكا على أنها تقع فى شكل أو أكثر من الأشكال التالية:

- **المستندات التعليمية:**

المستندات التعليمية هى الكوبونات التى تؤهل الطالب إلى مقدار معين من التعليم، وتاريخياً كانت المدارس تمول من خلال الضرائب التى تدفعها المجتمعات المحلية والأقاليم أو عن طريق الحكومة القومية، والتمويلات الكلية الإجمالية تقسم بعد ذلك بين الطلاب الذين يعيشون فى المجتمع، ونظام المستندات يمكن أن يكون مختلفاً جداً، فكل طالب يمكن أن يخصص له مقدار سنوى من الدعم الذى يمكن أن يستخدم لقيده فى أى مدرسة يختارها، والمدرسة يمكن أن تحصل على عوائد على أساس عدد الطلاب المقيدين فى مدرسة معينة(١٢٠: ٢٤).

وهكذا يتيح المال العام الأطفال إلى المدارس الخاصة، علماً بأن المدرسة لا تحتوى على عدد كاف من المتعلمين فتلزم بقطع هذه النفقات أو الإغلاق(١٤٩: ٢٥).

- **التعاقدات الخاصة لخدمات معينة:**

تقوم بعض الشركات أو الهيئات أو المنظمات الخاصة بتقديم بعض الخدمات التعليمية وتقديمها للمدارس تحت مسمى التعاقد، وهى لا تتضمن التعليم فقط، ولكنها تتضمن خدمات أخرى مثل الرياضة، تقديم الوجبات، المواصلات، ومن أقدم أشكال التعاقد هو تعاقد الأداء الذى بدأ فى عام ١٩٧٠م فى الولايات المتحدة، بهدف القضاء على المحسوبية، وفى

عام١٩٩٩م قامت شركة ربحية خاصة «مدارس إيدسون» والتى تم التعاقد معها عن طريق الأحياء المدرسية، وبحلول عام ١٩٩٩م اتجهت مدارس إيدسون إلى الربحية، ومع ذلك فقد كان أداءها يتم بشكل جيد جداً وأعطى دليلاً قوياً واضحاً على قدرة القطاع الخاص على الاستجابة الجيدة فى مجال التعليم،وقد كان هدف المنظمات الخاصة المتعاقدة هو زيادة التحصيل لدى الطلاب فى المدارس(١٧١: ٢٤)، (١٣١: ١٣٧).

- **الدعم الخاص:**

قد تعنى الخصخصة أن الآباء يدفعون للتعليم بدلاً من الحكومة، فغالباً ما تعان المدارس الخاصة مباشرة من خلال المصاريف المدرسية التى تدفعها أسر الطلاب، ولكن فى العديد من الحالات، كلاً من الأسر والحكومات تسهم فى دعم وتمويل التعليم، وحقاً فإن العديد من الأدباء يفضلون اختيار التعليم الخاص فتقريباً ١١٪ من الأطفال فى عمر المدرسة مقيدين فى مدارس خاصة وأغلبهم على المستوى الأولى(١٢٠: ٢٠).

- **اختيار المدرسة:**

للمحافظة على السيطرة على دعم وتمويل التعليم، فالهيئات الحكومية ربما تسمح للآباء بأن يختاروا من بين المدارس العامة، وفى عام ١٩٩٨م قامت جامعة أهايو بدراسة لـ ٦٠٧ منطقة مدرسية عن اختيار الطلاب للمداس العامة أو الخاصة، والعملية التعليمية سوف تستفيد فى التنافس الناشئ عن اختيار المدرسة بين العام والخاص(١٢٠: ٢٠-٢٢).

وتاريخياً، ففى العديد من الدول، قيد وقبول الطلاب فى المدارس كان يتحدد عن طريق مناطق الإقامة: وكان يتوقع من الأطفال أن يحضروا فى مدرسة تقع فى منطقتهم أو فى منطقة مجاورة،وعلى أى حال فعندما تكون هناك مواصلات كافية وعدد كاف من المدارس، فربما يكون من السهل

السماح بالقيد في أي مدرسة،وهذه السياسات غالبا ما تسمى «القيد المفتوح» أو برامج اختيار المدرسة، وهذه البرامج تخلق اختياراً أكبر للآباء في اختيارهم لمدارس أبنائهم(١٢٠: ٢٤).

- **منح الإعانات والمساعدات للمدارس الخاصة:**

إحدى طرق المنافسة بين المدارس العامة والخاصة هو تقديم إعانات ومنح مساعدات توجه مباشرة للمدارس الخاصة. وهذه المنح والهبات متوفرة في العديد من الدول مثل أستراليا، بولندا، إنجلترا، ويلز، فرنسا، ألمانيا، هولندا، المجر، اليابان، حيث تقلل هذه المنح المصاريف التي تتحملها المدارس الخاصة، والأسر تنجذب بذلك إلى القطاع الخاص، وهذه الهبات تخفض العبء المالي على القطاع العام(١٢٠: ٢٦).

٥- تمويل التعليم الخاص قبل الجامعي في الولايات المتحدة الأمريكية:

يجتاز تمويل التربية أزمة خطيرة في العالم قاطبة، لا تتجسد فقط بصعوبة الوفاء والالتزامات المترتبة على كل مجتمع في تأمين حد أدنى من التعليم الإلزامي لأبنائه، فهذا الحد الأدنى لا يضمن إعداد أيدي عاملة مدربة تدريباً ملائماً في عالم تشتد فيه سيطرة التكنولوجيا يوماً بعد يوم(١١٠: ٢٢٩).

تتعدد مصادر تمويل التعليم الخاص قبل الجامعي في الولايات المتحدة الأمريكية، فقد تم الدعم من خلال الإعانة العامة للمصادر الخاصة بأمريكا، وربما يكون أفضل نوع من الإعانة العامة للمدارس الخاصة ما يطلق عليه مدارس الدستور أو مدارس الشارتر Charter Schools، ووجدت هذه المدارس لتلافي نواحي القصور في المدارس العامة وهدفها الإصلاح حيث

إنها تمنح المزيد من الحرية والمسألة وتدار بطريقة مستقلة وينفق عليها من الأموال العامة، وأثبتت نجاحها فى أمريكا، حيث ساعدت على ارتفاع مستوى التعليم لدى الطلاب، وتتيح هذه المدارس لأولياء الأمور فرص المشاركة فى التعليم المدرسى، حتى يحصل الطلاب على تعليم يجعلهم مواطنين ناجحين فى عالم الانفجار المعرفى والتقدم التكنولوجي، وهى مدارس متجددة تخضع لرقابة أولياء الأمور ونظام المسألة(١٣٠: ٢٦٦-٢٦٨)، (١٦٧: ١-٢).

ويرجع إنشاء هذه المدارس إلى أعضاء المجتمع ذوى النظرة الثاقبة من الآباء والمعلمون المؤهلون ورجال الأعمال فى القطاع الخاص وبعض السياسيون(١٦٧: ٣)، (١٤٢: ٢).

والتمويل الذى تحصل عليه هذه المدارس يقوم على أساس عدد التلاميذ وحضورهم،وبهذا فالعدد القليل من التلاميذ يعنى تمويلاً أقل، والمدارس الدستورية لا يسمح لها أن تتحمل مصاريف مدرسية فى أى ولاية على الرغم من إمكانية المساهمة التطوعية من أولياء الأمور، وهذه المدارس يمكن أن تعلن إفلاسها إذا لم تستطع أن تجذب العدد الكافى من الطلاب أو إذا كانوا يديرون الميزانية بشكل سيئ(١٤٤: ١٤)، ١٥٧: ١٥٩-١٦٢).

كما كانت معونة الدولة للحكومة المحلية على هذا النحو باعثاً لإنشاء المدارس الجديدة، كما اتخذ نظام الإعانة المالية صورة المنح الثابتة غير المردودة، أو التى يتم احتسابها فى ضوء وحدة معينة (أى طلاب أو معلمين) ونظام المنح الثابتة كان يمثل عادة نسبة بسيطة من كلفة التعليم المدرسى(١١٣: ٢٣).

كما يمكن أن يمول التعليم عن طريق الأفراد والمؤسسات الخاصة بدلاً من إعانات الحكومة، والخصخصة بناء على ذلك تعنى أن الآباء يدفعون

للتعليم بدلاً من الحكومة، فالمدارس الخاصة غالباً ما تعان مباشرة من خلال مصاريف الرسوم التى تدفعها أسر الطلاب، ولكن فى العديد من الحالات فكل من الأسر والحكومات تسهم فى التمويل(١٢٠: ١٩).

وهناك شكل آخر لدعم وتمويل خصخصة التعليم وهو السماح للشركات التعليمية الربحية و «الممول البديل» بأن تتدخل فى القطاع التعليمي، وأحياناً ينشأ الممول البديل بشكل طبيعى استجابة لإصلاحات السوق، وأيضاً الشركات التعليمية الربحية التى تغتنم الفرصة وتخلق الآليات للتعاقد مع سلطات التعليم المحلى لإدارة المدارس الحكومية، كما هو الحال مع مدارس إيدسون، فلا يرغم الآباء على إرسال أبناءهم إليها(١٤٤: ١٥).

بالإضافة إلى أنه تحت نظام إيصالات الدفع سوف يتم تنظيم المدارس من قبل الدولة ممثلة فى الحكومة، ولكن تشغيل هذه المدارس سوف يكون من خلال قطاع الأفراد أو الشركات الخاصة، وسوف يحمل الدارسون إيصالات دفع أو صكوك إلى المدرسة التى يرغبون فى الالتحاق بها، وبالتالي سوف تكون ثمة فرصة لخلق اهتمام جوهرى وكبير لدى الدارس أو والديه بالمدرسة وفعاليتها، وبالتالي سوف تتحول المدارس إلى نظام يشبه السوق المفتوح، حيث للدارسين وأولياء الأمور مطلق الحرية فى اختيار المدرسة التى يرغبون فيها(١٣٤: ١٣٢-١٤٤).

ويتضح مما سبق أن تمويل التعليم الخاص فى الولايات المتحدة الأمريكية يتضمن استبدال أساليب إنتاجه التقليدية بأساليب أخرى تعتمد على قوى عاملة رفيعة التأهيل وعلى رأس المال، ولم يعد التوسع السريع فى التعليم ما قبل الجامعي ترفاً بل أمسى ضرورة من ضرورات التصنيع والتنمية الاقتصادية، فثمة حاجة مطردة إلى مستويات عليا فى التعليم والفنون

والإدارة، وهذا يستدعى تعدد مصادر تمويل التعليم الخاص قبل الجامعي فى الولايات المتحدة الأمريكية.

٦- القوى والعوامل الثقافية المؤثرة فى خصخصة التعليم قبل الجامعي فى الولايات المتحدة الأمريكية:

- **العامل الجغرافي:**

تتمتع الولايات المتحدة الأمريكية بموقع متميز، حيث يحيط بها المحيطات فى الغرب والشرق والبحار من الجنوب، بالإضافة إلى عدد من البحيرات فى الشمال، ويوجد بها نهر المسيسبى(٦٩: ٢٨٧-٢٨٨).

والجدير بالذكر أن الولايات المتحدة الأمريكية تقع بين خطى طول ٦٩°، ١٢٥° غرباً، وبين خطى عرض ٢٥°، ٤٩° شمالاً، وتحدها من الشمال كندا ومجموعة من البحيرات ومن الجنوب المكسيك، ومن الشرق المحيط الأطلنطي، ومن الغرب المحيط الهادي ويوجد بها العديد من المظاهر الجغرافية من سهول وأنهار وبحيرات وجبال ووديان، كما تتميز بتنوع المناخ فى منطقة لأخرى، وذلك بسبب مساحتها الجغرافية الهائلة مما يترتب عليه تنوع فى النشاط الصناعي والزراعي(١٧٧: ١).

كما توجد بها عدة أقاليم مناخية تبدأ بالإقليم شبه المدارى جنوباً، وحتى الإقليم البارد شمالاً، ماراً بعدة أقاليم مناخية أخرى، كالصحراوى، البحر المتوسط(٨٢: ١٣٥).

ونظراً لمواجهة الجانب الشرقي من الولايات المتحدة الأمريكية لغرب أوروبا، حيث الدول الصناعية والثروات الهائلة، فقد تميز هذا الجانب بالغنى واليسر المادي، وارتفاع الدخل الأسرى، مما شجع قيام العديد من مؤسسات التعليم الخاص قبل الجامعي فى الولايات المتحدة الأمريكية.

وتتميز الولايات المتحدة الأمريكية بمساحتها الكبيرة، حيث تبلغ حوالي ٩,٤ مليون كم٢، وهى بذلك تقترب من كونها قارة بأكملها، ويأتي ترتيبها الرابع بين دول العالم من حيث المساحة، بعد دول الكومنولث السوفيتى والصين وكندا(١٧٧: ٢).

وبالتالي تتميز المؤسسات التعليمية الخاصة بارتفاع تكلفتها ومصاريفها الدراسية وبالتالي تختلف المصروفات الدراسية باختلاف المناطق الجغرافية هناك وحسب غنى وفقر المنطقة نفسها.

والجدير بالذكر أن الولايات المتحدة الأمريكية من الدول كثيفة السكان، حيث وصل عدد سكانها فى عام ١٩٩٦م إلى حوالي ٢٦٩,٤٤٤ ألف نسمة(٣٤: ٣٩٦). وزاد هذا العدد فى عام ١٩٩٨ ليصل إلى حوالي ٢٧٠ مليون نسمة(١٩: ١٢).

وهو الأمر الذى أتاح الفرصة لعدد كبير من هؤلاء السكان الالتحاق بمؤسسات التعليم الخاص قبل الجامعي نظرا لتزايد أعداد الطلاب المقيدين بهذه المؤسسات وعدم قدرة هذه المؤسسات الحكومية الوفاء بمتطلبات هذه الأعداد المتزايدة من السكان واللجوء إلى خصخصة التعليم قبل الجامعي كهدف يسعون إليه.

وترجع أصول سكان الولايات المتحدة إلى المهاجرين من بريطانيا وألمانيا وسكان نيفيا وشمال وشرق أوروبا، بالإضافة إلى العديد من البلاد الآسيوية، وكذلك أفواج العبيد المجلوبة من أفريقيا، هذا إلى جانب سكان البلاد الأصليين (الهنود الحمر)(١١٦: ٥٣٥٩).

وقد أدى هذا التنوع فى أصول سكان الولايات المتحدة إلى التنوع فى التعليم الأمريكي العام والخاص، حيث توجد العديد من المؤسسات

التعليمية الخاصة والتى تتنوع حسب حاجة الأفراد وطبيعة الحاجات المجتمعية للسكان.

ويؤثر المناخ المعتدل لأمريكا تأثيرا بالغا فى شكل مبانى مؤسسات التعليم الخاص قبل الجامعي وتصميمها حيث تكون محتفظة بالدفء شتاءً وجيدة التهوية صيفاً، كما يتم اختيار مواد البناء المناسبة والتى تحقق هذا الهدف، إضافة إلى تأثير هذا المناخ على تحديد مواعيد بداية وانتهاء العام الجامعي ومواعيد العطلات والأجازات بهذه المؤسسة التعليمية الخاصة.

- **العامل التاريخي:**

ترتبط النشأة الأولى للتعليم الأمريكي بالتراث الأوروبي الذى حمله المهاجرون الأوائل الذين استوطنوا العالم الجديد. فقد حمل هؤلاء المستوطنون الذين يمثلون أكبر عدد من المهاجرين فى تاريخ البشرية على ترك بلادهم، الفرار من الفقر والاضطهاد والسخط على الظلم وعدم تكافؤ الفرص، وكانت هناك اختلافات كبيرة بينهم فى اللغة والدين والثقافة، والأصول السياسية والخلفية العرقية، والمكانة الاجتماعية والاقتصادية، وحمل أولئك الرواد من المستوطنين معهم من بلادهم آرائهم السياسية ومعتقداتهم الدينية وقيمهم الاجتماعية(٩٢: ١٣٨).

وبالتالي فقد كان لزاماً على النظام التعليمي ذو النشأة الحديثة أن يراعى كل هذه التباينات الثقافية والاجتماعية واللغوية والدينية وأن يتيح الفرصة أمام الجميع للالتحاق بمؤسساته المختلفة وأن يكون هذا التعليم ملكاً للشعب بجميع طوائفه معبراً عن تدخل الدولة، ولذلك فقد قام الشعب بإنشاء أول مؤسسات التعليم بجهود خاصة.

وفى الفترة الأولى للمستوطنين الأوائل كان يوجد تعليم أولى متاح للقادرين على دفع نفقاته المكلفة للغاية، وكان التعليم يسير على النظام

الأوروبي وهو أمر غير مستغرب وكانت اللغة الإنجليزية هى الشائعة لغلبة المتحدثين بها(٩٢: ١٣٨).

وقد عرف الأمريكيون فى تلك الفترة أن أهم ما يوصلهم إلى الرقى الدائم هو التعليم والعناية بنشره فى أنحاء بلادهم(٦٠: ٤٩).

ولقد أنشئت خلال هذه الفترة العديد من مؤسسات التعليم الخاصة التى أنشئت بجهود خاصة فردية أو جماعية.

والحقيقة أن الأمريكيين ليس لهم ماض بعيد أو حضارة عريقة، فأمريكا التى تقف اليوم عملاقة على المسرح العالمي لا يتعدى عمرها قرنين من الزمان منذ توقيع إعلان الاستقلال عام ١٧٧٦م لذلك فالأمريكيون لا يؤمنون بالماضى ولا ينظرون إليه، ويعتبرونه عديم القيمة، وهم يتطلعون دائماً إلى المستقبل إيماناً منهم بأنه أحسن من الحاضر، ومن هنا كان إيمان المجتمع الأمريكي بالتغيير السريع، وبأهمية التعليم فى إحداث هذا التغيير وإرساء قواعد الديمقراطية الأمريكية والدفاع عنها(٢: ٧٨).

وبالتالي فقد جاءت خصخصة التعليم قبل الجامعي فى أمريكا مترجمة لهذه الفلسفة، حيث الاهتمام بتقديم العلوم الحديثة،وإدخال كل الوسائل والأساليب الجديدة إلى هذه المؤسسات، إضافة إلى الاهتمام بإشراك الشعب فى إدارة مؤسساته واشتراك الطلاب وأولياء أمورهم فى إدارة شئونه.

- **العامل الاقتصادي:**

دخلت الولايات المتحدة الأمريكية القرن الحادي والعشرين وهى تمتلك اقتصاداً قوياً وناضجاً بكل المقاييس، حيث قدر الإجمالي الناتج القومي بقطاعي البضائع والخدمات بحوالي ٨,٥ تريليون دولار فى عام ١٩٩٨م، وقد استطاعت الولايات المتحدة احتمال حربين عالميتين وكساد وركود عالمي فى بداية النصف الأول من القرن العشرين، كما تمكنت من التغلب

على التحديات الناشئة عن ٤٠ عاما قضتها فى الحرب الباردة مع الاتحاد السوفيتى السابق، لتصل فى تسعينيات القرن الماضي إلى استقرار فى الأسعار، وانخفاض كبير فى نسبة البطالة(٦١: ٧٤).

وازدهر التعليم بازدهار الاقتصاد الذى تضاعفت نسبة الصادرات منه منذ عام ١٩٨١م إلى ١٩٩٥م من ٢٥٤ إلى ٥٨٤ بليون دولار الأمر الذى ساعد على ارتقاء التعليم بالولايات المتحدة الأمريكية وتحقيقه لدوره تجاه التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الأمريكي(١٦٦: ٣).

وقد صاحب هذا التقدم الاقتصادي تفوقاً فى مجال التعليم، لأن الأمريكيون يؤمنون بأهمية التعليم بكل مراحله فى إحداث التغيرات المجتمعية الاقتصادية، والسياسية والاجتماعية، والتعليم الأمريكي قبل الجامعي (عام أو خاص) يسهم بدور كبير فى تربية النشء ووضع البذور الأولى للتعليم الجامعي الذى يسهم بدور كبير فى إحداث التنمية الاقتصادية فى الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك عن طريق إعداد الكوادر الفنية البشرية التى تصنع هذه التنمية.

وقد انعكس الرخاء الاقتصادي على مستوى دخل أفراد المجتمع الأمريكي،والذى يتميز بأنه يفوق ما يوجد فى كثير من دول العالم، ويزيد على الضعف فى أوروبا الغربية، ويبلغ حوالي ٣٣ مرة مثل دخل الفرد فى إفريقيا، ونحو ٢٧ مثل دخله فى آسيا، وحوالي ١٤ مرة مثل دخله فى الشرق الأوسط(٥٨: ١٢٢).

وقد أدى ارتفاع الدخل القومي للولايات المتحدة إلى التطلع إلى مستوى تعليمي أفضل وأكثر تقدماً وإلى البحث عن موارد ومصادر مالية أكثر للعملية التعليمية، مما جعل أولياء الأمور يلحقون أبناءهم بالتعليم الخاص ذو الإمكانات الفائقة المعروفة.

والجدير بالذكر أن حوالي ٣٪ من الشعب الأمريكي يعملون بالزراعة، و٢٦٪ منهم يعملون بالصناعة، والنسبة المتبقية من الشعب الأمريكي ٧١٪ يعملون بالخدمات، التجارة كالتعليم والصحة والأمن... وغير ذلك (١٤٦: ٢٧٣).

وبناءً على ذلك تسهم المؤسسات الاقتصادية الأمريكية سواءً صناعية أو تجارية أو زراعية فى تطوير تنمية مؤسسات التعليم قبل الجامعي الخاص وذلك بما تقدمه من منح وهبات وتبرعات وأموال، تساعدها فى تطوير مدارسها ومعاملها وقاعدتها الدراسية وكافة الأنشطة التى تقوم بها.

والجدير بالذكر أن الفلسفة السائدة فى الولايات المتحدة الأمريكية ترى أن الرخاء الاقتصادي إنما يتم على أساس النشاط الاقتصادي الفردى، والمبادرة الفردية، والذكاء الفردى، وعلى المنافسة بين الأفراد، الذين يسعى كل منهم لتحقيق مصلحته الخاصة، مما ينعكس بدوره على إدارة التربية بشكل عام(٥٧: ١٤٩).

مما سبق يتضح مدى تأثير العوامل الاقتصادية فى تشكيل واقع التعليم قبل الجامعي الخاص فى الولايات المتحدة الأمريكية، سواء من حيث الانتشار الواسع لمؤسساته أو من حيث المصاريف الدراسية، وزيادة الإمكانات المادية والبشرية المتاحة لها.

- **العامل الاجتماعي:**

يعتبر التعليم عملية اجتماعية تستمد أهدافها من فلسفة المجتمع الذى توجد فيه، لذلك فالنظام التعليمي يتأثر بالأوضاع الاجتماعية السائدة فى المجتمع.

وقد انعكس هذا النظام الديمقراطى فى المجتمع الأمريكي على إتاحة الفرصة أمام جميع الطلاب بالالتحاق بمؤسسات التعليم قبل الجامعي الخاص

وفقا لقدراتهم وإمكاناتهم، كما أتاح الفرصة أمام أولياء الأمور المشاركة فى إدارة هذه المؤسسات وتمويلها والاهتمام بشئونها وتقويمها.

والجدير بالذكر أن المجتمع الأمريكي يؤمن بالتغير السريع، وبأهمية التعليم فى إحداث هذا التغير، وإرساء قواعد الديمقراطية الأمريكية، والدفاع عنها،وإذا جاءت الفلسفة البرجماتية كتعبير مناسب للعقلية الأمريكية، ومن خلال هذه النظرية يمكن فهم طبيعة الشعب الأمريكي، حيث تقوم البرجماتية على عدة مبادئ رئيسة أهمها: التغيير، نسبية القيم الطبيعية الاجتماعية للإنسان وأهميته الديمقراطية كطريقة فى الحياة، وقيمة الذكاء الناقد فى جميع ألوان سلوك الإنسان(٥٧: ١٨٩-١٩٤).

لهذا السبب يلاحظ حرص المدارس الأمريكية الخاصة على مواكبة كل ما هو حديث وتركيزها على تنمية مدارك الطالب، وتنمية ذكائه، والتنويع فى مقرراتها ومناهجها،وممارسة حرية الاختيار واتخاذ القرار والمشاركة فى الإدارة وتحمل المسئولية، كما تراعى هذه المدارس قدرات الطلاب وميولهم واستعداداتهم وقدراتهم.

وتجدر الإشارة إلى أن المجتمع الأمريكي يتميز بالتنوع فى بناه وتراكيبه الداخلية، وعلى الرغم من هذا التنوع، إلا أن هناك عدة مبادئ عامة يقوم عليها المجتمع الأمريكي، وهى:

- تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية لكل الأفراد إلى أقصى حد تسمح به قدراتهم دون النظر إلى حالتهم الاقتصادية أو صلتهم أو ألوانهم أو جنسهم أو عقديتهم أو موطنهم الأصلى.
- الاهتمام بالتعليم، واعتباره من مسئولياته، فالشعب هو المهيمن على شئون التعليم إلى حد لا يوجد له نظير فى مجتمع آخر.
- الإيمان بالفروق الفردية بين الأفراد.

رفض فكرة التوجيه العقائدى وفرض النظم من الخارج،فكلاهما فى نظره من مميزات المجتمعات التى تحكم فيه السلطة المطلقة والديكتاتورية، بينما يؤكد بدلاً من ذلك على قيم التهذيب التلقائى والشخصية البنائية النافعة للفرد والمجتمع(٢٦: ٢٧٠-٢٧١).

وقد انعكس ذلك على معالم التعليم الخاص قبل الجامعي فى الولايات المتحدة الأمريكية، وشكل واقع مؤسساته سواء من حيث الإدارة أو التمويل أو النظام المتبع فى الدراسة، أو حتى فى فلسفة وأهداف هذه المؤسسات.

ومما سبق يتضح أثر العوامل الاجتماعية فى التأثير على واقع خصخصة التعليم قبل الجامعي فى الولايات المتحدة الأمريكية، حيث إن المجتمع فى أى دولة يتكون من مجموعة من المؤسسات التى تتفاعل مع بعضها البعض فى نسيج واحد لتشكيل ذلك المجتمع.

- **العامل الديني:**

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية من الدول الرأسمالية العلمانية، إلا أن غالبية السكان من المسيحيين الكاثوليك والبروستانت، بالإضافة إلى مجموعة ليست بالقليلة من المسلمين واليهود الذين نزحوا من بلادهم الأصلية للاستقرار فى هذه الأرض الجديدة.

وتوجد فى الولايات المتحدة الأمريكية مؤسسات تعليم دينية مستقلة عن الكنيسة، وتعتمد فى تمويلها على الهبات والتبرعات، إلا أن هذا النظام لا يرضى الكنيسة،حيث ترى أن هذا النظام يجعل الآباء الكاثوليك يدفعون مرتين، مرة فى صورة ضرائب، ومرة فى صورة مصاريف لهذه المؤسسات الدينية، وفى هذا إنكار لتكافؤ الفرص التربوية، فى حين يرى العلمانيون أن وجود نظام كنسى منفصل يفكك الأمة إلى مجموعات وطوائف ويبقى على التقسيمات الطبقية،وفى هذا انعدام لتكافؤ الفرص(٨٢: ٦١).

والجدير بالذكر أن التربية المسيحية تطورت كثيراً عما كانت عليه فى العصور الوسطى، فقد كان هدفها آنذاك توجيه الناس نحو الحياة الباطنية، وذلك بهدف إماتة الشهوات وإهمال الجسم،حتى تنتقى الروح،وتنجو من عذاب جهنم، لذلك فقد نظرت الكنيسة إلى العلوم المدنية على أنها علوم تعلى العقل على الإيمان المسيحى، ومن ثم فقد رفضت الكنيسة فى العصور الوسطى تعليم الألعاب الرياضية، الموسيقى، والبلاغة، والفلسفة الدنية، وأنكرت قيمة التربية كإعداد للحياة العملية(٥٥: ١٥٣).

وهذا الأمر أثر قليلاً على نوعية التعليم القائمة آنذاك حيث سيطرت عليها التقليدية والجمود والروتين ومحاربة العقل والمفكرين والاهتمام بالحفظ والتلقين.

ويلعب العامل الديني دوراً كبيراً فى تحديد محتويات المناهج بتلك المؤسسات، أو حذف موضوعات معينة منها، ففى بعض المؤسسات على سبيل المثال لا تسمح بتدريس نظرية النشوء والارتقاء، على اعتبار أنها تتعارض مع الدين، كما يلعب العامل الديني دوراً مهماً فى تحديد اختيار أعضاء هيئة التدريس وتعيينهم والتزامهم بنوع معين من السلوك، حيث يحرم عليهم ارتياد دور اللهو والملاهى والبارات(٩٢: ٨٤).

مما سبق يتضح الأثر المهم للعامل الديني فى تشكيل مؤسسات التعليم الخاص قبل الجامعي فى الولايات المتحدة الأمريكية وفى تحديد المناهج والمقررات وطرق التدريس، وفى نوعية المعلمين واختيارهم إضافة إلى معايير قبول الطلاب بهذه المؤسسات.

- **العامل السياسى:**

تتكون الولايات المتحدة الأمريكية من خمسين ولاية، بالإضافة إلى واشنطن والتى تحكمها سلطة الكونجرس الأمريكي، وتتميز السلطة على

المستوى القومي بأنها سلطة غير مركزية، وذلك بهدف حماية حقوق الأفراد، والحرية السياسية،وبالنسبة لأعضاء الحكومة الأمريكية (رئيس الدولة- نائب الرئيس- أعضاء الكونجرس وعددهم ١٠٠ عضو) فإنهم يعينون بالانتخاب(١٣٣: ١-٦).

وتوجد فى الولايات المتحدة الأمريكية ثلاث سلطات رئيسة هى: السلطة التنفيذية وتتمثل فى الرئيس المنتخب للولايات بواسطة الشعب، والسلطة التشريعية، وتتمثل فى مجلسين منتخبين هما الكونجرس الأمريكي،ومجلس الشيوخ، والسلطة القضائية، والجدير بالذكر أن السلطة الفعلية فى الولايات المتحدة الأمريكية لا تحظى بها الحكومة الفيدرالية، بل حكومة الولايات حيث إن كل ولاية تشريع وقضاء(١١٦: ٥٣٥٩).

ويتضح ذلك من خلال أسلوب الحكم داخل الولايات المتحدة الأمريكية والذى يقوم على احترام الفرد، والمساواة بين المواطنين، وإعطاء حرية أكبر للفرد بما لا يتنافى مع الصالح العام،وهو الأمر الذى يشجع كافة طوائف وفئات الشعب الأمريكي على الإقبال على التعليم قبل الجامعي والجامعي، وعلى المشاركة فى تحمل مسئولية تمويل برامجه التعليمية(٥٧: ١٨٥).

وكان نتيجة لذلك زيادة أعداد الطلاب المقيدين بالتعليم قبل الجامعي بكافة مؤسساته العامة والخاصة، مما أدى إلى إقبال العديد من أولياء الأمور على التعليم الخاص قبل الجامعي نظراً لوفائه بالعديد من المتطلبات المادية والفنية اللازم توافرها فى العملية التعليمية.

بالإضافة إلى ذلك، فإن أثر الديمقراطية السياسية وديمقراطية الحكم ينعكس على التعليم بصفة عامة والتعليم الخاص بصفة خاصة، حيث جعلت التعليم متاح للجميع كل على حسب قدراته واستعدادته، وهو ما يعرف بمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية(١٠٤: ٢٤٦-٢٤٨)، حيث يتميز التعليم الأمريكي

بالتنوع والتعدد في طرقه وأساليبه ومناهجه بهدف الإعداد الثقافي العام للتلاميذ، كما يتميز بوجود المناهج التي تتناسب مع قدرات وميول واستعدادات الطلاب وامكاناتهم.

وقد تأثرت نظم التعليم فى الولايات المتحدة الأمريكية بموجات عديدة من الإصلاح كانت تتأرجح ما بين الأهداف الساعية إلى تحقيق العدل والمساواة والتدريب على المواطنة وبين الأهداف الاقتصادية الساعية لتحقيق الامتياز والتفوق والتقدم.

ومن أهم هذه الإصلاحات، صدور قانون التعليم للأمن القومي عام ١٩٥٧م وذلك لتحقيق التفوق للطالب الأمريكي، وتحقيق النمو للبلاد، خاصة بعد إطلاق الإتحاد السوفيتى السابق لأول قمر صناعى عام ١٩٥٧م (١٦: ٦١).

وفى عام ١٩٨٣م صدر تقرير أمة فى خطر والذى جاء نتيجة دخول اليابان المنافسة الاقتصادية وتوالى تفوقها، وقد أشار التقرير إلى ضعف مستوى التعليم والمتعلمين، ومحتوى المناهج والمقررات الدراسية(٩٠: ٦١)، كما دعا الرئيس بوش Bush لطرح مشروعه القومي ١٩٩١م، أمريكا عام ٢٠٠٠: إستراتيجية التعليم وهو المشروع الذى لفت أنظار العالم كله إلى أهمية التعليم كإستراتيجية قومية(٩١: ١٠٨-١٠٩).

وفى الواقع أن هذه الإصلاحات كان لها عميق الأثر فى واقع التعليم الخاص قبل الجامعي فى الولايات المتحدة الأمريكية، حيث زاد الدعم الشعبى لمؤسساته وزادت أيضاً أعداد هذه المؤسسات بما يخدم المصالح الأمريكية، وازداد عدد الطلاب الملتحقين بها، بالإضافة إلى اهتمام هذه المؤسسات بتعليم المواد الحديثة والمناهج المتطورة التى تهيئ الخريجين لمتطلبات سوق العمل وتتفق مع قدرات وميول الطلاب واستعداداتهم النفسية والعقلية والفكرية.

▪ درجة التقدم الحضاري:

تهتم الدول الرأسمالية- ومن بينها الولايات المتحدة الأمريكية- بالعلوم والتكنولوجيا لأنهما السبيل إلى تقدم الشعوب، ولأنهما سبيل كل فرد يعيش فى المجتمع الرأسمالى ليجد عملاً أفضل، يحصل به على دخل أعلى، ومن ثم على مركز اجتماعى أحسن، كما أن العلوم والتكنولوجيا هى الأساس الذى تقوم عليه المنافسة بين الشركات والمؤسسات فى داخل البلد الواحد،والأساس الذى تقوم عليه تلك المنافسة بين بلد رأسمالى وآخر(٥٦: ٢٢٤-٢٢٥).

ومن أجل ذلك، فإن مؤسسات التعليم الخاص قبل الجامعي تحرص كل الحرص على الاستفادة القصوى من أحدث الأساليب العلمية، وتطبيق البرامج التكنولوجية المتطورة، كما تسعى لتدريب طلابها على أحدث الأجهزة المبتكرة، وذلك كى تظل دائماً على الساحة العالمية.

ومن الملاحظ اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بالعلم والعلماء، وتوفير العطاء المالي المناسب لهم، بالإضافة إلى توفير جو العمل العلمي لهم، كما تقوم الولايات المتحدة بإغراء العلماء من دول أخرى يجذب إليها، مستخدمة فى ذلك الإغراءات المالية، أو الإمكانات والتجهيزات التى توفرها لهم، حيث توجد فى العالم أكثر من خمسة ملايين عالم ومهندس، تستأثر الولايات المتحدة الأمريكية وحدها بحوالي ٢ مليون منهم(٥٧: ٢٢٤).

وقد كان نتيجة لهذه الثورة العلمية والتكنولوجية أن تمت اكتشافات عديدة فى علوم الرياضة والفيزياء، وفرت الأساس للانشطار النووي، وخلق الصناعة الذرية، ومكنت من اختراع الحاسبات الإلكترونية، واكتشافات الكيمياء وضعت أساساً لتغير جوهري فى تكنولوجيا العمليات الإنتاجية، وأدت إلى إقامة صناعات جديدة، كما أدت اكتشافات الأحياء إلى تغيرات عميقة فى مجال الزراعة والطب(٦٧: ٢٠).

وقد جعل كل ذلك من الولايات المتحدة الأمريكية الدولة الأكبر والأقوى والأحدث على مستوى العالم، بل ومكنها من التغلب على دول أخرى كثيرة، والتفوق فى مجالات كثيرة أخرى، كما مكنها أيضاً من إقامة نظام تعليمي متميز.

ويشير واقع التعليم الخاص قبل الجامعي فى الولايات المتحدة الأمريكية إلى اهتمام مؤسساتها بالاستعانة بأحدث أجهزة الكمبيوتر، وتزويدها بأحدث برامج التشغيل وتوصيلها بالشبكة العالمية للمعلومات، وتدريب الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والإداريين على استخدامها والتعامل مع البرامج الإلكترونية المرتبطة بها.

مما سبق يتضح أن التقدم الحضاري فى الولايات المتحدة الأمريكية، بما يشمله ذلك من تطور علمي وتقنى، وثورة فى وسائل الاتصال وسبق فى مجالات الفضاء والاختراعات والاكتشافات المتعددة، بالإضافة إلى الثروة البشرية الهائلة والمدربة، كل ذلك كان له أثره الواضح على التعليم قبل الجامعي الخاص فى الولايات المتحدة الأمريكية، حيث دعت الحاجة إلى الاهتمام بهذه المؤسسات وتطورها، وتحديثها بحيث تخدم أهداف هذه المؤسسات وفلسفتها المنشودة، كما كان للتقدم الحضاري فى الولايات المتحدة أثره على زيادة عدد المؤسسات الخاصة قبل الجامعة وزيادة أعداد الطلاب الملتحقين بها، بالإضافة إلى حرص هذه المؤسسات على الاستفادة من معطيات العصر من أجهزة علمية وتقنية فى المؤسسات التعليمية.

رابعاً: الدراسة التحليلية المقارنة لخصخصة التعليم قبل الجامعي فى كل من مصر والولايات المتحدة الأمريكية:

من الجدير بالذكر أن التربية المقارنة تعنى الدراسة التحليلية المنظمة لنظم التعليم من أجل اكتشاف أوجه الشبه والاختلاف، والتعرف على

مشكلات التعليم فى الدول المختلفة وكيفية التغلب عليها فى ضوء الإطار الثقافي للنظم التعليمية بهدف الإفادة من ذلك فى إصلاح النظم القومية وتطويرها(٦١: ٣٦).

فى ضوء ذلك المفهوم يقوم الباحث بالدراسة التحليلية لخصخصة التعليم قبل الجامعي بكل من مصر والولايات المتحدة الأمريكية بهدف الوقوف على أوجه الشبه والاختلاف بين دولتى المقارنة والتوصل إلى صياغة بعض التوصيات التى يمكن أن تفيد فى تطوير التعليم الخاص قبل الجامعي فى مصر من خلال الاستفادة من التجربة الأمريكية فى هذا المجال بما يتمشى مع الظروف المحلية للمجتمع المصري وذلك من خلال تناول المحاور المشتركة التالية:

- فلسفة وأهداف خصخصة التعليم قبل الجامعي.
- خصخصة التعليم قبل الجامعي بين التأييد والمعارضة.
- مبررات ودوافع خصخصة التعليم قبل الجامعي.
- أشكال وأساليب خصخصة التعليم قبل الجامعي.
- تمويل التعليم الخاص قبل الجامعي.

١- فلسفة وأهداف خصخصة التعليم قبل الجامعي:

يُعد النظام التربوي فى أى مجتمع وليد الظروف المختلفة التى نشأ فيها، وانعكاس لفلسفة المجتمع وقيمه وتطلعاته إلى المستقبل، حيث يستند هذا النظام إلى فلسفة تربوية تشتق بدورها من الفلسفة الاجتماعية الموجودة فى مجتمع ما.

وهناك أوجه التشابه والاختلاف بين فلسفة وأهداف خصخصة التعليم قبل الجامعي بين دولتي المقارنة، تتمثل فيما يلى:

- تقوم فلسفة خصخصة التعليم قبل الجامعي فى الدولتين على البحث على فهم أفضل للتخطيط التعليمي وربطه بالتنمية حتى يمكن الاستفادة من خصخصة التعليم قبل الجامعي.
- كما تتشابه فلسفة خصخصة التعليم قبل الجامعي فى الدولتين على أنها أكثر ارتباطاً بمتغيرات العصر ومقتضيات التغير وعوامل السوق، مما جعل الأجواء تتهيأ لتطبيق تلك السياسة.
- كما تتشابه دولتى المقارنة فى أن فلسفة خصخصة التعليم قبل الجامعي هى محاولة لتخفيف العبء عن كاهل الدولة من الأعباء المالية وغيرها ومواجهة القصور فى الموارد والإمكانات المادية.
- كما تتفق دولتى المقارنة فى أن فلسفة خصخصة التعليم تهدف إلى دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية وإطلاق الطاقات الكامنة، فالخصخصة تساعد على قيام منافسة حرة وتلبية سوق العمل وزيادة الوعى الاستثمارى لدى الأفراد.
- فى حين تختلف مصر عن الولايات المتحدة الأمريكية فى أن فلسفة خصخصة التعليم قبل الجامعي ارتبطت منذ البداية بالناحية الدينية حيث الكتاتيب ودكاكين الوراقين وحلقات العلم المختلفة بالمساجد، ويرجع الفضل لإنشاء هذه المؤسسات مجموعة من الأفراد، ومن كان هذا التعليم جهداً شعبياً خالصاً يخدم جميع طوائف الشعب من خلال الجمعيات الخيرية الدينية الإسلامية والمسيحية.
- كما تهتم الدولتين بوضع مجموعة من الأهداف العامة لخصخصة التعليم قبل الجامعي، فعلى سبيل المثال تهدف خصخصة التعليم قبل الجامعي فى مصر إلى:

العمل على تقليص دور الحكومة فى أداء الخدمات التعليمية المختلفة والسماح للقطاع الخاص بالقيام بدوره فى أدائها.

- الارتقاء بمستوى كفاءة وفعالية الأداء ومواجهة التحديات التى تواجه العملية التعليمية.
- الاستخدام الأمثل للموارد الموجهة للعملية التعليمية وحسن تدبيرها وإنفاقها.
- تشجيع المبادرات الأهلية والفردية والعمل على الاستثمار فى مجال التعليم لرفع المستوى.

- بينما تهدف خصخصة التعليم قبل الجامعي فى الولايات المتحدة الأمريكية إلى:

- تقديم حرية أكبر للاختيار المدرسى كبدائل للأسر واستجابة للأعداد المتزايدة من الطلاب.
- جعل المدارس أكثر فاعلية وكفاءة من خلال تنويع المصادر التمويلية المقدمة للتعليم الخاص.
- مساهمة التعليم فى تزويد المواطنين بالمهارات وتزويدهم بمجموعة من القيم والمبادئ.
- رفع الكفاءة والمهارة من خلال اكتساب سريع للمعرفة المتطورة.
- توسيع الحرية بالاختيار ومحاولة النهوض بالمؤسسات التعليمية وتطويرها.
- تنمية مهارات التفكير والإبداع المبتكر لدى الطلاب وتدريبهم على الوفاء بالمتطلبات الناشئة عن التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والمعرفية.

وبالرغم من وجود بعض الأهداف العامة لخصخصة التعليم قبل الجامعي بين الدولتين ووجود أهداف خاصة لكل دولة على حدة، إلا أن تطبيق هذه الأهداف فى الولايات المتحدة الأمريكية يبدو أكثر وضوحا وعمقا

عما هو موجود فى مصر، حيث تحرص المؤسسات الأمريكية جديا على تنفيذ الأهداف الموضوعة بدقة وعناية، ومن ثم فقد احتلت مكانة مرتفعة على المستويين المحلى والعالمي.

أما عن تطبيق الأهداف التي وضعتها مؤسسات التعليم الخاص قبل الجامعي فى مصر لنفسها وحددها لها القانون يتم تطبيق بعض منها بصورة شكلية.

وربما يرجع ذلك إلى إيمان هذه المؤسسات فى الولايات المتحدة الأمريكية بضرورة تطبيق وتنفيذ أهدافها بعناية كبيرة حتى يمكن تحقيق ما تصبو إليه،وقد يرجع ذلك إلى وجود رقابة وطنية وذاتية من هذه المؤسسات، تراجع عملها، ومدى التزامها بالأهداف الموضوعة، فى حين يختلف الأمر فى مصر حيث أن الهدف منها فى المقام الأول تحقيق الربح على حساب أى معايير أخرى دون رقابة أو تدخل من القائمين على التعليم الخاص.

٢- خصخصة التعليم الجامعي بين التأييد والمعارضة:

يواجه التعليم فى أى مجتمع من المجتمعات وفى أى مرحلة من مراحله ببعض المشكلات التى تعوق تقدمه، وخصخصة التعليم قبل الجامعي كأى سياسة أخرى لابد أن تتباين حولها وجهات النظر ما بين معارض ومؤيد، وفيما يلى يوضح الباحث أوجه الشبه والاختلاف حول وجهات النظر المختلفة لخصخصة التعليم بدولتى المقارنة على النحو التالى:

- **خصخصة التعليم قبل الجامعي على مستوى التأييد:**

* تتفق دولتى المقارنة فى أن خصخصة التعليم قبل الجامعي سوف تعمل على تحسين العملية التعليمية، وذلك من خلال مساعدة المدارس على أن تتنافس بعضها مع بعض، مما يرفع من الكفاءة الإنتاجية للعملية التعليمية.

* تتفق مصر مع الولايات المتحدة الأمريكية فى أن خصخصة التعليم قبل الجامعي سوف تحد من المشكلات التى تواجه العملية التعليمية والتى تقف حجر عثرة أمام التعليم العام مثل الكثافة الشديدة للطلاب، وتدنى مستويات الطلاب التعليمية، ونقص التمويل اللازم للعملية التعليمية.
* كما أن مرونة التعليم الخاص وتمويله توفر تخصصات تكنولوجية عصرية ومستقبلية ملحة لا تستطيع اعتمادات التعليم الحكومي تلبيتها نظراً لوجود البيروقراطية الإدارية والمالية.
* كما تتفق كل من دولتى المقارنة فى أن التعليم الخاص قبل الجامعي أكثر تلاؤما مع سوق العمل لما يتميز به خريجى التعليم الخاص من مهارات وكفاءات متميزة تتواكب مع قوى السوق المتغيرة والمتطلبات الاقتصادية المعاصرة.
* تختلف مصر عن الولايات المتحدة الأمريكية فى درجة المنافسة بين المدارس، ففى الولايات المتحدة الأمريكية يشجع الإصلاح التعليمي فى ظل خصخصة التعليم على منافسة أكبر عن المنافسة فى مصر مما يرفع الكفاءة الإنتاجية والتحصيلية للعملية التعليمية.
* كما تختلف مصر عن الولايات المتحدة فى المساعدة التمويلية للمدارس الخاصة، حيث إن هناك ضعفاً متزايداً لبعض أشكال المساعدة التمويلية للمدارس الخاصة فى مصر، فى حين أن الوضع يختلف فى الولايات المتحدة، حيث إن هناك حاجة ملحة للتنوع الأكبر فى التمويل والفاعلية والكفاءة للقطاع الخاص وتقديم مساعدات تمويلية أكبر للمدارس الخاصة.

فضلاً عن النواتج التعليمية والتحصيل ومستويات الطلاب فى الولايات المتحدة الأمريكية أعلى وأكبر من مثيلاتها فى مصر، ويرجع ذلك إلى طبيعة وفلسفة مجتمعى الدراسة.

- **خصخصة التعليم قبل الجامعي على مستوى المعارضة:**

* تتفق الدولتين محل المقارنة فى أن خصخصة التعليم قبل الجامعي ستؤدى إلى اتساع الفجوة التعليمية بحصول قطاع من أبناء المجتمع على خدمات تعليمية متميزة مما يؤدى إلى حدوث انقسام داخل المجتمع وكيانه المبنى على المشاركة، كما أن الإصلاح التعليمي المبنى على زيادة المنافسة بين المدارس قد يزيد من حرية الاختيار، إلا أنه قد يؤثر على التماسك الاجتماعي، كما أن الخصخصة أثارت الفوارق فى نوعية التعليم بارتباط النوعية الأفضل بالقادرين والنوعية الأقل لغير القادرين، مما أثار العديد من المشاكل وأثر على التمايز الاجتماعي فى طبقات المجتمع.
* تختلف مصر عن الولايات المتحدة الأمريكية فى نوعية العناصر المستفيدة من خصخصة التعليم قبل الجامعي، ففى مصر لا يستفيد من خصخصة التعليم قبل الجامعي إلا الفئات القادرة مالياً والقادرة على تحمل المصاريف الدراسية، أما ذوى الدخل المحدود فيوجهون إلى التعليم الحكومي ذى الإمكانات المحدودة، أما فى الولايات المتحدة الأمريكية فهناك نسبة كبيرة من المستفيدين من خصخصة التعليم قبل الجامعي نظراً لمساعدة الدول لهذه المؤسسات من خلال الكوبونات التعليمية أو الصكوك أو تقديم المنح لهذه المؤسسات الخاصة.
* كما أن أغلب مؤسسات التعليم الخاص قبل الجامعي فى مصر هى مؤسسات تنشد الربح، بينما فى الولايات المتحدة الأمريكية لا يكون عامل الربح هدف أساسى نظراً لما تقوم به الدولة تجاه هذه المؤسسات من معونات ومساعدات ومنح لهذه المؤسسات التعليمية الخاصة.

٣- مبررات ودوافع خصخصة التعليم قبل الجامعي:

* تتفق مصر مع الولايات المتحدة الأمريكية فى أن فكرة خصخصة التعليم قبل الجامعي ليست فكرة جديدة طارئة فرضتها ظروف وأوضاع اقتصادية أو اجتماعية أو تعليمية معينة، بل إن التعليم الخاص يرجع فى نشأته إلى أزمنة بعيدة تسبق التعليم الحكومي العام.
* كما تتفق مصر مع الولايات المتحدة فى أن هناك عوامل اجتماعية تتمثل فى النمو المتزايد للسكان وزيادة أعداد الطلاب الملتحقين بالمدارس أدت إلى زيادة إقبال أولياء الأمور على التعليم الخاص.
* كما تتفق الدولتين فى أن هناك علاقة وطيدة بين العامل الاقتصادي والتعليم غيرت النظرة فى التعليم، فبدلاً من أن كان ينظر إليه باعتباره خدمة أو سلعة استهلاكية أصبح ينظر إليه باعتباره سلعة إنتاجية، مما فتح المجال للاستثمار فى مجال التعليم الخاص.
* إلا أن خصخصة التعليم قبل الجامعي تختلف فى نشأتها التاريخية فى مصر عن الولايات المتحدة، كما تختلف العوامل الاجتماعية فى الولايات المتحدة عن مصر، حيث تسود الولايات المتحدة الرأسمالية البرجماتية التى تؤكد على حرية الفرد فى التملك والتصرف المالى، كما أن التنافس الذى يشكل فلسفة الخصخصة هو أنسب لمجتمع الوفرة (أمريكا)، أما مجتمع الندرة والاختلال الطبقى فإنها تتحول إلى عملية افتراس من القادرين إلى غير القادرين، وتصبح الخصخصة وحشاً خطراً يهدد الآمال ويقضى على مستقبل التعليم.
* كما تختلف الظروف الاقتصادية التى ساعدت على ازدهار التعليم الخاص، حيث تتوافر فى الولايات المتحدة الأمريكية الإمكانات

الاقتصادية التى أدت إلى توفير الموارد والإمكانات اللازمة للعملية التعليمية.

* كما تختلف مصر عن الولايات المتحدة فى مدى تدخل الدولة وسيطرتها على العملية التعليمية، فطبقاً للفلسفة الرأسمالية التى تدين بها أمريكا تترك للرأسمالية والهيئات والشركات والأفراد حرية التدخل فى شئون التعليم، مما جعل التعليم من مسئولية الشعب أساساً وكذلك الحكومة من خلال المساعدات المالية.

٤- أشكال وأساليب خصخصة التعليم قبل الجامعي

* تتفق مصر مع الولايات المتحدة الأمريكية فى أن هناك أشكال وأساليب متعددة لخصخصة التعليم قبل الجامعي، ولعل السبب وراء تعدد أساليب خصخصة التعليم قبل الجامعي يرجع إلى الأسلوب الذى تتدخل به الدولة فى إنشاء إدارة وتمويل مؤسسات التعليم الخاص قبل الجامعي.
* كما تتفق مصر مع الولايات المتحدة الأمريكية فى أن الخصخصة التعليمية قد تتم من خلال تنويع أساليب التمويل داخل المؤسسات التعليمية العامة وهو ما يعرف بالخصخصة الجزئية والتى قد تتم من خلال تحصيل رسوم المعامل وتأجير بعض الممتلكات المدرسية مثل الكافتريات والأمن وغير ذلك، وربما يرجع السبب فى ذلك إلى حاجة الحكومات إلى تخفيف الأعباء المالية والنفقات الملقاة على كاهلها، ومن ثم كانت الحاجة إلى مؤسسات تعليمية خاصة يدفع فيها الطلاب نفقات تعليمهم ومصاريف دراستهم.
* كما تتفق مصر مع الولايات المتحدة الأمريكية فى خصخصة الإدارة التعليمية بمعنى قيام بعض المؤسسات أو الأفراد بإدارة المدارس العامة لتحسين ورفع كفاءتها.

* كما قد تقوم بعض المدارس والإدارات التعليمية بشراء بعض الخدمات من الهيئات الخاصة وذلك من خلال تعاقدات بينها مثل الأتوبيسات المدرسية،والوجبات الغذائية، والخدمات الصحية، وربما يرجع السبب فى ذلك إلى أن الهيئات الخاصة أكثر فاعلية وكفاءة فى تقديم هذه الخدمات عن الهيئات الحكومية.
* إلا أن مصر تختلف عن الولايات المتحدة الأمريكية فى محدودية هذه الأساليب والأشكال حيث تقتصر فى مصر على ثلاثة أساليب أساسية فقط للخصخصة التعليمية، بينما تتعدد هذه الأساليب والأشكال فى الولايات المتحدة الأمريكية، ولعل السبب فى ذلك يرجع إلى الطريقة التى تتدخل بها الدولة فى تمويل وإدارة مؤسساتها التعليمية، فضلاً عن اختلاف مساحة ودور القطاع الخاص بدولتى المقارنة فى التعليم.
* تختلف مصر عن الولايات المتحدة الأمريكية فى وجود المستندات التعليمية كشكل من أشكال خصخصة التعليم قبل الجامعي فى الولايات المتحدة الأمريكية والتى تتضمن اشتراك الدولة فى تمويل مؤسساتها عن طريق إعطاء الآباء السلطة لأن يكونوا قادرين على أن يستخدموا هذه المستندات بحرية، وربما يعود السبب فى ذلك إلى ما تتمتع به الولايات المتحدة الأمريكية من أوضاع اقتصادية مرتفعة تتيح للدولة أن تساعد الأفراد فى الالتحاق بمؤسسات التعليم الخاص، كما تتميز الولايات المتحدة الأمريكية بوجود الاعتمادات الضريبية كأسلوب من أساليب الخصخصة والذى يتضمن خصم للأسر التى تختار أن ترسل أبناءها إلى مؤسسات تعليمية خاصة.

٥- تمويل التعليم الخاص قبل الجامعي:

* تتفق مصر مع الولايات المتحدة الأمريكية فى كون الدراسة بمؤسسات التعليم الخاص قبل الجامعي فى كل منها بمصروفات ورسوم تفرض على الطلاب المقيدين بها، كما تعد هذه المصاريف والرسوم الدراسية المصدر الأساسى لتمويل هذه المؤسسات التعليمية الخاصة، وربما يعود السبب فى ذلك إلى أن هذه المؤسسات منشأة بجهود خاصة،وهى وإن كانت تتلقى بعض الدعم الحكومي إلا أنه لا يكفى لتغطية تكاليف العملية التعليمية بها.
* كما تتفق مصر مع الولايات المتحدة الأمريكية فى اعتماد مؤسسات التعليم الخاص قبل الجامعي على بعض مصادر الدخل الأخرى غير المصاريف الدراسية مثل التبرعات والهبات والمنح والمساعدات وعوائد المشروعات التعليمية، مقابل الخدمات التعليمية والإنتاجية، كما تتفق مصر مع الولايات المتحدة الأمريكية فى أن المؤسسات التعليمية الخاصة مسئولة عن دخلها بما فى ذلك الرسوم الدراسية التى تحصلها.
* فى حين تختلف مصر مع الولايات المتحدة الأمريكية فى محدودية مصادر تمويل التعليم الخاص قبل الجامعي، ففى مصر تعد الإعانات التى تقدمها الدولة للمدارس الخاصة المعانة الممول الرئيس، وتمول جزئياً من الموارد الخاصة ويتم التعليم فيها بالمجان،وهناك أيضاً مدارس خاصة غير معانة والتى يتقاضى أصحابها مصروفات ورسوم مقابل الخدمة التعليمية، أما فى الولايات المتحدة الأمريكية فتتعدد مصادر تمويل التعليم الخاص قبل الجامعي من جانب الحكومات والولايات والمؤسسات الخاصة والهيئات والأفراد والمنظمات الدينية الأخرى، وربما يعود السبب فى ذلك إلى أن الاقتصاد القومي الذى تتمتع به

الولايات المتحدة الأمريكية تستطيع من خلاله الإنفاق على التعليم وسد حاجاته ومتطلباته اللازمة لنجاح العملية التعليمية.

* وفى أمريكا يعد أفضل نوع من الإعانة العامة للمدارس الخاصة هى مدارس الدستور ويعتمد التمويل الذى يحصلون عليه على عدد التلاميذ فى الحضور، وهناك مصدر آخر للتمويل من خلال الشركات الربحية التعليمية وتسمى «الممول البديل»، وأحياناً ينشأ الممول البديل استجابة لإصلاحات السوق.
* فى مصر لا يظهر شكل المستندات التعليمية كمصدر من مصادر تمويل المؤسسات التعليمية الخاصة، بينما يظهر هذا الشكل بشدة فى الولايات المتحدة الأمريكية، كما تتميز الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم بعض أشكال الدعم والقروض للطلاب والإعانات المالية كمصدر من مصادر التمويل، والتى تقدم للطلاب الغير قادرين على مواصلة تعليمهم بسبب مستواهم الاقتصادي المتدنى، وربما يعود السبب فى ذلك إلى الفلسفة الرأسمالية التى تؤمن بها هذه المجتمعات، حيث تشجع الدولة القطاع الخاص فتعمل على تنميته وتشجيعه على تبنى جزء من الإنفاق على التعليم الخاص،نظراً لإيمانها بالدور الذى يلعبه القطاع الخاص فى العملية التعليمية، وفى تقديم تعليم متميز، وذو جودة عالية،ومن ثم وجب مضاعفة مساهمة الهيئات الخاصة للارتفاع بجودة العملية التعليمية وتحسين مستواها.

خامساً: التوصيات والمقترحات التى يمكن الاستفادة منها فى خصخصة التعليم قبل الجامعي فى مصر:

التأكيد على ضرورة أن يستمد التعليم الخاص قبل الجامعي أهدافه ومضامينه من عقيدة المجتمع المصري وأوضاعه الاقتصادية

والاجتماعية والسياسية المختلفة، ومع فلسفة التنمية الشاملة للإنسان في تفاعله مع المجتمع المصري.

التأكيد على أن التعليم الخاص سوف يساعد في إعداد الثروة البشرية وتجهيزها وتزويدها بالمهارات والخبرات اللازمة والوعي الصحيح والثقافة لتكون قادرة على استغلال موارد الوطن وزيادة الإنتاج والتقدم في شتى المجالات.

التأكيد على أن يعمق التعليم الخاص قبل الجامعي ويرسخ عقيدة الإيمان بالله، والأخوة في الله، والأخوة في الإنسانية، وأن يعتنق التعليم الخاص قبل الجامعي القيم الإنسانية السامية التي تقوم على مبادئ الشورى والديمقراطية والوحدة والتعاون والحرية المسئولة وحب العمل.

التأكيد على أن خصخصة التعليم قبل الجامعي تهدف إلى الإسهام في التجارب التعليمية ونقل الخبرات والاتجاهات العالمية إلى التعليم وفق سياسات تعليمية واضحة ومعلنة.

ضرورة أن تستهدف خصخصة التعليم إيجاد صيغ جديدة غير تقليدية للمشاركة في الجهد التعليمي من جانب القطاع الخاص وقطاع الأعمال، مما يؤدي إلى زيادة معدلات إقبال القطاع الخاص على المساهمة في العملية التعليمية.

التأكيد على أن تضع وزارة التعليم البرامج والخطط في شكل أهداف وإجراءات ومقاييس محددة يمكن اتخاذها كأساس لتقويم العمل والمحاسبة عند التقصير والإهمال في التعليم.

الاهتمام بأن خصخصة التعليم قبل الجامعي لا تعني تحويل المدارس العامة أو الحكومية إلى مدارس خاصة، ولكنها تعني إيجاد مؤسسات

تعليمية خاصة تشارك فى تعليم أبناء الشعب المصري مع المدارس الحكومية التى ينبغى أن تستمر وتزداد.

ضرورة توافر البيئة الاقتصادية الحافزة للقطاع الخاص على المشاركة فى الجهد التعليمي وذلك من خلال وضع خطط وبرامج مستقبلية واضحة لمجالات وميادين المساهمة التى يمكن للقطاع الخاص أن يشارك فيها.

الاهتمام بتعديل ثقافة المجتمع نحو مشاركات القطاع الخاص على طريق تبنى حملات إعلامية مدروسة لتوضيح أهمية مشاركة القطاع الخاص فى مجالات التعليم.

يجب أن تستند المؤسسات التعليمية عند الخصخصة على أسس واضحة يشترك فى وضعها كل من المجتمع والآباء والقائمين على السياسة التعليمية بحيث يتم مراجعتها بشكل مستمر بحيث تتضمن هذه الأهداف جانب الوضوح والتحديد، وأن تحتوى على النتائج الأكاديمية التى يتوقع من الطالب تحقيقها، بالإضافة إلى الاستخدام الأمثل للموارد والخدمات التى تقدم لطلاب فى المؤسسات التعليمية.

التأكيد على أن التعليم عملية إنسانية وليست عملية استثمارية، وبهذا ينبغى أن تؤكد خصخصة التعليم قبل الجامعي أن العملية التعليمية تتضمن بشر وأن ناتجها هو إنسان وليس سلعة، وأن الإنسان هو حجر الزاوية فى عملية التنمية التى لا ينبغى أن تقوم على أسس اقتصادية بحتة بل يجب أن تتضمن أسس ثقافية واجتماعية ضرورية لبناء الحاضر وتشكيل المستقبل.

التأكيد على ديمقراطية التعليم ومبدأ تكافؤ الفرص التعليمية كدعائم أساسية فى العملية التعليمية، ومن ثم لا ينبغى أن تؤثر خصخصة التعليم سلبا على هذه المبادئ.

ينبغى الاهتمام عند خصخصة التعليم قبل الجامعي أن نستفيد من الخبرات والتجارب السابقة التى شهدت تجربة خصخصة التعليم، فينبغى التعرف عليها والالتفات لها، وذلك إذا ما تشابهت الظروف والقوى والعوامل بين البلد المستعيرة والبلاد المطبقة للتجربة.

- إصدار التشريعات التى تهيئ المناخ لحفز استثمارات القطاع الخاص إلى التوجه إلى التعليم من حيث الإعفاءات الضريبية، أثمان منخفضة للأراضى، حق استيراد المستلزمات الخاصة بالتعليم، المساهمات الحكومية فى المشروعات التعليمية.

- وضع التشريعات التى تحدد الاحتياجات تحديداً دقيقاً، ومدى توافر الإمكانات المطلوب توفيرها للقطاع الخاص، وأساليب تقديم الدعم لهذه المؤسسات.

- لابد من وضع لجنة مشتركة من بعض القائمين على أمور التعليم قبل الجامعي فى وزارة التربية والتعليم ورجال القطاع الخاص وذلك لفحص أحوال التعليم قبل الجامعي ومدى احتياجه إلى خصخصة تعليمية ومدى إمكانية الاستفادة فيه.

- التعرف على اتجاهات وآراء الخبراء المتخصصين نحو قضايا علاقة الدولة بالتعليم وانعكاسات برامج الإصلاح على التعليم قبل الجامعي لتطوير نظم ملكية وإدارة النظام التعليمي قبل الجامعي.

- وضع نموذج لملكية وإدارة التعليم قبل الجامعي فى ضوء التحولات الاقتصادية والسياسية الجارية والمستقبلية.

- ضرورة تنويع أساليب الخصخصة الجزئية بالمدارس العامة وذلك من خلال تقديم نماذج متعددة لأشكال وأساليب اشتراك القطاع الخاص فى التعليم، على أن يكون الشرط الأساسى توفير تعليم عالى الجودة.

ضرورة البحث عن أشكال وصيغ أخرى لخصخصة التعليم قبل الجامعي تساعد فى التغلب على الروتين الحكومي والبيروقراطية وعدم كفاءة الأجهزة بالقطاع العام وذلك لإثارة المنافسة بين القطاعين لتجويد وتحسين التعليم.

مراعاة الأحوال الاقتصادية وظروف الناس وذلك بعدم المغالاة فى الرسوم الدراسية والتوسط فى هذه الرسوم حتى يستطيع الكثير أن يلتحقوا بهذا النوع من التعليم،وضماناً لمسيرة التطور الإيجابى للمدارس الخاصة.

الوضع فى الاعتبار أن تقليص دور الدولة لا يعنى بالضرورة إضعاف سلطتها ولكن العكس صحيح تماماً وإن اتخاذ مجموعة من السياسات والإجراءات المدروسة لتحسين كفاءة التعليم تمثل مدخلاً جيداً لتقليص دورها فى العمل التنفيذى وتعظيم سلطاتها فى أعمال المتابعة والتقويم وتصحيح المسار.

لابد أن يكون دور الدولة واضحاً فى أنشطة التعليم وأن تعلن صراحة عن قبول مشاركة القطاع الخاص فى التعليم ولابد من التحديد الدقيق لمجالات المشاركة ووضع الأسس التى تجعل المشاركة تعمل على تجديد وتطوير العملية التعليمية والارتفاع بالمستوى الأكاديمى وجودته.

لابد أن يقوم التعليم الخاص علي توفير الخدمات التى تشبع حاجات الطالب الوجدانية والذهنية والبدنية والاجتماعية، ويجب أن تستند هذه الخدمات على اللوائح والقوانين بالتعاون مع الآباء والطلاب والتربويين والقيادات المجتمعية، وتتضمن هذه الخدمات ما يلى: الخدمات الصحية، برامج التغذية، برامج التعليم، خدمات الإرشاد، برامج النقاهة الاجتماعية، خدمات النمو للطلاب، برامج الرعاية الطلابية.

ضرورة تسهيل التشريعات واللوائح وعدم تغيير معايير الترخيص والاعتماد على فترات قصيرة.

- ضرورة الالتزام بتنفيذ ما ورد بقانون التعليم قبل الجامعي بحيث يتم عقاب وتوقيع الجزاء على المدارس التى تخالف القواعد القانونية التى تنظم ذلك.
- وضع التشريعات والقرارات التى تؤكد مشاركة أولياء الأمور والمجتمع فى عملية صنع القرار التى تتعلق بالعملية التعليمية وتنظيم المدارس الخاصة وتطويرها.
- ضرورة إيجاد لوائح وقوانين مستمدة من المجتمع ووجود سياسات تعليمية واضحة تستند على حاجات الطلاب وميولهم واستعدادهم وقدراتهم العقلية والنفسية والاجتماعية.

على الحكومة والقائمين على أمور التعليم الخاص أن يعملوا على حماية المتعاملين مع المدارس الخاصة لأن من حق هؤلاء أن يحصلوا على نواتج تكافئ تكلفة التعليم ونفقاته ويمكن أن يتم ذلك من خلال:

* إرساء مبادئ المسئولية والمحاسبة من جانب القائمين على أمور التعليم الخاص.
* وضع أسس ومعايير لتقويم أداء المؤسسات التعليمية الخاصة.
* الحرص على ألا يؤدى التعليم الخاص إلى استغلال المتعاملين معه.
* الاهتمام بتوافر شروط السلامة فى المباني وجودة المختبرات والوسائل التعليمية.

- أن تقوم الحكومة بوضع اللوائح وإصدار القرارات التى تؤدى إلى التخلص من كافة أشكال البيروقراطية.

- الاهتمام بنوعية المعلمين ومستواهم وكفاءتهم ومدى تأهيلهم الأكاديمى وخدماتهم التدريبية حيث أنهم القوى المحركة للعمل بالمدارس الخاصة فلابد من تأهيلهم علمياً.

لابد من وجود مخطط علمي لإعداد مبانى المدارس يتضمن المواصفات الواجب مراعاتها من حيث الموقع الملائم وتصميم المبنى ومشتملاته وتجهيزاته.

- ضرورة أن تكون الفصول الدراسية والمباني مجهزة بما يقى التلاميذ برودة الشتاء أو حرارة الصيف، بالإضافة إلى توافر مقاعد مريحة،وإضاءة كافية، بالإضافة إلى الاهتمام بإمكانيات وتجهيزات المدارس الخاصة بما يتلاءم مع الحالة الصحية والبدنية للطلاب.

ضرورة الاهتمام بتوافر الوسائل التعليمية والأجهزة العلمية والمعامل وكل ما هو لازم من أجهزة العرض فوق الرأس، والعرض بالصوت والصورة، الفيديو، الخرائط، النماذج المجسمة، وأجهزة الحاسب الآلى وغيرها من وسائل تعين على القيام بالعملية التعليمية.

- الاهتمام بتوافر الأماكن المخصصة للأنشطة المدرسية والألعاب، وتزويد المكتبة المدرسية وتجهيزها بالكتب والمقاعد والمناضد ووسائل التهوية والإضاءة والحاسبات الآلية والبرامج التعليمية التى تخدم الطلاب وتسهل من سير العملية التعليمية وتجويدها.

- إيجاد صيغ متطورة للمدارس النموذجية أو المدارس الخاصة يشارك فى وضعها الخبراء المتخصصين والتى يجب أن تكون مجهزة بالمواصفات القياسية والمعايير المثلى والتى تستطيع من خلالها المدارس الخاصة الأخرى أن تقتدى بها وتقوم وفقا لها.

- إسناد أعمال البناء والتشييد، التأثيث للمدارس الخاصة إلى هيئات خاصة تتولى هذه المهمة وتشرف عليها الحكومة ضماناً لحسن سيرها ومراقبتها ضمانا للجودة المنشودة.

تبنى سياسة قومية فى بناء المدارس الخاصة فى مراحلها المختلفة بحيث يتفق المبنى المدرسى وتجهيزاته التعليمية مع طبيعة المرحلة الدراسية والبيئة المحلية ومعالمها المميزة لها.

- ضرورة مراعاة تميز الأبنية التعليمية الخاصة بطابع قومى للعمارة بحيث يكون مرآة صادقة للمعالم المميزة للحضارة المصرية العربية.
- وضع خطة زمنية لإصلاح الأبنية التعليمية الخاصة القائمة وتوفير الأراضى اللازمة للتوسع فيها والبناء فى المستقبل تمشياً مع التطورات العالمية المعاصرة.
- ضرورة الاهتمام بتشجيع الاستثمار فى التعليم الخاص وذلك بتخفيض الضرائب والرسوم الجمركية بالنسبة لاستيراد ما تحتاجه من أجهزة ومعدت لتحسين العملية التعليمية، وذلك للمشاركة فى الخطط القومية الخاصة بتنمية المجتمع تعليمياً واجتماعياً واقتصادياً.
- الحرص على أن تسمح الأبنية التعليمية فى المدارس الخاصة بممارسة الأنشطة التربوية الملائمة للمرحلة التعليمية، بحيث تجعل المدرسة بيئة تعلم جذابة للتلاميذ ومشجعة لهم من خلال توفير الوسائل التكنولوجية داخل بيئة التعلم.

ضرورة الإشراف والمتابعة الدورية على الأبنية المدرسية الخاصة والمتابعة المستمرة وكتابة التقارير اللازمة عنها والمحاسبة والعقاب عن الإهمال أو التقصير فى ذلك.

- تساعد المباني المدرسية الآمنة على إيجاد تعليم جديد لكل الطلاب، لذا يجب أن تكون المباني أكثر أمناً.
- ضرورة تطوير الهياكل الإدارية لوزارة التربية والتعليم ومديرياتها، بما يحقق تدعيم الاتصال بين الإدارات المركزية بعضها البعض ثم بينها وبين المديريات والمدارس.
- التأكيد على التوجه الديمقراطى ومبدأ المشاركة والتشاركية فى إدارة التعليم، حيث يشارك المعلمون وأولياء الأمور مع إدارة المدرسة فى رسم سياسات العمل وخططه وتنفيذها ومتابعتها وبالمثل على المستوى المركزى والمحلى، وإشراك الرأى العام وقادته والخبراء ورجال الفكر والمتخصصين فى أمور التعليم واستطلاع توجهاتهم قبل صنع القرار واتخاذه.
- إسناد عمليات مراقبة الأداء داخل المدرسة إلى هيئات تتبع وزير التعليم مباشرة وبمشاركة هيئات المجتمع فى تلك التنظيمات، على أن تبعد هذه الهيئات عن القيود والممارسات التى تحد من فاعلية التطوير والتحديث وأن تخضع لمعايير الجودة التعليمية العالمية.
- تكوين شركات تعليمية غير هادفة للربح، تشارك فى الجهد التعليمي من خلال الإدارة، إنشاء المداس وتجهيزها، التدريب، الصيانة، على أن تعمل هذه الشركات وفق النظم الاقتصادية المتطورة فى التشغيل والتطوير.
- ضرورة الإشراف الدقيق والمتابعة المستمرة على المدارس الخاصة ضماناً لعدم تحولها إلى مؤسسات تنشد الربح فقط وهذا يحتاج إلى قصر إنشاء مدارس التعليم الخاص على الهيئات التعاونية ضماناً لعدم تحوله إلى عملية استثمارية هدفها الأول الربح.

- تطوير نظم إعداد واختيار قيادات العمل فى مدارس التعليم الخاص وتزويدهم بالكفايات الإدارية اللازمة لمواجهة المتغيرات المتسارعة فى المجتمع ونظم التعليم.

- فى ضوء اتفاق آراء الخبراء على أن عقود الإدارة هى الصيغة المناسبة لإشراك القطاع الخاص فى إدارة المؤسسات التعليمية الحالية، فإن الأمر يتطلب إجراء مجموعة من الدراسات المتعمقة عن أنسب المواقع والمجالات التعليمية التى يمكن إسناد إدارتها بالعقود إلى القطاع الخاص.

- ضرورة وضع صيغ مناسبة تتعلق بتوزيع الهيئات العاملة فى المدارس الخاصة اعتماداً على معايير تقيمية للهياكل الحالية، مما يترتب على هذا الأمر إعادة تدريب بعض الفئات أو نقل البعض الآخر من وظائفهم فى حالة عدم الحاجة إليهم، أو الاستغناء عن العمالة الفائضة.

- استخدام التكنولوجيا كأداة للتعلم وأداة اتصال،وكأداة إدارية لما لها من دور فى التأثير الفعال على محتوى وسياق عمل كل من الطلاب، المعلمين والإداريين فى المدرسة.

- ممارسة المسئولية المهنية ليصبح الأفراد العاملين على علم بالأساليب التكنولوجية الحديثة وكذلك الأساليب الإدارية التى تفعل من أدائهم داخل مدارس التعليم الخاص.

- ضمان أن المدير هو قائد إداري وتربوي ناجح، يعمل على تنفيذ استراتيجيات تخدم العملية التعليمية، ولابد من تفاعله مع كل من الطالب والمدرس والآباء والمجتمع ضماناً لحسن سير العملية التعليمية والنهوض بها وتطويرها.

- لابد من منح مديري المدارس بعض الصلاحيات فى التصرف اللامركزى بما يحقق تفرداً وتميزاً معيناً للمدارس الخاصة وإتاحة فرصة

للابتكار والإبداع على أن يكون هذا التصرف فى حدود اللوائح والقوانين وبما يخدم العملية التعليمية وسيرها فى المدارس الخاصة.

- أن يكون المواطنين المستفيدين من خدمة التعليم الخاص دور أكبر فى مراقبة الأداء على أن يتم تقنين هذه الأدوار بشكل يتيح فاعلية تلك الرقابة بما يساعد على ضبط إيقاع العمل.

التأكيد على أن التعليم الخاص ينبغي أن يعمل على توفير التمويل الكافى للعملية التعليمية والخدمات التدعيمية التى تشبع حاجات كل من الطلاب والمعلمين.

- التأكيد على استخدام التمويل والموارد بغرض الاستجابة للتجديدات التربوية، واستثمار الموارد والعناصر الرئيسة لبرامج الجودة.
- تشجيع المبادرات الشعبية والجهود التطوعية فى مجالات تمويل التعليم الخاص وبناء المدارس وإصلاحها وإصلاح تجهيزاتها بحيث تتحمل نصيباً من مسئوليات التعليم الخاص.
- تشكيل لجان جمع التبرعات من الأغنياء والميسورين وكافة أفراد المجتمع المصري وهيئاته ومؤسساته ومنظماته المختلفة.

أن تقوم المدارس الخاصة بتقديم بعض المناهج الدراسية المجانية أو المخفضة للطلاب المتفوقين تشجيعاً لهم على التحصيل التعليمي والأكاديمي وتهيئة جو المنافسة لحصول على منح مماثلة.

الدعوة إلى مشاركة القطاع الخاص والقطاع العام فى العملية التعليمية وذلك من خلال إنشاء مدارس مشتركة حكومية وخاصة يسهم فى رأسمالها وإدارتها القطاعات الحكومي والخاص ويسهمان بالنهوض بالتعليم من خلال المشاركة الفعالة وتبادل الآراء والخبراء ووجهات النظر بما يحقق فى النهاية التوافق والتناسب بين التعليم وسوق العمل.

قائمة المراجع

١- إبراهيم العيسوى: المسار الاقتصادي في مصر وسياسات الإصلاح، دراسات نقدية في الأزمة الاقتصادية، القاهرة: مركز البحوث العربية، ١٩٨٩م.

٢- أحمد إبراهيم أحمد: دراسات في التربية المقارنة ونظم التعليم: منظور إداري ، ط١، الإسكندرية: مكتبة المعارف الحديثة، ٢٠٠١م.

٣- أحمد إسماعيل حجى وآخرون: في أصول التربية، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٩٢م.

٤- أحمد إسماعيل حجى: التعليم في مصر، ماضيه وحاضره ومستقبله، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٩٦م.

٥- أحمد إسماعيل حجى: تطوير التعليم في زمن التحديات: الأزمة وتطلعات المستقبل، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ٢٠٠٤م.

٦- أحمد ربيع عبد الحميد: "السياسات التعليمية وعلاقتها ببعض المتغيرات المجتمعية فى مصر خلال الفترة من ١٩٧٠ إلى ١٩٩٠م"، دراسة منشورة مؤتمر السياسة التعليمية في الوطن العربي، المؤتمر الثاني عشر ٧-٩ يوليو ١٩٩٢م، لرابطة التربية الحديثة، بالاشتراك مع كلية التربية، جامعة المنصورة، المجلد الأول، ١٩٩٢م.

٧- أحمد عابد الطنطاوى: هدى سعد السيد، التربية المقارنة والإدارة التعليمية، طنطا: مطبعة الجامعة بطنطا، ٢٠٠٦م.

٨- أحمد فتحى سرور: تطوير التعليم فى مصر، سياسته واستراتيجيته وخطة تنفيذ التعليم قبل الجامعي، مطبعة الأهرام التجارية بالقاهرة، ١٩٨٩م..

٩- أحمد كمال عاشور: "دور مدارس اللغات فى مصر- نظرة تحليلية"، بحث مقدم إلى مؤتمر نحو مشروع حضارى تربوي الذى تقيمه الرابطة بمناسبة العيد الخمسين لإنشاء كلية التربية، كلية التربية: جامعة عين شمس فى الفترة من ١١-١٣ أبريل ١٩٨٧م.

١٠- أحمد ماهر: دليل المدير في الخصخصة، الإسكندرية: الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٦م.

١١- أحمد مختار مكى: «المجتمع المصري بين التعليم الحكومي والتعليم الخاص- دراسة نظرية تحليلية»، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي السنوى الأول مستقبل التعليم فى مصر بين الجهود الحكومية والخاصة، أكاديمية طيبة المتكاملة للعلوم فى الفترة من ٢٥-٢٦ يونية ٢٠٠٢م، المجلد الأول، ٢٠٠٢م.

١٢- آمال الغرباوى مهدى: «تأثير سياسة الإصلاح الاقتصادي على التعليم قبل الجامعي فى مصر- دراسة تحليلية»، مجلة البحوث النفسية والتربوية، العدد الثالث، المنوفية: كلية التربية، ١٩٩٨م.

١٣- أمانى قنديل: القطاع الخاص والسياسة التعليمية في مصر، مركز البحوث والدراسات الاستراتيجية، القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٩م.

١٤- ـــــــــ: "التعليم وإشكالية العدالة الاجتماعية"، بحث مقدم إلى أعمال المؤتمر السنوى الثالث للبحوث السياسية، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٤م.

١٥- أميره طه بخش: أثر العوامل الاقتصادية والاجتماعية على أولياء الأمور فى اختيار المدارس الخاصة لأنجالهم، مجلة دراسات تربوية،

سلسلة أبحاث تصدر عن رابطة التربية الحديثة، المجلد العاشر، الجزء ٧٥، القاهرة: مطبعة عالم الكتب، ١٩٩٥م.

١٦- أمينة عثمان: «دراسة تحليلية لاتجاهات معاصرة فى إصلاح التعليم وإعداد المعلمين بكلية التربية بمصر»، مؤتمر كليات التربية فى الوطن العربى فى عالم متغير، فى الفترة من ٢٣-٢٥ يناير ١٩٩م، كلية التربية،جامعة عين شمس، والجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، القاهرة، ١٩٩٣م.

١٧- بدرية المفرج وآخرون: دراسة حول التطوير والإصلاح التربوي، نماذج من بعض الدول، دراسة مكتبية، وزارة التربية، مركز البحوث التربوية والمناهج، دولة الكويت، ١٩٩٩م.

١٨- البنك الدولى: تقرير عن التنمية فى العالم، من الخطة إلى السوق، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، يونية ١٩٩٦م.

١٩- ــــــــــ: مؤشرات التنمية فى العالم، القاهرة: مركز معلومات قراء الشرق الأوسط، ٢٠٠٠م.

٢٠- بيل جيتس: المعلوماتية بعد الإنترنت (طريق المستقبل)، ترجمة عبد السلام رضوان، عالم المعرفة، العدد (٢٣١) الكويت: المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، مارس ١٩٩٨م.

٢١- تودرى مرقص حنا: «بعض مشكلات التعليم الثانوى العام والخاص، دراسة ميدانية»، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة المنصورة، ١٩٨٠م.

٢٢- ــــــــــ: "الأصول التاريخية لقضايا التعليم الخاص فى مصر"، مجلة الدراسات التربوية، المجلد الثانى، الجزء الثامن، القاهرة: عالم الكتب، سبتمبر ١٩٨٧م.

٢٣- ثروت على الديب: "التعليم الخاص والتحولات الاقتصادية والاجتماعية فى المجتمع المصري، دراسة تتبعية اجتماعية ١٩٥٢-١٩٩٠م"، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ١٩٩٥م.

٢٤- جابر محمود طلبة: "خصخصة التعليم فى مصر وإنشاء الجامعات الخاصة: دراسة تحليلية لبعض عوامل الرفض والتأييد"، بحث مقدم للمؤتمر التاسع للتعليم في الفترة من ٢٢-٢٣ ديسمبر ١٩٩٢م، كلية التربية: جامعة المنصورة، ١٩٩٢م.

٢٥- جان كلود إير وتيرى شوفالية: إعادة النظر فى تمويل التعليم فى الإلزامى، مجلة مستقبليات، ٧٨، المجلد ٢، العدد ٢، ١٩٩١م

٢٦- جمال محمد أبو الوفا: "نموذج جديد لإدارة وتنظيم وتمويل الجامعات المصرية فى ضوء بعض التجارب العالمية المعاصرة"، المؤتمر السنوى التاسع لقسم أصول التربية: التعليم العالي بين الجهود الأهلية والحكومية في الفترة من ٢٢-٢٣ ديسمبر ١٩٩٢م، كلية التربية، جامعة المنصورة، ١٩٩٢م.

٢٧- جمهورية مصر العربية وزارة التربية والتعليم: تطوير التعليم العام وتدفقه منذ منتصف القرن العشرين ١٩٥٠-١٩٧٥م، القاهرة: وزارة التربية والتعليم، الإدارة العامة للإحصاء.

٢٨- جمهورية مصر العربية: قرار رقم ٧٠ لعام ١٩٨٣م بشأن التعليم الخاص، القاهرة: وزارة التربية والتعليم، ١٩٨٣م.

٢٩- جمهورية مصر العربية، وزارة التربية والتعليم:«التعليم فى الدساتير المصرية»، مجلة التربية والتعليم، العدد ٢٣، ٢٤، القاهرة: وزارة التربية والتعليم، مارس/ أكتوبر، ٢٠٠١م.

٣٠- ـــــــــــــــــــــ: القانون ٥٨٣ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم المدارس الخاصة، القاهرة: المطابع الأميرية، ١٩٥٦م.

٣١- ـــــــــــــــــــــ: القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١م بإصدار قانون التعليم، القاهرة: مطبعة وزارة التربية والتعليم، ١٩٨١م.

٣٢- ـــــــــــــــــــــ: القرار الوزارى رقم (٣٠٦) لسنة ١٩٩٣م، القاهرة: وزارة التربية والتعليم، مادة رقم (٢١).

٣٣- ـــــــــــــــــــــ: مبارك والتعليم- التعليم المصري في مجتمع المعرفة، القاهرة: وزارة التربية والتعليم، قطاع الكتب، ٢٠٠٣م.

٣٤- الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء: الكتاب السنوى الإحصائي لجمهورية مصر العربية ٩١-١٩٩٦م، القاهرة: مطابع الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء، يونية ١٩٩٧م.

٣٥- جون د. دوناهيو: قرار التحول إلى القطاع الخاص غاية عامة ووسائل خاصة، ترجمة محمد مصطفى غنيم، ط١، القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، ١٩٩١م.

٣٦- حازم الببلاوى: دور التربية في الاقتصاد، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٩م.

٣٧- حامد عمار: في تطوير القيم التربوية رأى آخر، القاهرة: دار سعاد الصباح، ١٩٩٢م.

٣٨- حسن أبو بكر مزيد العولقى: "تجار بمحلية وعربية ودولية لمصادر وبدائل لتمويل التعليم"، ورقة مقدمة إلى اجتماع تمويل التعليم فى الدول الأعضاء بمكتب التربية العربي لدول الخليج، الكويت، ١٩٩٨م.

٣٩- حسن إسماعيل: «الاتجاهات التربوية للمتعلمين من واقع بيانات رؤساء الحكومات ووزراء التعليم فى المسح الاجتماعي الشامل ١٩٥٢-١٠٩٨٠م»، مجلة التعليم، القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٩٨١م.

٤٠- حسني محمد حسان وآخرون: التربية وقضايا المجتمع المعاصر، المنصورة: دار الأصدقاء للطباعة والنشر، ٢٠٠٢م.

٤١- رابح رتيب: «مستقبل الخصخصة»، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد (١٠٥)، القاهرة: مؤسسة الأهرام للنشر، أغسطس ١٩٩٧م.

٤٢- رفعت عبد الحليم القاعودى: تجارب عربية في الخصخصة، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ٢٠٠٤م.

٤٣- سعيد إسماعيل على: "مستقبل التعليم المصري فى ظل الخصخصة"، مجلة الدراسات التربوية، سلسلة أبحاث تصدر عن رابطة التربية الحديثة، المجلد الثامن، الجزء ٥٢، القاهرة: عالم الكتب، ١٩٩٣م.

٤٤- ـــــــــــ: "التعليم المصري بين القطاع العام والقطاع الخاص"، مجلة الدراسات التربوية، الجزء ٤٥، ١٩٩٢م.

٤٥- ـــــــــــ : التعليم على أبواب القرن الحادي والعشرين، القاهرة: عالم الكتب، ١٩٩٨م.

٤٦- ـــــــــــ: تاريخ التربية والتعليم في مصر، القاهرة: عالم الكتب، ١٩٨٥م.

٤٧- ـــــــــــ: "محنة التعليم فى مصر"، كتاب الأهالي، العدد الرابع، نوفمبر ١٩٨٤م.

٤٨- سعد مرسى أحمد، سعيد إسماعيل على: تاريخ التربية والتعليم، القاهرة: عالم الكتب، ١٩٨٠م.

٤٩- سيد إبراهيم الجيار: التوجيه الفلسفي والاجتماعي للتربية، القاهرة: مكتبة غريب، ١٩٩٧م.

٥٠- ـــــــــــــ: تاريخ التعليم الحديث في مصر وأبعاده الثقافية، القاهرة: دار الثقافة، ١٩٧١م.

٥١- شكرى عباس حلمى: "تمويل التعليم الجامعي ومصادره وترشيد الإنفاق"، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر التعليم العالي في مصر وتحديات القرن الواحد والعشرين، القاهرة، مايو ١٩٩٦م.

٥٢- ضياء الدين زاهر: جامعاتنا العربية في مطلع الألفية الثالثة، تحديات وخيارات، كراسات مستقبلية، القاهرة: المكتبة الأكاديمية، ٢٠٠٠م.

٥٣- عبد الرحمن الرافعى: ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م، تاريخنا القومي في سبع سنوات ١٩٥٢: ١٩٥٩م، الطبعة الثانية، القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٩م.

٥٤- عبد العظيم محمد رمضان: تطور الحركة الوطنية في مصر من سنة ١٩١٩م إلى ١٩٣٦م، الطبعة الثالثة، القاهرة: مكتبة مدبولى،١٩٨٣م.

٥٥- عبد الغنى عبود وآخرون: التربية المقارنة والألفية الثالثة والأيديولوجيا والتربية والنظام العالمي الجديد، ط٢، القاهرة: دار الفكر العربى، ٢٠٠٥م.

٥٦- ـــــــــــــ: التربية المقارنة منهج وتطبيقه، القاهرة: دار الفكر العربى، ١٩٩٧م.

٥٧- عبد الغنى عبود: الأيديولوجيا والتربية.. مدخل لدراسة التربية المقارنة، ط٤، القاهرة: دار الفكر العربى، ١٩٩٠م.

٥٨- ـــــــــــــ: التربية المقارنة في نهايات القرن. الأيديولوجيا والتربية من النظام إلي اللانظام، القاهرة: دار الفكر العربى، ١٩٩٣م.

٥٩- عبد الله بشير فهل: نظم التعليم العالي والجامعي: عرض مقارن مع دراسة ميدانية، بنغازى: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ١٩٨٦م.

٦٠- عبد الله محمد عبد الرحمن: سوسيولوجيا التعليم الجامعي.. دراسة في علم الاجتماع التربوي، الإسكندرية:دار المعرفة الجامعية،١٩٩١م.

٦١- عرفات عبد العزيز سليمان: الاتجاهات التربوية المعاصرة.. دراسة في التربية المقارنة، ط٣، القاهرة: الأنجلو المصرية، ١٩٩٢م.

٦٢- عفاف محمد جايل: «بعض معوقات تطبيق مبدأ تكافؤ الفصل التعليمية فى ضوء التغيرات الاقتصادية المعاصرة فى مصر»، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية بسوهاج، جامعة جنوب الوادى، ٢٠٠١م.

٦٣- على الدين هلال: «التحولات العالمية المعاصرة وأثرها على مستقبل التعليم فى الوطن العربى»، ندوة اتحاد المعلمين العرب، القاهرة: جامعة الدول العربية،فى الفترة من ١٠-١٥ ديسمبر ١٩٩٤م.

٦٤- ــــــــــــ: «النظام الدولى الجديد- الواقع الراهن واحتمالات المستقبل»، مجلة عالم الفكر، المجلد ٢٣، العدد ٣، الكويت: المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، يناير ١٩٩٥م.

٦٥- على خليل: التعليم الابتدائي في مصر الحديثة والشخصية المصرية، القاهرة: دار الفكر العربى، ١٩٨٦م.

٦٦- علية على فرج: التعليم في مصر بين الجهود الأهلية والحكومية، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٧٩م.

٦٧- فؤاد مرسى: الرأسمالية تجدد نفسها، عالم المعرفة، العدد (١٤٧)، الكويت: المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٠م.

٦٨- فايز مراد مينا: «التربية والتغير الاجتماعي في مصر»، المؤتمر الأول للعلوم التربوية والنفسية، كلية التربية بكفر الشيخ: جامعة طنطا، في الفترة من ٥-٧ فبراير، ١٩٩٤م.

٦٩- فتحى محمد أبو عيانة: الجغرافيا الإقليمية، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٧م.

٧٠- فيصل الراوى طايع: دور الأحزاب السياسية في التربية السياسية للمعلمين وشباب الجامعات- دراسة ميدانية، سوهاج: دار محسن للطباعة، ١٩٨٩م.

٧١- فيليب ج. التباشى: "التعليم العالى الخاص: قضايا ومتغيرات من منظور مقارن"، ترجمة أحمد عطية، مجلة مستقبليات، المجلد ٢٩، العدد ٣، سبتمبر ١٩٩٩م.

٧٢- كمال نجيب: التعليم والنظام العالمي الجديد، مجلة التربية المعاصرة، العدد الثامن والعشرون، سبتمبر ١٩٩٣م.

٧٣- كيت م. ليفين: التعليم في أوقات العسر (خيارات للمخططين)، ترجمة الأحمد الرشيد، الكتاب رقم ٣، سلسلة أساسيات التخطيط التربوي، ١٩٨٧م.

٧٤- المجالس القومية المتخصصة: دراسة إحصائية: إسهام التعليم الخاص بمصروفات فى الخدمة التعليمية فى السنوات العشر الأخيرة (١٩٨١-١٩٩١م).

٧٥- ــــــــــــــــ: تقرير المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا، الدورة الثامنة والعشرون، رئاسة الجمهورية، القاهرة، سبتمبر ٢٠٠٠/٢٠٠١م.

٧٦- مجدى صلاح المهدى: «دراسة ميدانية للمدارس الإسلامية فى جمهورية مصر العربية»، رسالة غير منشورة،كلية التربية، جامعة المنصورة، ١٩٩٠م.

٧٧- مجدى عزيز إبراهيم: تطوير التعليم في عصر العولمة، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ٢٠٠٠م.

٧٨- المجلس الأعلى لتنظيم الأسرة والسكان: دراسات سكانية، نشرة ربع سنوية، السنة التاسعة، العدد ٦٠ يناير/ مارس، ١٩٨١م.

٧٩- مجمع اللغة العربية:المعجم الوجيز، الطبعة الأولى، القاهرة: دار التحرير للطبع والنشر، ١٩٨٠م.

٨٠- مجمع اللغة العربية: المعجم الوسيط، الجزء الثانى، ط٢، القاهرة: مطابع دار المعارف، ١٩٧٢م.

٨١- محمد زايد دسوقى: «دراسة إحصائية مقارنة للعوامل المؤثرة فى جودة التعليم فى المدارس الحكومية والمدارس الخاصة فى مرحلة التعليم الأساسى»، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الزقازيق ببنها، كلية التجارة، ١٩٩٠م.

٨٢- محمد سمير حسانين: تمهيد في التربية المقارنة، القاهرة: دار الكتب المصرية، ١٩٩٢م.

٨٣- محمد صديق محمد حسن: «التعليم الأهلى رسالة تربوية أم مشروع تجارى، الحلقة الثانية»، مجلة التربية، مجلة علمية تصدر عن اللجنة الوطنية القطرية للتربية والثقافة والعلوم، العدد١٢٨، مارس ١٩٩٩م.

٨٤- ــــــــــــــ: التعليم والتمويل تأثير متبادل ومسئولية مشتركة، مجلة التربية ، مجلة علمية تصدر عن اللجنة الوطنية القطرية للتربية والثقافة والعلوم، السنة ٣٥، سبتمبر ٢٠٠٦م.

٨٥- ـــــــــــــــ: خصخصة التعليم بين الربحية المادية وتطلع الحكومات، مجلة التربية، مجلة علمية تصدر عن اللجنة الوطنية القطرية للتربية والثقافة والعلوم، العدد ١٢٢،السنة٢٦،سبتمبر ١٩٩٧م.

٨٦- محمد عاطف غيث: قاموس علم الاجتماع، القاهرة: دار التحرير للطبع والنشر، ١٩٨٠م.

٨٧- محمد عزت عبد الموجود: أمريكا عام ٢٠٠٠م استراتيجية للتربية، جامعة قطر: مركز البحوث التربوية، قطر- مطابع الدوم الحديثة، ٢٠٠٠م.

٨٨- محمد على خضراوى: "الصيغة المعرفية لنظام رياض الأطفال فى جمهورية مصر العربية وبعض الدول الأخرى: دراسة مقارنة"، رسالة دكتوراة، كلية التربية، جامعة أسيوط، ١٩٩٩م.

٨٩- محمد كامل مصطفى: «تخطيط القوى العاملة»، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد ١٤١، القاهرة:مؤسسة الأهرام للنشر،أكتوبر ١٩٩٩م.

٩٠- محمد منير مرسى: الاتجاهات المعاصرة في التربية المقارنة، القاهرة: عالم الكتب، ١٩٩٣م.

٩١- ـــــــــــــــ: التربية المقارنة بين الأصول النظرية والتجارب العالمية، ط١، القاهرة: عالم الكتب، ١٩٩٨م.

٩٢- ـــــــــــــــ:المرجع في التربية المقارنة،القاهرة:عالم الكتب،١٩٩٩م.

٩٣- محمد لبيب النجيحى: التربية وبناء المجتمع العربي، القاهرة: مكتب الأنجلو المصرية، ١٩٧١م.

٩٤- محمود عبد الفضيل: "التوسع فى التعليم وأثره على توزيع الدخول فى مصر ١٩٥٢-١٩٧٧م"، بحث منشور في الاقتصاد والسياسة لتوزيع الدخل في مصر، القاهرة: الهيئة الصمرية العامة للكتاب،١٩٩٣م.

٩٥- محيا زيتون: "مستقبل التعليم فى الوطن العربى فى ظل استراتيجية إعادة الهيكلة الرأسمالية"، المجلة العربية للتربية، المجلد ١٧، العدد الأول، ١٩٩٧م.

٩٦- مرفت الحضرى: اقتصاد مصر بين الخصخصة والعصعصة، الأهرام الاقتصادي، ١٩٩٨/١٢/١٢م.

٩٧- المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية: المسح الاجتماعي الشامل للمجتمع المصري من ١٩٥٢-١٩٨٠م، دراسة مسحية لأوضاع التعليم الخاص بكافة أنواعه وفي جميع مراحله (ابتدائي- إعدادى- ثانوى)، القاهرة: مطبوعات المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٩٨٣م.

٩٨- مسعود ظاهر: "الخصخصة العربية والخصخصة اليابانية، تشابه المقدمات واختلاف النتائج"، عالم المعرفة، سلسلة كتب ثقافية شهرية، يصدرها المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، العدد ٢٥٢، الكويت، ١٩٩٩م.

٩٩- مصطفى متولى: القوى المؤثرة فى النظم التعليمية- دراسة مقارنة، القاهرة: دار المطبوعات الجديدة، ١٩٨١م.

١٠٠- منى البرادعى ومحمود محى الدين: تمويل التعليم العالي فى ظل التحديات التى تواجه النظام التعليمي، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر التعليم العالى فى مصر وتحديات القرن الحادي والعشرين، ٢٠-٢١ مايو ١٩٩٦م.

١٠١- ميادة محمد فوزى الباسل: "خصخصة بعض مدارس التعليم العام فى مصر: دراسة ميدانية"، مجلة التربية، كلية التربية: جامعة الأزهر، العدد ٩٩، أبريل، ٢٠٠١م.

١٠٢- نادية جمال الدين: التغيرات الاقتصادية والاجتماعية فى الريف المصري خلال السبعينيات وأثرها على التعليم دراسات فى بعض قضايا المجتمع المصري، العدد التاسع عشر، يناير ١٩٨٨م.

١٠٣- ناصر عامر: الممارسة العملية فى نظام التعليم الإلزامى باليابان ومصر- منظور مقارن، المجلة التربوية، العدد السابع عشر، كلية التربية بسوهاج، جامعة جنوب الوادى، ٢٠٠٢م.

١٠٤- نبيل أحمد عامر صبيح وآخرون: مقدمة فى التربية المقارنة، القاهرة: كلية التربية، جامعة عين شمس، ١٩٨٨م.

١٠٥- نبيل سعد خليل: خصخصة التعليم.. رؤية مستقبلية، طنطا: دار ومكتبة الإسراء للطبع والنشر والتوزيع، ٢٠٠٦م.

١٠٦- ـــــــــ: "دراسة مقارنة لنظام رياض الأطفال فى جمهورية مصر العربية والمملكة المتحدة"، مجلة دراسات تربوية واجتماعية، العدد الثانى، كلية التربية، جامعة حلوان، يونيو ١٩٩٧م.

١٠٧- نجلاء عبد الحميد: أزمة التعليم فى مصر دراسة سوسيولوجية فى إدارة الأزمات الاجتماعية، القاهرة: المحررون للنشر والمعلومات، ١٩٩٨م.

١٠٨- نهى حامد عبد الكريم: عملية صنع السياسة التعليمية فى الولايات المتحدة الأمريكية، مجلة العلوم التربوية، القاهرة: معهد الدراسات التربوية، السنة الثانية، العدد الرابع، فبراير ١٩٩٧م.

١٠٩- يوسف خليفة اليوسف: «رشيد الدور التنموى للقطاع لعام فى دول مجلس التعاون الخليجى»، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، المجلد السابع والعشرون، الكويت، ١٩٩٩م.

110-Arrow, K. Information, Responsibility and Human Services, In V. Fuchs (Ed) Individual and Social Responsibility: Child Car, Education Hedical Care and Long Term Care in America Chicago Il: University of Chicago Press, 1996.

111-B. Edgar and Gumbert, "Making the Future, Politics and Educational Reform in the United States, England the Soviet Union, Ching and Cuba", Education Review, Vol. 33, No. 4, 1989.

112-Bainbridge William, Helping Families Cope with School Choices, Dissertation Abstracts International, Vol. 57, 1995.

113-Berne R. "Education in Put and out Come Inequalities in New York State", In Berne, R.; Picus, I.O (eds) Outcome Quality in Education", The Fifteenth Annual Yearbook of the American Education Finance Association, California, Corwin Books, Inc.

114-Brian Gratez, "Private Schools and Educational Attainment: Cohort Effects and Generalization Effects"; Australian Journal of Education, Vol. 5, No. 72, 1990.

115-Brown F. "Privatization of Public Elementary and Secondary Education in the United States of America", Education and Low, Vol. 14, No. 1, 2, 2002.

116-C. Booth, United States: System of Education, The International Encyclopedia of Education: Research and Studies, Vol. 9, Oxford: Bergman Press Ltd 1985.

117-Celia Brown and Clive R. Belsield, "The Relation Between Private Schooling and Earnings: A Review of the Evidence for the US and the UK", National Center for the Study of Privatization in Education, Teacher the College, Columbia University, 2001.

118-Clive R. Belfield and Amy L. Wooten, "Education Privatization, the Attitudes and Experiences of Superintendents", National Center for the Study of Privatization in Education, Teachers College, Columbia University, Jan 2003.

119-Clive R. Belfield and Celia Brown, Markets in the Provision of Life Time Learning Evidence from the United Kingdom, National Center for the Study of Privatization in Education, Teachers College, Columbia University July 2001.

120-Clive R. Belfield, and Henry M. Levin, Education Privatization: Causes, Consequence and Planning Implications, UNES, Co. International Planning, Paris, 2000.

121-Courtney A. Bell, All Choices Created Equal? How Good Parents Select Failing Schools National Center for the Study of Privatization in Education, Teachers College, Columbia University, Oct. 2005.

122-Dan Laitch, School Choice and Privation Efforts: A legislative Survey, American Association of Colleges for Teacher Education, Washington, October, 1998.

123-Daniel C. Levy, "Comparing Public and Private Schools", Comparative Education Review, Vol. 33, No. 2, May, 1989 .

124-Daniel Wolfish, Qingdao and Belting, "Chinese Private Schools: Lesson In Profit", Eastern Economic Review, Issue of June, 2001.

125-David G. Stratman, School Reform and the Attack on Public Education, Boston, 1997.

126-Eurydiadata on Education System in Europe, The Financing of Schools in England Wales and Northern Ireland, Available on Line at *http://www.Eurydice.org//*